# اتجاهات النخبة الإعلامية

## نحو التزام المواقع الإخبارية بأخلاقيات المهنة

### دراسة ميدانية

دار الجندي للنشر والتوزيع – القدس

❋

darjundi46@gmail.com
www.for-alquds.org

**اتجاهات النخبة الإعلامية**

**شيرين حامد خليفة**

❋

الطبعة الأولى (2020).

❋

جميع الحقوق محفوظة لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، بدون إذن خطي من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced in any form or by any means without prior permission of the publisher.

# اتجاهات النخبة الإعلامية

## نحو التزام المواقع الإخبارية بأخلاقيات المهنة"

دراسة ميدانية

شيرين حامد خليفة

الطبعة الأولى

2020 م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾

{النمل: 19}

## الاهداء

أهدي هذا الجهد البحثي المتواضع إلى والديَّ الكريمين، اللذين لم يتوانيا في دعمي وإسنادي حتى وصلتُ إلى مرحلة الماجستير، أدامكما الله لي عزًّا وفخرًا، أتشرف بكما في كل المحافل؛ والدي حامد عطية خليفة، ووالدتي هيام صبحي خليفة، رفع الله منزلتيكما في الدنيا والآخرة.

كما أهديه إلى أرواح الشهداء الأكرم منا جميعًا وعلى رأسهم شهداء عائلتي: شهيد مجزرة رفح 2014 البطل أحمد حسن خليفة، وشهيد مسجد أمان 2009 محمد المعصوابي، وشهيد الأنفاق 2008 فادي حسين خليفة، جعل الله منزلتكم في عليّين.

كما أهديه إلى كل شهداء الكلمة والصورة في فلسطين، ممن ضحوا بحياتهم ثمنًا لرسالة آمنوا بها، وعلى رأسهم الزميل الشهيد فضل صبحي شناعة وإلى شقيقاتي وأشقائي.

# الفهرس


مـــقـــدمـــة ..... 13

الفصل الأول..... 18

اتجاهات النخبة الإعلامية ..... 18

3- دراسات متعلقة بأخلاقيات المهنة: ..... 31

الفصل الثاني..... 68

المواقع الإخبارية ..... 68

المبحث الأول: المواقع الإخبارية..... 68

المبحث الثاني: المواقع الاخبارية في فلسطين ..... 68

المبحث الأول المواقع الإخبارية ..... 71

مميزات المواقع الإخبارية:..... 85

أسباب استخدام الجمهور للمواقع الإخبارية: ..... 87

المبحث الثاني ..... 89

المواقع الاخبارية الفلسطينية..... 89

الفصل الثالث ..... 101

أخلاقيات الصحافة..... 101

المبحث الأول: أخلاقيات الصحافة..... 101

المبحث الثاني: النظم والمواثيق الضابطة للعمل الصحفي في فلسطين..... 101
المبحث الأول أخلاقيات الصحافة ..... 103
المبحث الثاني ..... 134
النظم والمواثيق الضابطة للعمل الإعلامي في فلسطين..... 134
الفصل الرابع ..... 143
نتائج الدراسة الميدانية والفروض ..... 143
المبحث الأول: نتائج الدراسة الميدانية. ..... 143
المبحث الثاني: مناقشة النتائج والفرضيات. ..... 143
المبحث الثالث: أهم النتائج والتوصيات. ..... 143
المبحث الأول..... 144
نتائج الدراسة الميدانية ..... 144
متابعة النخبة الإعلامية الفلسطينية للمواقع الإخبارية: ..... 144
المبحث الثاني مناقشة النتائج والفرضيات..... 159
المطلب الأول: مناقشة نتائج الدراسة والفرضيات..... 159
المطلب الثاني ..... 183
مناقشة فروض الدراسة..... 183
المبحث الثالث ..... 189
أهم النتائج والتوصيات..... 189
قائمة الكتب والمراجع..... 194

# مـقـدمـة

تُعدُّ النخب أكثر فئات المجتمع تأثيرًا في الحياة بشكل عام، نظرًا لتمتعها بالتميّز الفكري أو التعليمي أو الاجتماعي، الأمر الذي يؤهلها لأن تصبح الأكثر قدرة على القيام بأدوار وظيفية تبعًا لمسؤوليتها الاجتماعية، واتخاذ القرارات في مجالات معينة.

وتستطيع الشخصيات النخبوية التأثير في قطاعات كبيرة من الجمهور نظرًا لتميزها بعدة مهارات؛ منها: النظر لجميع الأمور والتصرفات والسلوكيات الإنسانية من الزاوية الأعم، والتفريق بين الخطوط الرئيسة أو العريضة للأمور والموضوعات وبين تفضيلاتها.

وتتميز النخبة بالتمكن من المهارات اللازمة المتعلقة بالقطاع الذي يعمل به صاحب الشخصية المؤثرة والقدرة الفائقة على تنظيم العمل، إضافة إلى القدرة على الابتكار وإيجاد وسائل جديدة وأفضل لإنجاز الأعمال، وتحتاج إلى استعداد عقلي معين وهدوء نفسي شديد،كما تتميز بمستوى تعليمي وثقافي رفيع يؤهله اللقيام بأدوار المسؤولية في المجتمع، وبقوة تأثيرية في دوائر صنع القرار والرأي العام[1].

ويعد الإعلام الإلكتروني واحداً من أدوات النخبة الإعلامية في نقل الرسالة الصحفية، ممارسة أو تعليماً، حيث اشتدت ذروة هذا الإعلام مع اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م، التي ألقت بظلالها على دور وسائل الإعلام بكافة أشكالها، و"جعلها تتزاحم في نقل الأخبار، وهذا انعكس بدوره على واقع الصحافة الإلكترونية الفلسطينية الوليدة، بظهور العديد من المواقع الإلكترونية الإخبارية الفلسطينية، سواء كانت إخبارية عامة أم نسخًا إلكترونية لصحف مطبوعة"[2].

وقد برزت أهمية المواقع الإخبارية باعتبارها مصدرًا مهمًا للمعلومات بالنسبة للجمهور المحلي والخارجي وللنخبة الفلسطينية نظرًا لتوفّر خدمة الانترنت وتزايد المواقع الإخبارية وتسابقها في نقل الخبر بتفاصيله، لتنافس بذلك بشكل قوي وسائل الإعلام المرئية والمسموعة.

إلا أن المواقع الإخبارية الفلسطينية عانت كما غالبية وسائل الإعلام من طغيان الطابع الحزبي على تغطيتها؛ أمرًا انعكس سلبًا على التزامها بأخلاقيات مهنة الصحافة التي تفترض التزام الإعلام بمعايير محددة كالدقة والموضوعية والتوازن،

---

(1) محمد الفاتح حمدي، "استخدامات النخبة للصحافة الإلكترونية وانعكاساتها على مقروئية الصحف الورقية. أستاذة جامعة -باتنة أنموذجا"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (الجزائر: جامعة الحاج لخضر، 2009-2010)، ص3330-.

(2) ماجد تربان، **الإعلام الإلكتروني الفلسطيني**، ط2 (غزة: مكتبة الجزيرة، 2013)، ص119.

وهو ما قوّض واحدة من أهم ضرورات العمل الإعلامي وهي المسؤولية الاجتماعية التي تعتبر صلب عمل أي وسيلة إعلامية في علاقتها بجمهورها، وكذلك استنادًا إلى حق الجمهور في المعرفة.

وبعد أحداث الاقتتال الداخلي بين حركتي حماس وفتح في 2007/6/14م، والتي أفضت في النهاية إلى انقسام قطاع غزة عن الضفة الغربية جغرافيًّا، لم تكن وسائل الإعلام ومن بينها المواقع الإخبارية الفلسطينية بمنأى عن هذا الواقع.

كانللمواقع الإخبارية الفلسطينية التي تحسب على طرفي الصراع (فتح وحماس)، دور تحريضي مفرط، من خلال نشر صور فوتوغرافية، إضافة إلى بث أفلام الفيديو العنيفة، في إطار عملية تشويه كل طرف للطرف الآخر، الأمر الذي حول تلك المواقع إلى مجرد وسيلة لتغذية مشاعر الكراهية وتغذية العنف، وسط غياب الدعوات أو حتى الإشارة إلى أهمية خيارات الحلول السلمية وتكريس الحوار كبديل عن إطلاق النار[1].

كما مارست المواقع الإخبارية الفلسطينية ووسائل الإعلام الحزبية التحريض، وتجاوزت أخلاقيات المهنة، رغم أن قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني لعام 1995 وميثاق الشرف الصحفي رفضا كل أشكال التحريض، لترتبط هذه التجاوزات بشكل كبير بحالة الاستقطاب السياسي والحزبي، الأمرٌ الذي انعكس على الأداء المهني لهذه المواقع التي لم تؤدِّ دورها المنتظر إزاء حالة الصراع السياسي الداخلي، وأثر سلبًا على حق المواطنين في الحصول على المعلومات الصحيحة، كما أثر على دور هذه المواقع الإخبارية في متابعة ومعالجة قضايا المواطنين، وهي صلب نظرية المسؤولية الاجتماعية التي تستند إليها الدراسة.

وتأتي هذه الدراسة لتبرز أهم المواقع الإخبارية من حيث المتابعة والتعرف على مميزاتها، كما تفحص ومن خلال أداة الاستبانة التي تم توزيعها على 154 من النخبة الإعلامية الأكاديمية والصحفية مدى التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة من خلال مداخلها الثلاثة: المسؤولية الاجتماعية، والقانونية، والمهنية.

تطرقت الدراسة أيضًا إلى إظهار أهم المسببات الرئيسة لتجاوز المواقع الإخبارية أخلاقيات المهنة وانعكاسات ذلك على المجتمع الفلسطيني، وتختم الدراسة بأهم الإجراءات التي يمكن أن تسهم في تعزيز الالتزام بأخلاقيات المهنة في مجمل العمل الصحفي الفلسطيني، وليس فقط على مستوى المواقع الإخبارية.

---

(1) منتصر حمدان، "دور الإعلام الفلسطيني في تعزيز الانقسام"، **بحث منشور**، (رام الله: مركز مدى للحريات الإعلامية، كانون الثاني 2012م) ص6.

# الفصل الأول

# اتجاهات النخبة الإعلامية

# الفصل الأول

# اتجاهات النخبة الإعلامية

## الدراسات الإعلامية المتعلقة بالاتجاهات:

**1/1- دراسة بعنوان "اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومَي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية في الفترة ما بين 20062013-"[1]**

تهدف الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية، ووصف أوضاع حرية الصحافة في مناطق السلطة الفلسطينية، والتعرف على مدى التزام القائم بالاتصال بمواثيق الشرف الصحفي.

تأتي الدراسة في إطار البحوث الوصفية، واستخدمت منهج الدراسات المسحية، وفي إطاره استخدمت مسح أساليب الممارسة، ومنهج العلاقات المتبادلة، وفي إطاره استخدمت أسلوب المقارنة والدراسات الارتباطية، وتكوّن مجتمع الدراسة من القائمين بالاتصال في الصحف الفلسطينية الثلاث: القدس، والحياة الجديدة، وفلسطين.

## نتائج اتجاهات النخبة الإعلامية

1- أظهرت الدراسة أن اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسؤولية الاجتماعية إيجابية تقترب من أن تكون محايدة، وأن اطلاعه على قانون النشر والمطبوعات وميثاق الشرف الصحفي والمواد الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية حيادي يقترب من أن يكون إيجابيًا.

2- بينت نتائج الدراسة أن اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسؤولية الاجتماعية تبعًا لملكية الصحيفة إيجابي يقترب من أن يكون إيجابيًا جدًا.

3- كشفت الدراسة أن أبرز الضغوط الممارسة على القائم بالاتصال هي ضغوط سياسية حزبية، وأن أبرز المعوقات التي تعرضت لها الصحافة الفلسطينية هي منع توزيع الصحف.

---

(1) نداء الدريملي، "اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الفترة ما بين 20062013-"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، غزة: الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، قسم الصحافة والإعلام، 2015م.

**12/- دراسة بعنوان "اتجاهات الشباب الجامعي الفلسطيني نحو دور المواقع الإلكترونية في ترتيب أولوياتهم نحو القضايا المحلية"[1]**

تتلخص مشكلة الدراسة في التعرف على اتجاهات الشباب الجامعي نحو دور المواقع الإلكترونية في ترتيب أولوياتهم، وتهدف إلى التعرف على الدور الحقيقي لهذه المواقع في ترتيب أولوياتهم، من خلال ما تقدمه من أخبار وتقارير وقصص صحفية وتحقيقات تسهم في دفع الشباب لاختيار القضايا المحلية التي تعنيهم، ومدى استخدام الشباب للمواقع الإلكترونية في ظل وجود وسائل إعلام أخرى.

وتأتي الدراسة في إطار الدراسات الوصفية، مستخدمة منهج المسح، واعتمدت على أداة صحيفة الاستقصاء المقننة، إلى جانب أداة المقابلة.

بلغت نسبة الذين يتابعون المواقع الإلكترونية الفلسطينية في عينة الدراسة 95.6%، وما نسبته 4.4% لا يتابعونها.

بيّنت الدراسة أن 83.7% من عينة الدراسة يتابعون المواقع الإلكترونية التي لا تتوافق واتجاهاتهم الحزبية.

مضمون المواقع الإلكترونية يلبي حاجات وإمكانات الشباب الجامعي بوزن نسبي متوسط بلغ 656.%.

**13/ دراسة بعنوان "اتجاهات الخطاب الإسلامي في المواقع الإلكترونية الإخبارية- تحليل مضمون لموقع البوصلة الإخباري"[2]**

تتلخص مشكلة الدراسة في الكشف عن اتجاهات الخطاب الإسلامي في موقع البوصلة، وأهم الموضوعات التي يركز عليها، وأساليب الإقناع المستخدمة فيه، وهدفت إلى التعرف على أهم الموضوعات التي يركز عليها الخطاب الإعلاميللموقع، وهو موقع إخباري أردني إسلامي.

واستخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي وأسلوبتحليل المضمون، من خلال عينة قصدية تكونت من 195 مقالًا، حصرها في الفترة المحددة من7/201010/ إلى7/201110/ وقد تم اختيار المقالات التي نشرت في أيام الآحاد.

أن الديمقراطية جاءت في المرتبة الأولى من بين موضوعات الموقع، والموضوعات السياسية في المرتبة الثانية، وثالثًا موضوعات القضية الفلسطينية التي تراجعت تقليلًا بسبب الأحداث السياسية الخاصة بثورات الربيع العربي، ورابعًا

---

(1) محمد لبد، "اتجاهات الشباب الجامعي الفلسطيني نحو دور المواقع الإلكترونية في ترتيب أولوياتهم نحو القضايا المحلية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، غزة: الجامعة الإسلامية، الدراسات العليا، قسم الصحافة والإعلام، 2014م.

(2) محمود الرجبي، "اتجاهات الخطاب الإسلامي في المواقع الإلكترونية الإخبارية- تحليل مضمون موقع البوصلة"، **بحث ماجستير غير منشور**، عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الإعلام، 2012م.

الموضوعات الدينية، وخامسًا الموضوعات الاجتماعية وسادسًا الثقافية، ثم جاءت في المركز السابع الموضوعات الاقتصادية،وأخرى، حيث انقسم هذا المركز إلى هاتين الفئتين.

بالنسبة لأساليب الإقناع التي استخدمها، فقد جاءت الأساليب المنطقية الأعلى تكرارًا بواقع (931) مرة، تليها الأساليب العاطفية بمعدل (375) تكرارًا، ثم الاستمالات الدينية (74) تكرارًا.

بينت نتائج التحليل أن موضوع الربيع العربي حلّ في المرتبة الأولى من حيث القضايا السياسية للموقع، والقضايا الأخرى حلت ثانيًا، وثالثًا قضايا التضامن العربي، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة القضايا الأمريكية.

**14/- دراسة بعنوان "اتجاهات الشباب الجامعي الكويتي نحو الصحافة الإلكترونية والصحافة الورقية- دراسة مقارنة"[1]**

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على اتجاهات ودوافع الشباب الجامعي الكويتي نحو متابعة الصحف الإلكترونية والورقية، وهدفت إلى التعرف على مدى إقبال الشباب الجامعي الكويتي على الصحافة الإلكترونية والصحافة الورقية في الكويت، ومعرفة اتجاهاتهم نحوها، ومعرفة مدى انتشار الصحافة الإلكترونية والصحافة الورقية بين الشباب، وأثر ذلك عليهم، وكذلك معرفة المواضيع التي تهم الشباب في الصحف الإلكترونية والورقية.

واعتمدت الدراسة المنهج المسحي المقارن، وتم اختيار عينة عشوائية من 420 طالبًا وطالبة من مجتمع الدراسة وهو جامعة الكويت، وجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، والمسجلين في الفصل الدراسي الثاني لعام 20112010-.

ارتفاع نسبة التحديات التي تواجه الصحافة الورقية نتيجة التنافس الكبير بينها وبين الصحف الإلكترونية.

يرى 776.% من الشباب أن البيت مكان مناسب لمتابعة الصحف الورقية نظرًا لتوفر الوقت الكافي والهدوء، في حين يرى 854.% من الشباب أن البيت مكان مناسب لمتابعة الصحف الإلكترونية ويُعزى ذلك لوجود اشتراك في خدمة الإنترنت.

يرى أفراد العينة أن مستوى مستقبل الصحافة الإلكترونية الكويتية جاء متوسطًا.

---

(1) حماد المطيري، "اتجاهات الشباب الجامعي الكويتي نحو الصحافة الإلكترونية والصحافة الورقية- دراسة مقارنة"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، عمان: جامعة الشرق الأوسط، 2011م.

**15/-دراسة بعنوان"اتجاهاتالأردنييننحوالأداءالإعلامي- دراسة استطلاعية"[1]**

تكمن مشكلة الدراسة الرئيسة في التعرف، ومن خلال استطلاع الرأي العام الأردني، على أداء وسائل الإعلام الأردنية في عمليات التنمية الشاملة، وخاصة في الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية، في مرحلة التسعينيات من القرن العشرين وما بعدها، المرحلة التي رفعت الحكومات الأردنية المتعاقبة خلاله اشعار الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وتهدف إلى الكشف عن اتجاهات الأردنيين نحو أداء وسائل الإعلام الأردنية حول عدد من الموضوعات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، والكشف عن العلاقة بين عدد من الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الجمهور العاموبين آرائهم حول أداء وسائل الإعلام الأردنية.

واستُخدِم المنهج الوصفي التحليلي، وتم اختيار عينة طبقية عشوائية ممثلة لفئات المجتمع الأردني كافة، وعينة غرضية من جمهور النخبة وذلك بهدف المقارنة.

الرضا العامل أفراد العينة عن أداء وسائل الإعلام الأردنية كان سلبيًا، على الرغم من وجود اتجاهات إيجابية نحو أداء وسائل الإعلام الأردنية بخصوص عدد من الموضوعات.

ضعف الدور الرقابي (وغيابه أحيانًا) لوسائل الإعلام على أعمال الحكومة والبرلمان، وهيمنة الحكومة على وسائل الإعلام الأردنية، وفرضها بعض القيود على حرية وسائل الإعلام في ممارسة نشاطاتها المختلفة.

التزام وسائل الإعلام بالمصداقية في نشر لأخبار وتناوله اللأحداث بدرجة متوسطة.

---

(1) عبد المجيد عزام وهاديا كاتبي، **"اتجاهات الأردنيين نحو الأداء الإعلامي- دراسة استطلاعية"**، دراسة منشورة، دمشق: مجلة جامعة دمشق،المجلد 26- العدد الثالث والرابع، 2010م.

**16/- دراسة بعنوان"اتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية نحو التغطية الإعلامية لقناة فلسطين الفضائية للأحداث الداخلية"[1]**

تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على اتجاهات طلبة جامعة بيرزيت، نحو تغطية قناة فلسطين الفضائية، للأحداث الداخلية والتي أشار إليها الباحث في دراسته بمصطلح "الصراع الداخلي"، وخاصة الفترة التي تلت الانقسام، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أعداد المشاهدة للقناة ودوافعهم ووسائل الإعلام التي يعتمدها الطلبة، مستندًا إلى نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، ومعرفة إن كان للنوع الاجتماعي أو العمر أو مكان السكن أو المستوى الدراسي تأثير على اتجاهات الطلبة تجاه التغطية.

وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية المسحية، استخدم فيها الباحث أداة الاستمارة. وتكوّن مجتمع الدراسة من طلبة جامعة بيرزيتفي البكالوريوس المسجلين في العام الدراسي 20092008/م، والبالغ عددهم6900، وتم اختيار عينة صدفية عرضية، حيث قسّم الباحث الكليات إلى علمية وأدبية بنسبة 5% لكل كلية، ووزع 345استمارة، وبلغ عدد الصحيح منها 329 استمارة.

وبينت نتائج الدراسة أن البرامج التي فضّل الطلبة متابعتها أثناء تغطية تلفزيون فلسطين للصراع الداخلي شريط الخبر العاجل بنسبة 89.%، ثم الشريط الإخباري المتحرك بنسبة 19.%، وثالثًا الموجة المفتوحة بنسبة 28.%، والأغاني بنسبة 97.%.

وحول دوافع المتابعة، جاءت متابعة الأحداث الداخلية في المرتبة الأولى بنسبة 612.%، وثانيًا الحصول على الثقافة الوطنية بنسبة 411.%، وجاءت ثالثًا متابعة الأحداث الخارجية بنسبة 211.%، والتسلية رابعًا بنسبة 910.%، وخامسًا الانتماء الحزبي بنسبة 710.%، وحلّ دافع التفاعل والمشاركة سادسًا بنسبة 29.%.

ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الطلبة نحو التغطية الإعلامية لتلفزيون فلسطين تبعًا لمتغير الكلية ومكان الإقامة والانتماء السياسي.

**17/- دراسة بعنوان"اتجاهات الشباب السعودي في الجامعات نحو نشر أخبار الجريمة في الصحافة المحلية وعلاقتها بخصائصهم الاجتماعية"[2]**

تتلخص مشكلة الدراسة في التعرف على اتجاهات الشباب السعودي في الجامعات نحو نشر أخبار الجريمة في الصحف وعلاقتها بخصائصهم الاجتماعية،

---

(1) صدقي موسى، "اتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية نحو التغطية الإعلامية لقناة فلسطين الفضائية للأحداث الداخلية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، عمان: جامعة الشرق الأوسط، 2009م.

(2) عبد الله النفيسة، "اتجاهات الشباب السعودي في الجامعات نحو نشر أخبار الجريمة في الصحافة المحلية وعلاقتها بخصائصهم الاجتماعية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العلوم الاجتماعية، 2009م.

وتتحدد أهدافها في معرفة دوافعهم لقراءتها ومتطلباتهم من هذه الصحف، كذلك فحص إن كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات كالجنس والعمر ومستوى المعيشة، واتجاهات الشباب نحو أخبار الجريمة.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأداة الاستمارة، وحدد الباحث مجتمع الدراسة بالشباب السعودي الجامعي، الذين تتراوح أعمارهم بين30 18-عام، والذين يدرسون في جامعة الإمامابن سعود الإسلامية، وجامعة الملك سعود، من الجنسين، والمسجلين في العام الجامعي 1429-1430 ه، حيث تم اختيار عينة عشوائية عنقودية مكونة من 400 طالب وطالبة.

أنه من وجهة نظر الشباب فإن الصحف المحلية توضحما تخلفه الجرائم من ضحايا وإرهاب للمجتمع كمرتبة أولى، وجاء في المرتبة الأخيرةأن الصحف تعالج جميع الجرائم بمختلف أنواعها.

وحول دوافع قراءة هذه الأخبار، جاء خيار معرفة نوع الجريمة المنتشرة في المجتمع السعودي كخيار أول، فيما جاء خيار التسلية وتمضية وقت الفراغ في المرتبة الأخيرة.

أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث نحو نشر أخبار الجريمة في الصحافة المحلية ودوافع المتابعة لصالح الإناث.

**18/ دراسة بعنوان-"اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو استخدام الصحافة الإلكترونية- دراسة ميدانية"[1]**

تتحدد مشكلة الدراسة في التعرف على اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو استخدام الصحافة الإلكترونية بشتى أنواعها المحلية والعربية والغربية، وتهدف في شقها الميداني إلى تقديم صورة عامة عن وضع الصحف الجزائرية المطبوعة أمام هذه الثورة الهائلة، ولاستقصاء آراء عينة من صحفييه او قياس اتجاهاتهم لمعرفة مدىم واكبتهم لهذه التكنولوجيا، ومعرفة مدى استعانتهم بالصحف الإلكترونية كمصدر، وكذا تطبيقهم لهذا المشروع على أرض الواقع من خلال استصدار نسخ إلكترونية لعن اوينهم المطبوعة أو إنجاز صحف إلكترونية محضة.

واستخدمت الدراسة المنهجي الوصفي المسحي، وفي إطاره استخدمت أداة الاستمارة، حيث أجريت الاستمارة على ثماني صحف يومية جزائرية تمتلك مواقع إلكترونية، وتمثل مجتمع الدراسة في مجموع الصحفيين العاملين في هذه اليوميات، حيث تم اختيار عينة حصصية، وبلغت حصة كل يومية 13 استمارة.

---

(1) منال قدواح، "اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو استخدام الصحافة الإلكترونية - دراسة ميدانية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسنطينة: جامعة منتوري، 2008م.

أثبتت النتائج خبرة زمنية قصيرة للصحفيين الجزائريين في استخدامهم للإنترنت في العمل الصحفي، مما يشير إلى بطء في الاستجابة لهذه الوسيلة الإعلامية الجديدة وإقبال هم عليها، كما أن معرفتهم بالإنترنت لا تز المتوسطة نظرً العدم اهتمام مسؤوليهم بتكوينهم في هذا المجال، وهو مايعني أن هذه الصحف تستخدم مواقعه اكم نفذ آخر للبروز الإعلامي أكثر منه وسيلة لتطوير قدرات صحفييها تكنولوجيًّا.

أشارت النتائج أيضًا إلى قوة كبيرة جدًا في الاتجاه نحو ضرورة امتلاك كل صحفي جهاز كمبيوتر موصول بالإنترنت، دلالة على رغبة الصحفي الجزائري في الانتماء إلى الأجيال المتمرسة على استخدام التكنولوجيا.

خلصت الدراسة إلى أنغالبية المبحوثين يفضلون الصحافة الورقية على الإلكترونية ويعتبرونها أكثر جاذبية للقراء، وبالتالي احتمالت فوقه امستقبلًا على الصحف الإلكترونية، وأنهذه الأخيرة ليست متفوقة على الصحف الورقية من حيث جذبه اللموارد الإعلانية.

**19/-"اتجاهات التغطية الإخبارية لصحيفتي الرأي والعرب اليوم إزاء الاحتلال الأمريكي للعراق- دراسة تحليلية لصحيفتي الرأي والعرب اليوم"[1]**

تتجسد مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على القضايا التي تطرحها الصحف الأردنية حول صورة الولايات المتحدة قبل وبعد الحرب على العراق، وتهدف لاكتشاف حجم التغطية الصحفية الأردنية للحرب على العراق، ومقدار التغيير في صورة الولايات المتحدة في الصحافة الأردنية بعد احتلالها عام 2003.

وتأتي الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية المقارنة، قارن فيها الباحث بين تغطية الصحيفتين خلال فترة ما قبل الحرب الأمريكية على العراق عام 2003م وما بعدها، حيث اعتبر جميع أعداد الصحيفتين اليوميتين الصادرة ما بين 10/20028/ إلى8 10/2003/ مجتمعًا للدراسة، وقد اختار الباحث عينة قصدية شهر صناعي تمثل في 48 عددًا لكل صحيفة، بواقع 96 عددًا للصحيفتين.

بين التحليل أن هناك تحولًا سلبيًا في صورة الولايات المتحدة الأمريكية كما قدمتها الصحافة الأردنية في فترة الدراسة، وقد زاد حجم التحول في التغطية الإخبارية في فترة ما بعد الحرب.

قالت الدراسة إن صحيفة العرب اليوم أكثر حدة في إظهار الصورة السلبية للولايات المتحدة من صحيفة الرأي.

---

(1) كامل الدليمي، "اتجاهات التغطية الإخبارية لصحيفتي الرأي والعرب اليوم إزاء الاحتلال الأمريكي للعراق- دراسة تحليلية لصحيفتي الرأي والعرب اليوم"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، عمان: جامعة الشرق الأوسط، 2008م.

أظهرت الدراسة أن الصحافة الأردنية أبدت اهتمامًا بتغطية الحرب على العراق، حيث نشرت ما نسبته 271.% من الموضوعات في أعلى الصفحات (أعلى يمين وأعلى يسار)، كما اعتُبر الإعلام الأمريكي كما تقدمه صحيفتا الدراسة على أنه وسيلة من وسائل الدعاية والحرب النفسية الموجهة ضد الشعوب من خلال تبرير العدوان ومحاولته تجميل صورة الولايات المتحدة.

**110/- "اتجاهات الجمهور نحو قراءة الصفحات المحلية في الصحف الفلسطينية- دراسة ميدانية على عينة من محافظة خانيونس"[1]**

تتركز مشكلة الدراسة في التعرف على اتجاهات الجمهور نحو الصفحات المحلية، ودوافع تعرضه لها، والوظائف التي تؤديها، وموقعها بين الصفحات الأخرى، ورأيه في تحريرها وإخراجها، والعوامل التي يمكن أن تساعد في زيادة الإقبال عليها.

وتهدف الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الجمهور نحو قراءة الصفحات المحلية في الصحف الفلسطينية اليومية في محافظة خان يونس، ودوافعهن حوها، ورأيه في تحريرها وإخراجها، وموقعه ابين الصفحات الأخرى والعوامل التي يمكن أن تساعد على الإقبال عليها.

وتندرج الدراسة ضمن البحوث الوصفية، استعان الباحث فيها بمنهجين؛ الأول: منهج الدراسات المسحية،وفي إطاره استخدم أسلوب مسح جمهور الصحف في مدينة، والثاني: منهج دراسة العلاقات المتبادلة، وفي إطاره استخدم الباحث الدراسات الارتباطية، بهدف التعرف على العلاقة بين متغيرات الظاهرة، وتحليلها.

وتكوّن مجتمع الدراسة من سكان محافظة خانيونس البالغ عددهم196695 فردًا، واختار الباحث أسلوب العينة الطبقية العشوائية.

كشفت الدراسة أن حوالي 575.% من قراء الصحف اليومية يقرؤون الصفحات المحلية، وأنها تقع في المركز الرابع بين الصفحات المتخصصة المفضلة لديهم.

بيّنت الدراسة أن 144.% من عينة الدراسة غير راضين عن محتواها، و121.% غير راضين عن إخراجها،وأن جميع قرائها - ما عدا واحدًا - منهم يستفيدون منها.

---

(1) جواد راغب الدلو، **"اتجاهات الجمهور نحو قراءة الصفحات المحلية في الصحف الفلسطينية– دراسة ميدانية على عينة من محافظة خانيونس"**، بحث منشور، غزة: الجامعة الإسلامية، 2002م.

أوضحت الدراسةأن أبرز ما يستفيدونه هو: فهم القضايا المحلية، وجعلهم على اتصال دائم بوطنهم، وأن أهم أسباب عدم قراءتها عدم جاذبية موضوعاتها، والاكتفاء بالتعرض للراديو والتلفزيون .

## دراسات خاصة بالمواقع الإلكترونية الفلسطينية :

### 21/- "التفاعلية في المواقع الإلكترونية للصحف اليومية الفلسطينية- دراسة تحليلية"[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تحقق التفاعلية في مواقع الصحف اليومية الفلسطينية على شبكة الإنترنت، ومدى استفادة هذه المواقع من الخبرات الحديثة والوسائل الجديدة التي يتيحها الإنترنت،من أجل زيادة التفاعلية، وأهمالفروقبينم واقعالصحف اليومية الفلسطينية على شبكة الإنترنت، من حيث استخدامه الأدواتالتفاعلية.

وتندرج الدراسة ضمن الدراسات الوصفية، مستخدمة منهج المسح، واعتمدت على أداة تحليل المضمون،ل مواقع الصحف اليومية الفلسطينية الأربع (القدس، الأيام، الحياة الجديدة، فلسطين)، إلى جانب أداة المقابلة.

واعتمد الباحث على العينةالعشوائيةالمنتظمة،حيثأخضعمواقعالصحف الأربع للتحليل للمدة ثلاثة شهور متواصلة تبدأ من 6/20131/ حتى 9/20131/.

وكان من أبرز نتائج الدراسة ما يأتي:

1- خلصت الدراسة في أبرز نتائجها إلى عدم وجود حرص واضح لدى مواقع الصحف اليومية الفلسطينية على استثمار كامل الإمكانات المتاحة على شبكة الإنترنت، وعدم انتهاجه اسياسة واضحة نحو التفاعلية.
2- سجلت الدراسة أنصح فتي القدس وفلسطين هما الصحف فتان اللتان تحدِّث ان هما التحريرية على مدار الساعة،ولاتُحَدِّث صحيفة ا امولا الحياة الجدى هما إلا في صباح الى وما لتالي لصدور العدد المطبوع، ولمتُسجل الدراسة أي استجابة تذكر من قِبل مواقع الصحف االيومية الفلسطينية لتساؤلات المستخدم ينالتي طرحونها.
3- لمتُسجل الدراسة أي استجابة تذكر من قبل مواقع الصحفال يومية الفلسطيني لتساؤلات المستخدمى نالتي طرحونها، وحرصت مواقع الدراسة على وجود الربط بمواقع التواصل الاجتماعي في مواقعها.

---

(1) ماجد حبيب، "التفاعلية في المواقع الإلكترونية للصحف اليومية الفلسطينية- دراسة تحليلية "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، غزة: الجامعة الإسلامية، 2014م.

**22/- "معالجة المواقع الإلكترونية الإخبارية لحرك تيفتح وحماس لأزمة الانقسام الفلسطيني "دراسة تحليلية"،،[1]**

تلخصت مشكلة الدراسة في التعرف على أداء المواقع الإخبارية الإلكترونية، التابعة لكل من حركت فتح وحماس في مرحلة الانقسام، وهدفت الدراسة الواقعة بينت خصصي الإعلام والسياسة، إلى تسليط الضوء على دور الإعلام الإلكتروني الفلسطيني، وتفسير الكيفية التي تعاملت بها تلك المواقع مع ملفات الانقسام الفلسطيني، ومدى التزامها بالقواعد والأصول المهنية، ومدى التزامها بأخلاقيات المهنة والرسالة المعلنة من قبلهم اللمجتمع.

تدخل الدراسة في إطار البحوث الوصفية، واستخدمت منهج المسحب العينة، فيما اعتمدت أداة تحليل المضمون، وتكون مجتمع الدراسة من كافة المواقع التابعة لحركتي حماس وفتح، واختارت عينة الدراسة موقعين لكل منهما وهما: (الموقع الرسمي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وموقع المركز الفلسطيني للإعلام)، وموقع ينتا بعين لحركة فتح، وهما: (الموقع الرسمي لمفوضية التعبئة والتنظيم "فتحميديا"،وموقعفلسطي نبرس)، أما حدود الدراسة فكانت في الفترة ما بين 3/201325/ حتى 4/20137/م.

وأبرز ما توصلت إليه الدراسة:

1- رغم إعلان الموقعين الإخباريين؛ وكالة فلسطين برسو المركز الفلسطيني للإعلام أنهما مستقلان، إلا أن كلًّا منهما انحاز لأحد طرفي الانقسام وتحول إلى منبر للهجوم على الطرف الآخر.
2- أن المواقع الإلكترونية الإعلامية التابعة لحركتي فتح وحماس ساهمت بشكل سلبي في تأجيج الانقسام الفلسطيني، وأنهذه المواقع تفتقر في موادها الإعلامية إلى آليات و برامج تعزيز المصالحة الوطنية.
3- وقالت النتائج إن وسائل الإعلام الإلكترونية التابعة لكل من حركتي فتح وحماس تتجه في موادها الإعلامية نحو تعزيز الفصائلية لدى أتباعها.

---

(1) منال جراد، "معالجة المواقع الإلكترونية الإخبارية لحركتي فتح وحماس لأزمة الانقسام الفلسطيني "دراسة تحليلية"" ، **رسالة ماجستير غير منشورة**، غزة: جامعة الأزهر، برنامج دراسات الشرق الأوسط، 2013م.

**23/- "حراسة البوابة الإعلامية والتفاعلية في المواقع الإخبارية الفلسطينية على شبكة الإنترنت"[1]**

تنبع مشكلة الدراسة من التعرف على الإمكانات التي أتاحها حارس البوابة للجمهور، وتهدف إلى وصف الإمكانات التفاعلية المتاحة من قبل حارس البوابة الإعلامية، في المواقع الإخبارية الفلسطينية على شبكة الإنترنت، إذ إن هذه المواقع خاضعة بشكل رئيس للسيطرة من قبل حارس البوابة، الذي يديرها تبعًا للسياسة التحريرية.

وتأتي هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية المسحية، واستخدمت أداة الاستمارة، حيث تكون مجتمع الدراسة من حراس البوابة للمواقع الإخبارية الفلسطينية والبالغ عددها 102 موقع، وتم صرف النظر عن الحدود الجغرافية للمواقع، حيث تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من 31 موقعًا ممثلًا لمجتمع الدراسة، وتم توزيع الاستمارة على عدد من حراس البوابة في هذه المواقع الإخبارية.

وكان من أبرز نتائج الدراسة:

1- أن حارس البوابة يقوم بدور الرقابة على التعليقات والإضافات من قبل زوار الموقع بنسبة 477.%، كذلك فإن 274.% من المواقع لديها أكثر من حارس بوابة، وأظهرت النتائج أن 419.% من حراس البوابة لديهم سقف حرية ممنوح لهم من قِبل الإدارة.

2- أوضحت النتائج أن 71% من المواقع لديها خاصية مشاركة النص من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، فيما بينت النتائج أن كافة هذه المواقع تستخدم الوسائط المتعددة.

3- أظهرت النتائج أن القائم بالاتصال يقوم بتحديث المادة الخبرية بشكل آني بنسبة عالية تشير إلى أنه في فترات الدوام الرسمي يكون التحديث بنسبة 100%، بينما تنخفض النسبة إلى 87% في التحديث كل 24 ساعة.

**24/- "دور الصحافة الإلكترونية الفلسطينية في تدعيم قيم المواطنة لدى طلبة الجامعات بمحافظات غزة"[2]**

---

(1) ثائر تلاحمة، "حراسة البوابة الإعلامية والتفاعلية في المواقع الإخبارية الفلسطينية على شبكة الإنترنت- طلبة جامعة النجاح الوطنية نموذجًا"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، رام الله: جامعة الشرق الأوسط، قسم الإعلام، كلية الآداب، 2012م.

(2) يحيى إبراهيم المدهون، "دور الصحافة الإلكترونية الفلسطينية في تدعيم قيم المواطنة لدى طلبة الجامعات بمحافظات غزة"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، غزة: جامعة الأزهر، 2012م.

تتلخص مشكلة الدراسة في التعرف على قيم المواطنة التي تعمل الصحافة الإلكترونية على تدعيمها لدى طلبة الجامعات، وتهدف الدراسة إلى التعرف على درجة مساهمة الصحافة الإسكندري الفلسطينية فيتدع ممجال مالمواطنة (المشاركة المجتمعىة، الدى مقراطىة، الانتماء الوطني) لدى طلبة الجامعات بمحافظات غزة من وجهة نظرهم، وتأتي الدراسة ضمن البحوث الوصفية المسحية مستخدمة أداة الاستمارة، وتكوّن مجتمع الدراسة منطلبة جامعة الأزهر، والجامعة الإسلامة، وجامعة الأقصى المسجل نفي العام الدراسي 20122011-م بعينة عشوائية قوامها980 طالبًا وطالبة، ما مثل112.% من مجتمع الدراسة.

وبينت نتائج الدراسة ما يلي:

1- أن أكثر المواقع تصفحًا لدى أفراد العينة وكالة معًا، يليها الحزبي "فلسطين برس، فلسطين الآن، فلسطين اليوم"، كما أثبتت الدراسة أن قوم المواطنة تمتد مها من خلال الصحافة الإلكترونية الفلسطينية بنسبة565.%، وجاء ترتى بمج الاتق مالمواطنة: الانتماء الوطني حصل على الترتي بالأول871.%،ممارسة الدى مقراطية حصل على الترت ى بالثاني264.%، يلية مجال المشاركة المجتمعية، حيث حصل على61%.

2- أوضحت الدراسة أن الصحافة الإلكترونية الفلسطين لها دورجي مشاعر الوفاء تجاه الثوابت الوطنية والمقدسات، وتزيد من قدرة الفرد في التعب يرع نرأيه، وتجعله أكثر تفاعلًا مع محيطه المحلي.

3- بينت الدراسة أن المواقع الإلكترونية الإخبارية لها دور ضعى ففيتنمية قدرة الإنسان على تأدية واجبه الوطني، وتهدئة النفوس لحظة نشوب الصراع الداخلي، ونبذ نهج الحزب الواحد والدعوة لتقبل الاختلاف.

25/- **"فنالتقريرالصحفيفيالمواقعالإلكترونيةالإخباريةالفلسطينية"**[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على فن التقرير الصحفي في المواقع الإخبارية الإلكترونية الفلسطينية، وذلك من خلال الكشف عن أسس كتابته، ومدى مطابق تهلل أسس الفنية والعلمية، وكذلك التعرف على مدى استفادته من إمكانيات النشر الإلكتروني.

وتندرج الدراسة ضمن البحوث الوصفية، واستخدمت منهج المسح وأسلوب تحليل المحتوى، لجمع بيانات منظمة حول ظاهرة التقرير الصحفي للتعرف على أنواعه وبنائه الفني والموضوعات التي يغطيها، كذلك استخدمت المنهج المقارن

---

(1) ماجد تربان، **"فن التقرير الصحفي في المواقع الإلكترونية الإخبارية الفلسطينية**، بحث منشور، غزة: مجلةجامعةالأقصى، المجلدالسادسعشر،العددالثاني، 2010م.

للمقارنة بين المواقع موضوع الدراسة، للتعرف على أكثرها التزامًا واتساقًا بالأسس النظرية، وتكوّن مجتمع الدراسة من(موقع فلسطين برس، وكالة فلسطين اليوم، موقع معًا الإخباري)، وانحصرت العينة الزمنية بين 6/201118/ حتى 12/201131/م.

وأبرز ما توصلت إليه الدراسة ما يأتي:

1- توصلت الدراسة إلى أن مواقع الدراسة لا توليفن التقرير الصحف ياهتمامًا واضحًا ومتوازنًا، حيث اهتمت بالتقرير الإخباري في المرتبة الأولى، وبنسبة بلغت574.%، وجاءت التقارير السياسية أيضا في سلم اهتماماتها وبنسبة437.%، وكانتذات التغطية الجغرافية المحلية بنسبة74%.

2- وفيما يتعلق بأسس كتابة التقرير كشفت النتائج عن وجود خلط في أسس كتابته، فمواقع الدراسة تلتزم إلى حد ما بق البال هرم المعتدل، وتختلف بشكل عام فيدرجة الاهتمام به، فتهتم بمقدمة وجسم التقرير في المرتبة الأولى وبنسبة35 5.%،لكل منهما، على حساب الخاتمة التي بلغت نسبتها29%، كما بينت النتائج ضعف استفادة المواقع الإلكترونية المدروسة من الإمكانيات التيت تيحها شبكة الإنترنت والنشر الإلكتروني.

3- بينت نتائج الدراسة أن مواقع الدراسة تلتزم إلى حد ما بق البال هرم المعتدل في كتابة تقاريرها المختلفة، ولكنها تختلف بشكل عام في درجة الاهتمام بالبناء الفنيل هذا القالب.

**26/- "أثر المواقع الإلكترونية الإخبارية الفلسطينية على التوجه والانتماء السياسي- طلبة جامعة النجاح الوطنية أنموذجًا"[1]**

تتجسد مشكلة الدراسة في الوق وفعلى الأثر الذي تتركه المواقع الإلكترونية الفلسطينية، على طلبة جامعة النجاح الوطنية بنابلس كنموذج لطلبة الجامعات الفلسطينية، الذين يزيد عددهم على (80) ألفطالب وطالبة، وتهدف إلى تحديد العلاقة بين المواقع الإلكترونية الإخبارية، والتوجهات والانتماءات السياسية لدى الطلبة، للوقوف على الآثار الإيجابية التي تتركها تلك المواقع على المستوى الوطني عمومًا والساحة الجامعية على وجه الخصوص، ولمعرفة أي آثار سلبية قد تتركها على جموع الطلبة.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأسلوب المسح الميداني،وهدفت إلى تحديد العلاقة بين المواقع الإلكترونية الإخبارية، والتوجهات والانتماءات السياسية لدى الطلبة، وتكوّن مجتمع الدراسة من طلبة جامعة النجاح الذين تتراوح أعمارهم ما بين1824- عامًا،

---

(1) أمين أبو وردة، "أثر المواقع الإلكترونية الإخبارية الفلسطينية على التوجه والانتماء السياسي- طلبة جامعة النجاح الوطنية أنموذجًا"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2008م.

واختار الباحث عينة من الطلبة مكونة من 410 طالبًا وطالبة، دون أن يوضح كيف اختار العينة.

وكان من أبرز نتائج الدراسة:

1- أن المواقع الإلكترونية الفلسطينية تؤثر بشكل ملحوظ في التوجهات السياسية لشريحة طلبة جامعة النجاح الوطنية، حيث يرى غالبية المبحوثين أن المواقع الإلكترونية الإخبارية الفلسطينية أسهمت خلال حالة الانقسام الداخلي في زيادة حدة الخلافات والانقسامات في الساحة الجامعية.

2- أظهرت الدراسة أيضا أن الإعلام الإلكتروني الفلسطيني يلعب دورًا كبيرًا في تغيير التوجه السياسي، والتأثير على انتقال الطلبة من ميول سياسية معينة إلى أخرى.

3- أجاب 276.% من المبحوثين بأن المواقع الإلكترونية ساهمت في رفع وتيرة التعصب الحزبي، وذلك لسرعة الموقع في تقديمه للمعلومة، ومقدرته على المخاطبة والجذب، كما أجاب75% من المبحوثين بأن للمواقع الإلكترونية دورًا في الاستقطاب السياسي.

### 3- دراسات متعلقة بأخلاقيات المهنة:

**31/- "العلاقة بين أخلاقيات النشر الصحفي والسياسات التحريرية في الصحف الإلكترونية الفلسطينية"(1)**

هدفت الدراسة إلى رصد وتحليل وتفسير "أخلاقيات وضوابط النشر الصحفي وعلاقتها بالسياسات التحريرية في الصحف الإلكترونية الفلسطينية في ضوء المسؤولية الاجتماعية لدى الصحف ومدى تطبيق قانون النشر والمطبوعات من قبل الأطراف الحاكمة في الضفة الغربية (فتح)، وقطاع غزة (حماس)، ومدى فاعلية أدوات التنظيم الذاتي للمهنة إن وُجدت، وتأثير نقابة الصحفيين.

تدخل الدراسة ضمن الدراسات الوصفية، استخدم فيها الباحث المنهج المسحي، وأدوات تحليل مضمون الصحف الإلكترونية، والمنهج المقارن، وكذلك أداة الاستمارة التي تم توزيعها على القائم بالاتصال في صحف الدراسة.

**خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:**

---

(1) حسن دوحان، "العلاقة بين أخلاقيات النشر والسياسات التحريرية في الصحف الإلكترونية الفلسطينية- دراسة تحليلية وعلى القائم بالاتصال"، **رسالة دكتوراة غير منشورة**، القاهرة: قسم الدراسات الإعلامية، معهد البحوث والدراسات العربية، 2015م.

1- تعددت وتنوعت الانتهاكات التي تعرضت لها أخلاقيات الممارسة المهنية في صحف الدراسة مع تفاوت في عدد وكمّ الانتهاكات من صحيفة لأخرى وفق التوجهات السياسية للصحيفة (وفقًا للدراستين الميدانية والتحليلية).

2- لعب الانقسام دورًا رئيسًا وأساسيًا في ارتفاع الانتهاكات لأخلاقيات المهنة في صحف الدراسة التابعة لحركتي فتح وحماس؛ وهي: فلسطين الآن، وصوت فتح، والعودة، والمركز الفلسطيني للإعلام.

3- تركزت معظم الانتهاكات التي تتعلق بالقذف والتشهير والآداب العامة والذوق العام في خدمة التعليقات، لذا نجدها مرتفعة في الصحف الإلكترونية التي تتيح خدمة التعليقات.

**32/- "المسؤوليات الأخلاقية والقانونية للمحررين البرلمانيين في الصحافة الكويتية من منظور القائم بالاتصال والبرلمانيين"[1]**

تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على مدى إدراك المحررين البرلمانيين في الصحف الكويتية لمسؤولياتهم الأخلاقية والقانونية، ووجهات نظر البرلمانيين حول مدى إدراك المحررين لهذه المسؤولية، ومن ثم التعرف على طبيعة العلاقة بين المسؤولين البرلمانيين والمحررين في إطار المسؤولية الاجتماعية للصحافة.

وتهدف الدراسة إلى التعرف على السمات العامة للمحررين البرلمانيين ومدى التزامهم بمواثيق الشرف الصحفي، والتعرف على طبيعة العلاقة بين البرلماني والمحرر، وكذلك الكشف عن العوامل المؤثرة على صنع القرار الإعلامي داخل المؤسسة الصحفية عندما يتعلق الأمر بالتشريعات الصحفية أو أخلاقيات المهنة.

وتنتمي الدراسة إلى الدراسات الوصفية، وتستخدم أداة الاستمارة لجمع البيانات، أما مجتمع الدراسة فكان من طبقتين؛ الأولى: من المحررين في الصحف اليومية، وبلغ عددهم 70، وتم تطبيق أداة الاستمارة عليهم، أما المجتمع الثاني فكان من البرلمانيين وهم 66، استجاب منهم 36، حيث تم تطبيق أداة المقابلة الشخصية عليهم.

**وكان من أبرز نتائج الدراسة ما يأتي:**

1- بينت الدراسة زيادة نسبة المحررين البرلمانيين الذكور في الصحف الكويتية مقارنة بالصحفيات الإناث، وأن أغلبهم في سن الشباب ما بين 2540- عامًا.

---

(1) مناور الراجحي، **"المسؤوليات الأخلاقية والقانونية للمحررين البرلمانيين في الصحافة الكويتية من منظور القائم بالاتصال والبرلمانيين"**، بحث منشور،الكويت:جامعة الكويت، حولية الآداب والعلوم الإنسانية، الحولية الرابعة والثلاثون، 2014م.

2- أظهرت الدراسة عدم اهتمام المحررين البرلمانيين بالحصول على دورات تدريبية في مجال التغطية البرلمانية، حيث تبلغ نسبتهم الثلثين تقريبًا من عينة الدراسة.

3- كشفت الدراسة اتجاه أغلب المحررين في توصيفهم للعلاقة مع النائب بالاستقلالية والمهنية، والتكامل من وجهة نظر البعض، وانخفضت إلى حد كبير نسبة من يرون أنها تنافسية، فيما نفى الجميع أن تكون تحكمها التبعية للنائب.

33/- **"انتهاكاتحريةالصحافةفيالسلطةالوطنيةالفلسطينية- دراسة وصفية"**(1)

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على انتهاكات حرية الصحافة في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، وتهدف إلى معرفة واقع حرية الصحافة في السلطة الوطنية الفلسطينية، والانتهاكات التيت تعرض لها من عام 2006وحتى2010 للوقوف عليها، وتبصير الرأي العام والمنظمات والهيئات المعنية بها، والعمل على الحدمنها.

وتعد هذه الدراسة من البحوث الوصفية، وفي إطار هات ما ستخدام عدة مناهجهي: المنهج المسحي، والإحصائي، ودراسة العلاقات المتبادلة، والدراسات السببية المقارنة، أما أدات االدراسة فهما: المقابلة غيرالمقننة، والملاحظة الشخصية.

أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج أبرزها:

1- تعرض الحريات عامة، وحرية الرأي والتعبير خاصة، لانتهاكات كثيرة بسبب الانقسام، ووجود العديد من النصوص لتيتقيد حرية الصحافة في قانون المطبوعات و النشر و تحتاج إلى تعديل.

2- عدم وجود تشريعات تنظم عمل الوسائل المسموعة والمرئية، وأنحجم الانتهاكات التي وقع تفي الضفة والقطاع خلال فترة الدراسة بلغ 499 انتهاكًا، نفذ ثلاثة أرباعها جهات رسمية تابعة لحكوم تير اما لله وغزة.

3- انحدر الإعلام الفلسطيني بسبب الانقسام – فترة الدراسة - إلى هوة سحيقة، إذ أصبح خطابه يعوزه الكثير من الدقة والموضوعية والمهنية، وانشغل بالصراع السياسي الدائر بين حركتي فتح وحماس، بدلًا من الاحتلال وجرائمه.

34/- دراسة بعنوان "اتجاهات الصحفيين الأردنيين نحو قضايا الفساد الإداري"(2)

---

(1) جواد راغب الدلو، **"انتهاكات حرية الصحافة في السلطة الوطنية الفلسطينية** 2006-2010"، بحث منشور، غزة: مجلةالجامعةالإسلاميةللبحوثالإنسانية،المجلدالعشرون،العددالثاني، يونيو 2012.

(2) عبد الله المجالي، "اتجاهات الصحفيين الأردنيين نحو قضايا الفساد الإداري"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الأردن: كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، 2010-2011م.

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على وجهة نظر الصحفيين الأردنيين إلى قضايا الفساد الإداري، وكيف يتعاملون معها، وتهدف إلى التعرف على اتجاهات الصحفيين الأردنيين نحو أسباب هذه الظاهرة، وقياس اتجاهاتهم نحو أشكالها، ومظاهر الفساد الإداري الموجودة من وجهة نظرهم.

وتأتي الدراسة ضمن الدراسات الوصفية المسحية، واستخدمت أداة الاستمارة، وتألف مجتمع الدراسة من الصحفيين الأردنيين العاملين في صحف (الرأي، والدستور، والغد، والعرب اليوم، والديار، والسبيل، وJordan Times) ووكالة الأنباء الأردنية بترا، حيث تم توزيع 300 استمارة تم إعادة 218 منها للباحث، مستوفاة للشروط العلمية.

وقد عرض الباحث نتائجه بطريقة المتوسطات الحسابية، حيث بينت النتائج ما يلي:

1- أكثر أسباب الفساد الإداري من وجهة نظر الصحفيين هو النفقات غير المقننة، ثم تغليب المصلحة الخاصة، وضعف برامج مكافحة الفساد ثالثًا.
2- وبينت الدراسة وجود درجة عالية من الموافقة حول أسباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد الإداري، فجاء بالدرجة الأولى الخوف من الاستهداف الشخصي، وثانيًا مزاجية معالجة الصحف الأردنية لقضايا الفساد، وثالثًا تراجع الوعي والجرأة في الحديث عن قضايا الفساد، ثم نظرة الصحفيين الوقائية لدور الصحافة في معالجة قضايا الفساد في المركز الرابع، وخامسًا عدم الحصول على معلومات كافية، وسادسًا عدم وجود مصادر موثقة لتحري الفساد الإداري.
3- بينت نتائج الدراسة وجود موافقة من قبل الصحفيين الأردنيين على درجة الضغوطات والعراقيل التي يتعرضون لها في مكافحة الفساد.

**35/- دراسة بعنوان"اتجاهات الصحفيين الأردنيين إزاء ميثاق الشرف الصحفي"**(1)

تتلخص مشكلة الدراسة في التعرف على رأي الصحفيين الأردنيين في ميثاق الشرف الصحفي الأردني، وقانون المطبوعات والنشر، وتهدف الدراسة إلى معرفة العلاقة القائمة بين ميثاق الشرف الصحفي وقانون المطبوعات والنشر.

وتندرج الدراسة ضمن البحوث الوصفية، استخدم فيها الباحث المنهج المسحي وأداة الاستمارة، وتكوّن مجتمع الدراسة من الصحفيين الأردنيين العامليفي الصحف

(1) محمد حسين أبو عرقوب، "اتجاهات الصحفيين الأردنيين إزاء ميثاق الشرف الصحفي"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الأردن: قسم الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، 2010.

اليومية، وهي: الرأي، والدستور، والعرب اليوم، والغد، بعينة عشوائية 50% من مجتمعالدراسة.

وكان من أبرز نتائج الدراسة ما يأتي:

1- بين نتائج الدراسة أن491.% من الصحفيين سبق وأن اطلعوا على قانون النشر والمطبوعات الأردني وتعديلاته، وأن887.% منهم اطلعوا على ميثاق الشرف الصحفي الصادر عن نقابة الصحفيين الأردنيين.

2- انقسم الصحفيون إزاء البند الخاص بإلزامية ميثاق الشرف الصحفي الأردني، حيث أيد ذلك345.%، في حين اعترض20%، كما أيد174.% من العينة عدم ربط أي قانون تضعه السلطة التنفيذية بميثاق الشرف الصحفي، في حين اعتقد838.% اعتبار ميثاق الشرف الصحفي بديلًا عن قانون النشر والمطبوعات،وعارض ذلك547.%.

3- وقد بينت الدراسة أن الصحفيين ذوي الخبرة كانوا أكثر وضوحًا في موقفهم إزاء ميثاق الشرف الصحفي، لذا أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالصحفيين حديثي التخرج.

36/- **"تأثير الانتهاكات على الرقابة الذاتية لدى الإعلاميين الفلسطينيين"**(1)

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على الرقابة الذاتية لدى الإعلاميين الفلسطينيين، حيث تهدف إلى التعريف بالرقابة على حرية الرأي والتعبير، ومن ثم الرقابة الذاتية في العالم بشكل عام وفي فلسطين بشكل خاص، كما تهدف للتعرف على تأثير الانتهاكات سواء من الاحتلال أو من السلطة على الرقابة الذاتية للإعلاميين.

استخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي التاريخي، إضافة إلى العمل الميداني، عبر مقابلة عدد من الإعلاميين والإعلاميات لمعرفة مدى تأثير الرقابة الذاتية على تفكيرهم،وجودة مخرجاتهم الإعلامية.

وكان من أبرز نتائج الدراسة ما يأتي:

1- تعددت مشاهد الرقابة على القطاع الإعلامي، فهناك الدساتير والقوانين الضابطة لحرية الرأي والتعبير، والتعليمات الصادرة عن الجهات الرسمية، وأعراف اجتماعية ضاغطة ومصالح اقتصادية نافذة.

2- أن آثار الرقابة الإسرائيلية على الإعلاميين الفلسطينيين انعكست من خلال اختيار بعضهم العمل تحت أسماء مستعارة، ولجوء الكثير منهم إلى وكالات الأنباء الأجنبية لطلب الحماية.

---

(1) محمود الفطافطة، "تأثير الانتهاكات على الرقابة الذاتية لدى الإعلاميين الفلسطينيين"، **بحث منشور**، رام الله: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية مدى 2010.

3- لجوء بعض الصحفيين للعمل مع الإعلام الإسرائيلي نفسه، وكان ذلك من أخطر آثار الرقابة القمعية، وخضوع البث الإعلامي للمراقبة عبر شبكات الإرسال الإسرائيلية، الأمر الذي أدى بالبعض إلى إسقاط الرقابة الذاتية على كتاباته، ولجوء كثير من الكتاب والإعلاميين لطباعة كتبهم ومؤلفاتهم في الخارج خوفًا من الملاحقة.

37/- دراسة بعنوان "أخلاقيات وواجبات الصحفيين في الصحافة الالكترونية أو الانترنت لا تنفصلان"[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على أخلاقيات وواجبات الصحفيين على الانترنت وفي الصحافة الالكترونية نظرًا لأهمية العمل الصحفي الذي يحتاج إلى تركيز وحرية أكبر كع ظهور الصحافة الالكترونية، تناولت الدراسة أدوات التنظيم الذاتي في عصر الانترنت وأنه أصبح يتوجب إعادة تعريف أخلاقيات المهنة ودورها والمسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق الصحفي.

**تأتي الدراسة ضمن الدراسات الكيفية، وكان من أبرز نتائجها:**

1- منح المشرع في بلدان مختلفة نوعًا من "التمييز" للصحافة في الحالات التي تكون فيها حرية الصحافة في خطر، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تعمل بشكل واضح على حماية أكثر صرامة بالنسبة للصحفيين.

2- ضرورة أن نضع في اعتبارنا أن الشرعية الأخلاقية من أي مدونة لقواعد السلوك تعتمد على مدى معرفة الممارسين بالرموز الأخلاقية التي لا يمكن فرضها "من فوق، وبالنظر إلى عدم التزام العديد من المدونين، الذين يعتبرون السلوك الأخلاقي كخيار شخصي بدلًا من المسؤولية الاجتماعية، يمكن للمرء أن يتساءل إن كان وضع مدونة أخلاقية للصحفيين غير المحترفين ممكنًا.

**38/- دراسة بعنوان "الأخلاق والمصداقية في الصحافة الالكترونية"[2]**

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأخلاقيات والمصداقية في الصحافة الالكترونية وما اوجده الانترنت من سرعة في النشر وتفاعلية من مشاكل تتعلق بأخلاقيات المهنة تجسدت في انتهاك الخصوصية وعدم الدقة.

تأتي الدراسة ضمن الدراسات الكمية وخرجت بمجموعة من النتائج أبرزها:

---

(1)Werkers, E. Valcke, P. Paulussen, S. Geens D. and Vandenbrande, K. **Ethics and rights for online journalists: inseparable and obligatory?**, (UK, Luton: International Journalism Conference, Centre for International Media Analysis, 2008).

(2)Osbory Bradley, **Ethics and Credibility in Online Journalisam**, (United States: Tennessee, The University Memphis, 2001).

1- بينت الدراسة أن ظهور أشكال جديدة من الصحافة يتطلب اتباع نهج جديد للاخلاق مع المحافظة على الضوابط والقواعد السائدة.
2- أظهرت الدراسة أن الصحافة الالكترونية تواجه مشاكل اجتماعية وقانونية كبيرة.
4- دعت الدراسة إلى نهج عالمي من خلال الاتفاق على مجموعة من القيم المشتركة لعمل الصحافة الالكترونية.

## أوجه التشابه والاختلاف:

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في جزئيات معينة، وتختلف عنها في جزئيات أخرى، نفصّل ذلك فيما يأتي:

أ- من حيث نوع الدراسة: تقع الدراسة ضمن الدراسات الوصفية والدراسات المقارنة، وهي بذلك تتفق مع الدراسات السابقة كافة، التي تم عرضها على أنها وصفية، وتختلف في أنها أيضًا ضمن الدراسات السببية.

ب- من حيث المنهج: تعتمد هذه الدراسة ثلاثة مناهج هي: منهج الدراسة المسحية، منهج دراسة العلاقات المتبادلة، وهي بذلك تتشابه مع دراستي "الدلو" وهما (اتجاهات الجمهور نحو قراءة الصفحات المحلية)، و(انتهاكا تحرية الصحافة في السلطة الوطنية الفلسطينية)، حيث استخدم الباحث منهج الدراسات المسحية،وفي إطاره استخدم أسلوب مسح جمهور الصحف، والثاني منهج دراسة العلاقات المتبادلة، وفي إطاره استخدم الباحث الدراسات الارتباطية، وفي الدراسة الثانية استخدم المنهج المسحي، والإحصائي، ودراسة العلاقات المتبادلة، والدراسات السببية المقارنة.

واختلفت بعض الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية في المنهج؛ حيث اعتمدت دراسات حبيب وتربان وجراد، وهي: (التفاعلية في المواقع الإلكترونية للصحف اليومية الفلسطينية- دراسة تحليلية)، (فن التقرير الصحفي في المواقع الإلكترونية الإخبارية الفلسطينية)، و(معالجة المواقع الإلكترونية الإخبارية لحرك تيفتح وحماس لأزمة الانقسام الفلسطيني "دراسة تحليلية")، تحليل المضمون، واختلفت عنها دراسة الفطافطة، (تأثير الانتهاكات على الرقابة الذاتية لدى الإعلاميين الفلسطينيين)، التي استخدم فيها الباحث المنهج التاريخي، إضافة إلى المقابلة الشخصية.

ج- من حيث الأدوات المستخدمة: تستخدم الدراسة الحالية أداة الاستمارة، وهي بهذا تتشابه مع معظم الدراسات السابقة، التي اختلفت عنها دراسات كل من مراد وتربان وجراد (التفاعلية في المواقع الإلكترونية للصحف اليومية

الفلسطينية- دراسة تحليلية)، (فن التقرير الصحفي في المواقع الإلكترونية الإخبارية الفلسطينية)، و(معالجة المواقع الإلكترونية الإخبارية لحرك تيفتح و حماس لأزمة الانقسام الفلسطيني "دراسة تحليلية")، في استخدام أداة تحليل المضمون.

د- من حيث نظرية الدراسة: تستند الدراسة الحالية إلى نظرية المسؤولية الاجتماعية وهي بذلك تتفق مع دراستي الراجحي والمجالي (المسؤوليات الأخلاقية والقانونية للمحررين البرلمانيين في الصحافة الكويتية من منظور القائم بالاتصال والبرلمانيين)، (اتجاهات الصحفيين الأردنيين نحو قضايا الفساد الإداري)، فيما اختلفت مع باقي الدراسات التي لم تعتمد معظمها على نظريات، باستثناء (اتجاهاتالأردنييننحوالأداءالإعلامي- دراسة استطلاعية)، التي اعتمدت نظرية التنشئة السياسية والاجتماعية، ودراسة موسى (اتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية نحو التغطية الإعلامية لقناة فلسطين الفضائية للأحداث الداخلية)، التي اعتمدت نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، ودراسة تربان (استخدامات الصفوة الفلسطينية للصحف المطبوعة والإلكترونية والإشباعات المتحققة)، واستخدم الباحث نظرية الاستخدامات والإشباعات، وأخيرًا دراسة الغرباوي (دور الصحف في تشكيل اتجاهات الصفوة المصرية نحو القضايا السياسية في مصر بالتطبيق على أزمة القضاء)، واعتمد الباحث نظرية الأطر الإعلامية.

ه- من حيث مجتمع الدراسة والعينة: تعتمد هذه الدراسة مجتمع النخبة الإعلامية من الصحفيين والأكاديميين في أقسام الإعلام بجامعات قطاع غزة، فيما وردت النخبة أو الصفوة في الدراسات السابقة فقط في دراسة تربان (استخدامات الصفوة الفلسطينية للصحف المطبوعة والإلكترونية والإشباعات المتحققة)، حيث تكوّن مجتمع الدراسة من الصفوة الفلسطينية م ابين صفوة حاكمة وصفوة فكرية وصفوة سياسية وصفوة نقابية، واختار عينة عشوائية من 120 مبحوثًا، ودراسة الغرباوي (دور الصحف في تشكيل اتجاهات الصفوة المصرية نحو القضايا السياسية في مصر بالتطبيق على أزمة القضاء)، وتمثّل مجتمع الدراسة الميدانية في اختيار عينة عمدية من الصفوة المصرية شملت الفئات التالية: الصفوة القضائية، الصفوة الإعلامية، الصفوة الأكاديمية.

تختلف الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات التي تناولت اتجاهات النخبة الإعلامية نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة، ويتضح هذا الاختلاف بشكل جلي في المنهج المستخدم والأداة المستخدمة، وكذلك من ناحية عينة

الدراسة والمتغيرات التي توقفت عندها، وهي بالتالي جديدة تماماً على البحث العلمي، ولم يسبق لها أحد من الباحثي في تناول حزمة الموضوعات التي عالجتها.

استفادت الكاتب من الدراسات السابقة على النحو التالي:

- على المستوى المعرفي، ساعدت الدراسات السابقة الباحثة على الإلمام بشكل أكبر بموضوع أخلاقيات مهنة الصحافة، كذلك ساعدتها في التعرف على أهم الوثائق الدولية المتعلقة بهذا الأمر.
- ساهمت الدراسات السابقة في تكوين قاعدة بيانات ومعلومات أفادت الباحثة في تحديد الجانبين النظري والعملي لدراستها.
- وفرت الدراسات السابقة قائمة كبيرة بأسماء وعناوين مراجع مهمة أفادت الباحثة في تنفيذ رسالتها وتحديدًا بالنسبة للجانب النظري.
- أفادت الباحثة في صياغة تساؤلات الدراسة وأهدافها وفرضيات الدراسة.
- أطلعت الدراسات السابقة الباحثة على مناهج بحثية عدة أفادتها في تحديد أنواع الدراسة التي تحتاجها ومنهجها وأدواتها.
- ساعدت الباحثة على تحديد مجتمع الدراسة الأنسب لتطبيق دراستها، حيث اختارت مجتمع النخبة للحصول على بيانات أكثر نضجًا ودقة فيما يتعلق بأخلاقيات المهنة.
- ساهمت في تبصير الباحثة بتكوين تصوّر للاستمارة التي سيتم توزيعها في وقت لاحق على النخبة الإعلامية.
- أفادت الدراسات السابقة في إجراء المقارنات التحليلية بينها وبين دراستها بما يثري النتائج التي توصلت إليها.

## الاستدلال على المشكلة:

تعمل الباحثة محررة لموقع إلكتروني فلسطيني هو شبكة نوى، ما مكّنها من متابعة المواقع الإخبارية الفلسطينية والمواد التي يتم نشرها بشكل يومي، فقد استدلت على المشكلة بعد ملاحظتها مجموعة من الممارسات غير المهنية، كذلك شكوى بعض الإعلاميين من أخطاء متكررة تقع فيها بعض المواقع الإخبارية المحلية.

كذلك تعكف مؤسسة فلسطينيات، التي تعمل الباحثة ضمن طاقمها، على مشروع متعلق بتعزيز أخلاقيات المهنة في الإعلام الفلسطيني، فنفذت المؤسسة دورة تدريبية متقدمة في هذا المجال، كان أحد مخرجاتها الخروج بتوصيات مهنية أخلاقية أضيفت إلى ميثاق هيئة الإذاعة البريطانية BBC، وتمت طباعتها تحت عنوان "دليل

أفضل الممارسات المهنية للصحفيين" وتوزيعها على المؤسسات الإعلامية في قطاع غزة وأقسام الصحافة والإعلام في الجامعات والكليات الجامعية في القطاع.

أعدت الباحثة دراسة استكشافية في أكتوبر عام 2014م، مستخدمة المقياس الثلاثي (موافق- غير موافق- لا أدري)، وتكونت الدراسة الاستكشافية من عينة عشوائية ضمت (20) من النخبة الإعلامية (بينهم 16 ذكور- 4 إناث)، (5 محررين يكتبون لوسائل إعلام محلية- 5 مراسلين يكتبون لصحف ووسائل إعلام خارج قطاع غزة، 4 أكاديميين- 2 مدير مكتب- 2 منتج أخبار- ومدير تحرير واحد- ومدير شركة واحد)، حيث تم توزيع (23) استمارة واسترداد (20) منها، وجاءت أهم النتائج كما يأتي:

1- تتابع عينة الدراسة المواقع الإخبارية الفلسطينية لأقل من ساعة بنسبة 5%، وأقل من 3 ساعات يوميًا بنسبة 40%، ومن 3 إلى أقل من 6 ساعات بنسبة 35% فيما يتابع 20% المواقع الإخبارية لأكثر من 6 ساعات يوميًا.
2- اعتبرت عينة الدراسة الاستكشافية موقعي وكالة معًا ووكالة صفا، الأكثر متابعة، وهما الموقعان الأكثر تحديثًا لأخبارهما، ثم يليهما موقع وكالة سما بنسبة 85%، وهو موقع يغلب عليه نشر الأخبار المترجمة عن الصحف العبرية، ما يعني اهتمام النخبة فيما تعرضه الصحف العبرية.
3- نحو نصف المستطلعة آراؤهم وافقوا على أن المواقع الإخبارية الفلسطينية لا تراعي الموضوعية، ورأى النصف الآخر أنها تراعي، ما يعني أن هناك قصورًا واضحًا في موضوعية التغطية كأحد أهم مؤشرات أخلاقيات المهنة.
4- ترى الغالبية العظمى من عينة الدراسة الاستكشافية أن المواقع الإخبارية الفلسطينية لا تهتم بالبحث عن الحقيقة، لكنها في الوقت ذاته اعتبرت أن المواقع الإخبارية تراعي بوجه عام الهوية الثقافية للشعب الفلسطيني.
5- رأى 20% فقط من المستطلعة آراؤهم أن المواقع الإخبارية الفلسطينية تحترم حق الرد، ولم يوافق 65%، وهذا يطرح تساؤلًا حول مدى اهتمام المواقع الإخبارية باستكمال القصص الصحفية من كافة جوانبها، عملًا بما نص عليه ميثاق الشرف الصحفي الفلسطيني ومدونة السلوك المهني الإعلامي الصادران عن نقابة الصحفيين الفلسطينيين، كذلك أيدوا أنها تساهم في كشف الفساد بنسبة 25%، ولم يؤيد 60% ذلك، وهذا يعكس شحّ التحقيقات الصحفية الخاصة بكشف الفساد.
6- بينت الدراسة الاستكشافية عدم اهتمام المواقع الإخبارية الفلسطينية بحق النقد، وأظهرت أنها لا تحترم خصوصية المواطنين، كما أفادت غالبية المستطلعة آراؤهم.

7- نحو ثلث عينة الدراسة اعتبرت أن المواقع الإخبارية الفلسطينية لا تدافع بشكل كافٍ عن حقوق الإنسان، كما ترى الغالبية أنها لا تراعي الدقة في نقل المعلومات.

وبناء على ذلك، تتلخص مشكلة الدراسة في التعرف على اتجاهات النخبة الإعلامية الفلسطينية نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات مهنة الصحافة، والتعرف على طبيعة التجاوزات المهنية التي تقع فيها هذه المواقع من وجهة نظر النخبة، واقتراحاتهم من أجل تعزيز أخلاقيات مهنة الصحافة لدى العاملين بالمواقع الإخبارية الفلسطينية.

تأتي أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

- الدور الكبير الذي تؤديه المواقع الإخبارية الفلسطينية في تزويد المواطنين بالمعلومات والأخبار، بالتالي أهمية حرصها على الحد الأقصى من المهنية حفاظًا على حق المواطن في المعرفة.
- تقديم مقترحات محددة تعين نقابة الصحفيين والجهات والمؤسسات العاملة في مجال الصحافة على تحسين تدخلها في مسألة مدى الالتزام بأخلاقيات المهنة الصحفية، وتساهم في تقديم تصور يحسم الجدل بشأن ما هو أخلاقي وما هو غير أخلاقي من الممارسات الصحفية.
- تعقد الوضع الفلسطيني الداخلي بسبب تبعات مرحلة الانقسام والخلاف الفصائلي القائم، ما يفرض على المواقع الإخبارية الفلسطينية توخي أعلى درجات المهنية في التغطية منعًا لازدياد الاحتقان الداخلي.
- أهمية أخلاقيات الصحافة في حفظ كرامة وحقوق المواطنين، ومنع وسائل الإعلام من التعدي على الخصوصيات.
- قلة الدراسات الإعلامية الفلسطينية التي تناولت المواقع الإخبارية الفلسطينية والحاجة لرصدها وتوثيقها، وندرة الدراسات الإعلامية الفلسطينية المتعلقة بأخلاقيات مهنة الصحافة من حيث الممارسة.
- تقديم معطيات موثّقة لنقابة الصحفيين حول وضع أخلاقيات المهنة في الإعلام الفلسطيني باعتبار المواقع الإخبارية جانبًا مهمًا من هذه الوسائل.
- تقديم اقتراحات لتحسين وضع أخلاقيات المهنة في فلسطين.

تهدف الدراسة إلى التعرف على اتجاهات النخبة الفلسطينية في قطاع غزة نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات مهنة الصحافة، وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1- الكشف عن أهم المواقع الإخبارية الفلسطينية التي تتابعها النخبة الإعلامية.
2- الوقوف على مدى التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة من وجهة نظر النخبة الإعلامية.
3- معرفة مدى التزام المواقع الإخبارية بمسؤوليتها الاجتماعية والقانونية والمهنية من وجهة نظر النخبة الإعلامية.
4- معرفة نوعية الانتهاكات التي تقع بها المواقع الإخبارية بالنسبة لأخلاقيات المهنة.+
5- الكشف عن أسباب التجاوزات التي تقع بها المواقع الإخبارية من وجهة نظر النخبة.
6- توضيح انعكاسات تجاوز المواقع الإخبارية لأخلاقيات المهنة على الوضع الفلسطيني.
7- معرفة إن كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الصحفيين النخبة والأكاديميين في اتجاهات نحو تقديرهم لمدى التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة.
8- توضيح التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية تجاه الجمهور كما وضحتها مدونة السلوك الإعلامي المهني حسب تقييم النخبة الإعلامية.
9- معرفة رأي المستطلعة آراؤهم في ميثاق الشرف الصحفي الفلسطيني.
10- الخروج بتوصيات تسهم في تعزيز أخلاقيات المهنة لدى العاملين في الصحافة، كذلك الخروج بعمل بحثي منظم يوثق للمواقع الإخبارية الفلسطينية، بحيث تصبح الدراسة بالنسبة للباحثين مرجعًا بهذا الشأن فيما بعد.

تدور الدراسة حول السؤال الرئيس وهو: "ما هي اتجاهات النخبة الإعلامية نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة؟".

وتندرج تحت هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية، أبرزها:

1- ما أهم المواقع الإخبارية الفلسطينية التي تتابعها النخبة الإعلامية في قطاع غزة؟
2- ما مدى التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بالمسؤولية الاجتماعية في التغطية الصحفية كما تراها النخبة الإعلامية؟
3- ما مدى التزام المواقع الإخبارية الفلسيطينية بأخلاقيات المهنة من وجهة نظر النخبة الإعلامية؟
4- ما مدى التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بواجباتها المهنية من وجهة نظر النخبة الإعلامية؟

5- إلى أي حد تلتزم المواقع الإخبارية الفلسطينية بواجباتها تجاه الجمهور كما وضحتها مدونة السلوك الإعلامي المهني من وجهة نظر النخبة الإعلامية؟
6- ما رأي النخبة الإعلامية بميثاق الشرف الصحفي؟
7- ما هي مقترحات النخبة الإعلامية في تجويد الأداء المهني للمواقع الإخبارية الفلسطينية.

تنطلق الدراسة من عدة فرضيات هي:

1- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات النخبة الإعلامية والأكاديمية نحو التزام المواقع الإخبارية بالمسؤولية الاجتماعية.
2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات النخبة الإعلامية والأكاديمية الفلسطينية نحو التزام المواقع الإخبارية بالمسؤولية القانونية.
3- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات النخبة الإعلامية والأكاديمية الفلسطينية نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بالمسؤولية المهنية.
4- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بالمسؤولية الاجتماعية وحالة الانقسام السياسي.
5- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بالمسؤولية المهنية وحالة الصراع مع الاحتلال.

**أولًا- الحد المكاني للدراسة:**

تم تطبيق الدراسة على مجتمع النخبة الإعلامية المحدد تعريفه بالدراسة في قطاع غزة، نظرًا لعدم قدرة الطالبة على الوصول إلى باقي المجتمع في الضفة الغربية.

**ثانيًا- الحد الزماني للدراسة:**

1- حددت الطالبة العامين 20142015-م كعامين خاضعين للتقييم من قبل المبحوثين، نظرًا للكثير من التطورات السياسية والميدانية التي حدثت وانعكس أثرها على أداء المواقع الإخبارية الفلسطينية، ومدى تأثر مستوى مهنيتها والتزامها بأخلاقيات المهنة تبعًا لهذه المتغيرات، وتم توزيع الاستمارة في الفترة ما بين 1 سبتمبر 2015 حتى 15 أكتوبر 2015.

## المتغيرات الإحصائية:

أ- النوع: وله مستويان ذكر وأنثى.
ب- العمر وله أربعة مستويات: أقل من 30 عامًا، من 30 إلى أقل من 40 ، من 40 إلى أقل من 50، من 50 فما فوق.
ج- طبيعة العمل: ولها ستة مستويات: صحافة مكتوبة، إعلام مرئي، إعلام مسموع، إعلام الكتروني، أكاديني، غير ذلك.
د- الدرجة العلمية: ولها ثلاثة مستويات: أقل من بكالوريوس، بكالوريوس، دراسات عليا.

استندت الدراسة إلى نظرية المسؤولية الاجتماعية في الإعلام.

## مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

المسؤولية الاجتماعية هو مفهوم غربي انتقلل لإعلام من مجالي الاقتصاد والعلاقات الدولية، حين دعت التطورات الاقتصادية إلى التزام المنشآت الصناعية الأمريكية بمسؤوليتها الاجتماعية[1]، فبعد أن تعرضت نظرية الحرية للكثير من الملاحظات كان لا بد من ظهور نظرية جديدة في الساحة الإعلامية، فبدأت المراجعات النقدية للنظرية الليبرالية للصحافة ابتداء من العقد الثاني من القرن العشرين[2].

تبنت الصحافة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين في المجتمعات الغربية معيار الموضوعية عند تغطية الأخبار والتقارير، وتعني البحث الموضوعي عن الحقائق بغض النظر عن المشاعر أو المعتقدات، وكان الاعتراض على تقديم التقارير الموضوعية يعد مخالفة للحقوق الدستورية، وباسم التقارير الموضوعية قدمت الصحافة الأمريكية كل شيء، وأي شيء، وقد أدى ذلك إلى ظهور تساؤلات عن الحد الفاصل بين الحرية والمسؤولية عند تغطية الموضوعات الصحفية، ومن الذي يحق له أن يرسم هذا الخط.

نما الإحساس لدى محرري وناشري الصحف بأن المسؤولية تجاه المجتمع هي نتيجة طبيعية لحرية الصحافة، وأصبح ذلك الإحساس قوة باعثة لزيادة الاتجاه نحو مراعاة الواجبات المهنية من جانب مندوبي ومحرري الصحف، وقد صاحب ذلك ظهور الاتحاد الأمريكي لمحرري الصحف، American Society of Newspaper

---

(1) محمد حسام الدين، **المسؤولية الاجتماعية للصحافة**، ط1 ، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ، 2003م) ص 17.

(2) خلدون عبد الله، **الإعلام وعلم النفس**، ط1، ( عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010)، ص 100.

Editors (ASNE)، ويهدف هذا الاتحاد إلى جعل الصحف تؤدي رسالتها بقدر من المثالية لخدمة الصالح العام، وأن يعتمد الصحفي على الاستقلالية والصدق والإخلاص والدقة[1].

قدم هنري لوك في عام 1942 تمويلًا أساسيًا لدراسة الأوضاع الحالية للدولة الأمريكية ومستقبل حرية الصحافة، وتم تشكيل لجنة برئاسة روبرت هتشينز رئيس جامعة شيكاغو عرفت باسم لجنة هتشينز، ووضعت هذه اللجنة تقريرها في عام 1947 بعنوان "صحافة حرة ومسؤولة"، وأشارت هذه الدراسة إلى الحاجة إلى الصحافة المسؤولة اجتماعيا، وذلك بالرغم من أن عبارة المسؤولية الاجتماعية لم ترد في تقرير اللجنة[2].

عبرت لجنة حرية الإعلام في الولايات المتحدة التي عقدت عام 1947 عن هذه المخاوف، ودعت إلى نظرية المسؤولية الاجتماعية، وقد أكدت اللجنة على حرية وسائل الإعلام، وأن كل حرية تقابلها مسؤولية، وطالبت بإنشاء هيئة اختيارية للإشراف على انحراف الصحافة[3].

ويؤرخ هذا المفهوم في الإعلام والصحافة بتقرير لجنة حرية الصحافة الأمريكية الصادر عام 1947، الذي نبه إلى أن التجاوزات التي تحدث من قبل الإعلام والصحافة لها أكبر الضرر على المجتمع، وهو التقرير الذي يعد أساس نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة التي جاءت كمراجعة للنظرية الليبرالية التي سادت الإعلام والصحافة الغربيين حتى أربعينيات هذا القرن.

وقد أكمل التأسيس النظري لنظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة الرواد: إدوارد جيرالد، تيودوربترسون، ويليام رفرز، جول ميرل، وغيرهم، وصولًا لمنظريها المحدثين: ديني اليوت، كليفورد كريستيانز، وغيرهما[4].

قام الاتحاد الأمريكي لمحرري الصحف في عام 1975 بوضع ميثاق شرف أخلاقي للصحفيين المحترفين يعرف باسم "Sigma Delta Chi"، كذلك وضع العديد من المؤسسات الصحفية مواثيقها الأخلاقية الخاصة، وتضم هذه المواثيق معايير مثالية للمبادئ، وتجنبت المنظمات الصحفية أن يكون الاشتراك في هذه المواثيق الصحفية شرطا للتوظيف في الصحافة على اعتبار أن

---

(1) حسن عماد مكاوي، **"أخلاقيات العمل الصحفي"**، ط1(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1994م)،ص69.

(2) حسن عماد مكاوي، **مرجع سابق**، ص7071-.

(3) محمد منير حجاب، **نظريات الاتصال**، ط1 (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2010م)، ص 224.

(4) محمد حسام الدين، **المسؤولية الاجتماعية للصحافة**، ط1(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003م) ص 17.

ذلك يعد خطوة أولى نحو الترخيص وتقييد حرية الصحافة، وكانت هذه المواثيق الأخلاقية تشير بوضوح إلى أن وسائل الإعلام لديها الإرادة على اتخاذ طريقها بعيدا عن مذهب الحرية نحو عصر جديد ترتبط فيه الصحافة بالعديد من المسؤوليات الاجتماعية، حيث ترتبط الحقوق الصحفية بالواجبات تجاه المجتمع.

أوصت لجنة حرية الصحافة الحكومة بتطبيق الضمانات الدستورية لحرية الصحافة، وأن تعمل على تسهيل ظهور وسائل إعلام جديدة، واستمرار المنافسة بين الوسائل القائمة، كما طالبت بإلغاء التشريع الذي يحظر على الأفراد مساندة إجراء تغييرات ثورية وتقديم خدمة تتسم بالتنوع والكمال المناسبين لاحتياجات الجمهور، كما أوصت بالنقد البناء المتبادل، وأن يقبلوا مسؤوليتهم كناقل عام للعلومات والمناقشة[1].

عرّف محمد منير حجاب المسؤولية الاجتماعية بأنها استعداد يكتسبه الفرد، يساعده على المشاركة مع الآخرين فيما يقومون به من عمل، والمساهمة في حل المشكلات التي يتعرضون لها، ويقبل الدور الذي أقرته الجماعة له، ويعمل على تنفيذه ومحاولة الانسجام مع الجماعة التي يعيش فيها، فهي شعور وإحساس الفرد تجاه الجماعة التي هو عضو فيها، وأنها تعني عملًا أو نشاطًا هادفًا في أي موقع أو بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعة متبادلة بين الأفراد والجماعات وبين التجمعات المحلية وبين المجتمع العام[2].

تعرف ليلى عبد المجيد المسؤولية الاجتماعية للصحافة على أنها ضرورة وجود التزام ذاتي من جانب الصحافة بمجموعة من المواثيق الأخلاقية التي تستهدف إقامة توازن بين حرية الفرد من ناحية ومصالح المجتمع من ناحية أخرى، أي تقوم على مبدأ الحرية المسؤولة[3].

تطورت نظرية المسؤولية الاجتماعية ببطء في إطار تغيرات مجتمعة واسعة النطاق، ومن هذه التغيرات: ارتفاع نسبة التعليم، واهتمام الناس بالقضايا العامة، وزيادة انتقاداتهم لممارسات وسائل الإعلام.

والمسؤوليات الإعلامية أو الصحفية يتم إدراكها من خلال ثلاثة مستويات وهي[4]:

---

(1) خلدون عبد الله، **مرجع سابق**، ص101.

(2) محمد منير حجاب، **المعجم الإعلامي**، ط1(القاهرة: دار الفجر العربي للنشروالتوزيع، 2004)، ص448.

(3) ليلى عبد المجيد، **تشريعات الصحافة في الوطن العربي، الواقع وآفاق المستقبل**، ط1(القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2001م)، ص14.

(4) محمد حسام الدين، المرجع السابق، ص18.

أولا: القيام بالوظائف الممكنة أو الأدوار الاجتماعية الملائمة للصحافة، وتشمل الوظائف السياسية، والتعليمية، ووظائف الخدمات، والوظيفة الثقافية.
ثانيا: معرفة المبادئ التي ترشد وسائل الإعلام ومن بينها الصحافة إلى تحقيق الوظائف السابقة بطريقة إيجابية أو مسؤولة.
ثالثا: معرفة أنواع السلوك الذي يجب مراعاته من جانب الإعلاميين والصحفيين لتحقيق هذه المبادئ الإرشادية.

اهتم الاتحاد العام للصحفيين العرب بالمستوى المهني، فقد اهتمال اتحاد العامل لصحفيين العرب بتحديد المسؤولية الاجتماعية للصحفيين العرب حي المجتمعاتهم القطرية والعربية ككل، إذن دستور الاتحاد العام للصحفيين العرب الذي صدر عن الاجتماع التأسيسي للاتحاد في الحادي و العشرين من شهر شباط 1946م على مسؤوليات الصحفيين العرب المهنية والأخلاقية حي المجتمعهم، وهذه المسؤوليات تعد ملزمة للصحفيين العرب بحكم التزامهم بالقواعد المهنية لنقاباتهم المكونة للاتحاد، وقد أكد هذا الدستور أن على الصح في العربي – أيا كانت الطريقة التي يتبعها في الكتابة والتعبير عن رأيه – أن يتوخى الأمانة والصدق في بسط هذا الرأي وتفسيره، وألايستهين بالتبعات التي يتحملها وهو يؤدي واجبه، وأن يراعي دائما المصلحة العامة في كل ما يقدم للرأي العام، وأن يتحقق دائما قبل النشر من صحة المعلومات التي يحصل عليها، وأن يكون حريصا على ألايشوه أو يخفي بأي طريقة من الطرق عمدا الوقائع الصحيحة، وأنشر فمزاولة المهنة الصحفية يحتم ألايسعى مطلق اوراء منفعة شخصية، فالافتراء أو التشهير المتعمد أو التهم التي لا تستند إلى دليل، أوانتح الأقوال ونسبها إلى الغير، أو إثارة الغرائزب الكتابة أوالرسوم،أو بأي طريقة أخرى، أوإشاعة الانحلال والابتذال و الخروج على الآداب والأخلاق العامة أووصف الجريمة بطريقة تغري على ارتكابها، كل هذا مما يتنافى معشر فالمهنة وأصولها، ومن حق الصحفي العربي ومن واجبه أيضا الاحتفاظ بسرية المصادر التي يستقي منها، ولايجوز الضغط عليه لإفشائها، ومنواجبه أن يخد مسمعة الأفراد، ولايجوز لها لتعرضل حياتهم الخاصة أوالمساسب سمعتهم، إلا إذ اكان في النشر مصلحة عامة[1].

## أسس نظرية المسؤولية الاجتماعية:

أشار دنيس ماكويلD.mAqUail إلى مجموعة من الأسس والمبادئ لنظرية المسؤولية الاجتماعية:

---

(1) حسن الزويني، **رؤية الإعلام بين المرغوبية الاجتماعية وتحديد خيارات القائم بالاتصال**، ط1(بغداد: كلية الإعلام جامعة بغداد، مجلة كلية الآداب، العدد 99، منشورة على الموقع الالكتروني بتاريخ 2015/5/12) ص807.

1- على وسائل الإعلام التزامات تجاه المجتمع يجب أن تقوم بها لتحصل على ثقة الجمهور.
2- ضرورة أن تنشر وسائل الإعلام ما يتميز بالحقيقة والعدالة والدقة والمصداقية والتوازن.
3- يجب أن تكون وسائل الإعلام حرة، وأن تعمل على تنظيم نفسها ذاتيًا.
4- يجب أن تلتزم وسائل الإعلام بمجموعة من القوانين ومواثيق الشرف الصحفي والمعايير المهنية؛ بحيث تتجنب ما يؤدي إلى الجريمة والعنف والفوضى.
5- ينبغي على الصحافة أن تكون متعددة الآراء، وتلتزم بحق الرد[1].

(1) Dennis MaQuail, **Mass Communication Theory, An Introduction**, 3rd ed (London; Sage Publication, 2000) PP.12-126

## تصنيفات المسؤولية الاجتماعية:

يقسم هوديجز المسؤولية الاجتماعية إلى:

أ- المسؤولية الوجوبية: حيث تحدد الحكومات مسؤوليات الصحافة، كما تحدد المراقب الخارجي للنظام الإعلامي، وفي صحافة الولايات المتحدة مسؤوليات قليلة من هذا النوع، فالحكومات تحدد واجبات سلبية، أي الامتناع عن الإتيان بأفعال محددة، مثل القذف وتشويه السمعة، ولكن لا تحدد واجبات إيجابية.

ب- المسؤولية التعاقدية: فالصحافة تقوم بمسؤولياتها في الولايات المتحدة من خلال ميثاق مع المجتمع، وليس من خلال عقد رسمي مكتوب، ولكن هذا يجعله أقل واقعية ونفاذًا، فالمجتمع يمنح الصحافة حرية في العمل افتراضًا أنها ستشد حاجته للمعلومات والآراء.

وثمة نقد موجه لهذه النقطة، فالصحافة لو أخلّت بمسؤوليتها تجاه الجمهور فإن عادات القراء ستمثل ضغطا على الجمهور كي يتعرض للوسيلة، كما أن إخلال المؤسسة الإعلامية بمسؤوليتها التثقيفية والتعليمية لن يثني الجمهور عن متابعتها خاصة مع نقص التعددية على مستوى الوسائل وعلى مستوى الآراء والاتجاهات.

ج- المسؤولية الذاتية، حيث يتبنى الصحفيون الأفراد في أذهانهم إحساسا بالممارسة الرفيعة يلزمون أنفسهم بمحض إرادتهم بحثًا عن المبادىء وخدمة للآخرين، وهؤلاء ينظرون لقرارهم بأن يعملوا صحفيين على أنه وسيلة نبيلة أكثر من كونه عملا في صحيفة أو أنه كما قال لوثر كينج "نداء باطني بقوة داخلية" في أنفسهم ليكونوا متميزين وأصحاب واجبات متميزة[1].

## الاستفادة من نظرية المسؤولية الاجتماعية:

ترتكز نظرية المسؤولية الاجتماعية، على إحساس الصحفي بضرورة مراعاة الواجبات المهنية تجاه مجتمعه، بحيث تصبح الرسالة الإعلامية أكثر مثالية، فليس كل ما يتيحه القانون بالضرورة يتناسب مع أخلاقيات المهنة وإن كان يجب ألا يتعارض.

من هنا وجدت الباحثة ضرورة فهم الوظائف والأدوار الاجتماعية التي تؤديها المواقع الإخبارية الفلسطينية من وجهة نظر النخبة، وذلك عملًا بمسؤوليتها

---

(1)محمد حسام الدين، **مرجع سابق**، ص63-62 .

الاجتماعية، كذلك فهم المبادئ التي تستند إليها المواقع الإخبارية الفلسطينية، لتحقيق واجباتها، والسلوك الممارس إزاء ذلك.

تشير النظرية كذلك إلى أهمية صياغة مواثيق الشرف الأخلاقية، إلى جانب القانون الذي ينظم عمل الصحافة، لذا كان لزامًا رصد مواثيق الشرف الصحفي الفلسطينية والمحاولات التي تمت صياغتها من أجل تعميم ميثاق شرفي صحفي.

استندت إلى نظرية المسؤولية الاجتماعية في تقسيم الاستمارة إلى ثلاثة محاور "المسؤولية الاجتماعية-القانونية-الأخلاقية) التي هي مداخل نظرية المسؤولية الاجتماعية، وكذلك عملت على الخروج بتوصيات وفقًا للنظرية وأسسها.

**نوع الدراسة ومنهجها وأدواتها:**

تنتمي الدراسة ضمن الدراسات الوصفية:"التي تستهدف تصوير وتحليل وتقويم خصائص مجموعة معينة أوموقف معيّن يغلب عليه صفة التحديد"[1]، فالبحوث الوصفية هي الطرق التي يتمكن الباحثون خلالها من وصف الظواهر العلمية والظروف المحيطة بها في بيئتها والمجال العلمي الذي تنتمي إليه، وتصور العلاقة بينها وبين الظواهر الأخرى المؤثرة والمتأثرة فيها، كما تصور شكل العلاقة بين متغيراتها باستخدامها أساليب وأدوات البحث العلمي التي تلائم الأهداف التي يسعى الباحثون إلى تحقيقها من وراء استخدام هذه البحوث[2].

- **مناهج الدراسة: تستخدم الباحثة المنهج المسحي:**

المنهج المسحي: "هو دراسة شاملة مستعرضة لعدد كبير من الحالات نسبيًا في موقف معين، ويسفر هذا النوع من المناهج عن إحصائيات استخلصت وجردت من حالات معينة"[3]، وفي إطاره تم مسح جمهور وسائل الإعلام[4].

منهج الدراسات الارتباطية:ويهدف إلى التعرف على العلاقات بين المتغيرات المختلفة في الظاهرة أو مجموعو الظاهرات موضع الدراسة، فهي تمثل إحدى الطرقالرئيسية لهذاالمنهج وتستهدف تحديد العلاقة بين متغيرين أو أكثر أو مقدار هذه العلاقة وتحليلها وتحديد أبعادها وجوانبها المختفة[5].

- **أداتا الدراسة:**

---

(1)سمير محمد حسين، **(دراسات في مناهج البحث العلمي - بحوث الإعلام)**، بدون طبعة، (القاهرة: عالم الكتب، 1974)، ص131.

(2) منال مزاهرة، **بحوث الإعلام الأسس والمبادئ**، ط1، (عمان: دار كنور المعرفة، 2010)، ص105.

(3) محمود إسماعيل، **مناهج البحث الإعلامي**، ط1، (مدينة نصر، دار الفكر العربي، 2011)، ص 98.

(4) منال مزاهرة، **المرجع السابق**،ص115.

(5) سمير حسين، **مرجع سابق**، ص 165.

1-استخدمت الباحثة صحيفة الاستقصاء كأداة رئيسة للدراسة، وهي أحد الأساليب الأساسية التي تستخدم في جمع بيانات أولية أو أساسية أو مباشرة من العينة المختارة أو من جميع مفردات مجتمع البحث، عن طريق توجيه مجموعة من الأسئلة المحددة والمعدّة مقدمًا، وذلك بهدف التعرف على حقائق معينة أو وجهات نظر معينة"[1]، وتضمنت صحيفة الاستقصاء عشرة محاور رئيسة احتوت أسئلة مغلقة.

1- استخدمت الباحثة أداة المقابلة لاستكمال جوانب مهمة في الإطار المعرفي للدراسة.

## وصف الاستبيان وخطوات بنائه :

يهدف الاستبيان إلى التعرف على اتجاهات النخبة الإعلامية نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة، وقد اتبعت الباحثة الخطوات التالية في إعداد صحيفة الاستبانة، إذ قسّمتها إلى عشرة أقسام هي:

- القسم الأول: السمات العامة لمجتمع الدراسة: النوع، والعمر، وطبيعة العمل، والدرجة العلمية.
- القسم الثاني: تكوّن من مدة متابعة المواقع الإخبارية الفلسطينية وترتيبها حسب الأولوية وأسباب متابعة النخبة للمواقع الإخبارية الفلسطينية ومميزاتها من وجهة نظرهم.
- القسم الثالث: فحص هذا القسم اتجاهات المبحوثين نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بمسؤوليتها الاجتماعية، المتعلقة بحرية الرأي والتعبير ومراعاة شمولية التغطية ومساهمتها في كشف الفساد ووضع كل الحقائق المتوفرة أمام الجمهور.
- القسم الرابع: فحص هذا المحور اتجاهات المبحوثين نحو التزام المواقع الإخبارية بمسؤوليتها القانونية باعتبار القانون جانبًا مهمًا من أخلاقيات المهنة، حيث طرح المحور عدة أسئلة متعلقة بالدفاع عن حقوق الصحفيين واحترام أحكام المحاكم وحق الرد، والامتناع عن نشر اعترافات متهمين قيد التحقيق، وتحترم خصوصية الموظف العام.
- القسم الخامس: اتجاهات النخبة الإعلامية نحو التزام المواقع الإخبارية بمسؤوليتها المهنية، حيث تم فحص مصداقية وموضوعية المواقع الإخبارية وتحقيق مبدأ التوازن والنزاهة والحفاظ على سلامة اللغة العربية.

---

(1) سمير محمد حسين، **المرجع نفسه**، ص206.

- القسم السادس: فحص أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على التزام المواقع الإخبارية بأخلاقيات المهنة من خلال فحص المؤثرات المباشرة للانقسام، مثل أثر الاستقطاب السياسي على زيادة حدة الانتهاكات، والحفاظ على الجبهة الداخلية للمجتمع الفلسطيني أثناء وبعد الانقسام، وأثر التقارب السياسي في تراجع انتهاكات أخلاقيات المهنة.
- القسم السابع: ناقش أثر الصراع مع الاحتلال في الالتزام بأخلاقيات المهنة، حيث فحص المحور دور المواقع الإخبارية في الاصطفاف خلف المقاومة وتعزيز صمود الجبهة الداخلية وسرعة نقل الأخبار ومهنيتها والتصدي للدعاية الإسرائيلية.
- القسم الثامن: فحص المحور الثامن الأسباب المؤدية لتجاوز المواقع الإخبارية الفلسطينية لأخلاقيات المهنة من وجهة نظر المبحوثين.
- القسم التاسع: فحص الانعكاسات المترتبة على تجاوز المواقع الإخبارية لأخلاقيات المهنة من وجهة نظر المبحوثين.
- القسم العاشر: التوصيات؛ وتناولت مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تساهم في الحد من تجاوز المواقع الإخبارية ووسائل الإعلام الفلسطينية عمومً الأخلاقيات المهنة.

## صدق الاستبيان:

بعد الانتهاء من إعداد الاستمارة الميدانية تم اختبار مدى وضوح ودقة الأسئلة قبل التطبيق على مجتمع الدراسة، وهو ما يعرف بصدق الاستبيان، ويقصد به "أن تقيس أسئلة الاستبانة قدرتها على قياس ما وضعت من أجل قياسه"، وقد استخدمت الباحثة الطرق التالية للتأكد من صدق الاستبيان:

### 1. صدق المحكمين:

عرضت الباحثة الاستبيان على مجموعة من الأكاديميين والمتخصصين في مجال البحث العلمي والإعلامي من المحكمين، للاستئناس بآرائهم، وقد استجابت الباحثة لآراء المحكمين، وقامت بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل وإعادة صياغة بعض الفقرات في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته الأولية قبل عينة الاختبار القبلي Pilot- testing.

والمحكمون هم (مرتبون هجائيًا):

1- أحمد أبو السعيد، أستاذ الإعلام في جامعة الأقصى.
2- أحمد الترك، أستاذ الصحافة في الجامعة الإسلامية.
3- تحسين الأسطل، أستاذ الصحافة في جامعة الأزهر.
4- حسام الزعلان، أستاذ الإحصاء في جامعة الأقصى.

5- حسين أبو شنب، أستاذ الصحافة في جامعة غزة.
6- خالد القيق، أستاذ الصحافة في جامعة فلسطين.
7- زهير عابد، أستاذ الصحافة في جامعة الأقصى.
8- طلعت عيسى، أستاذ الصحافة في الجامعة الإسلامية.
9- فريد أبو ضهير، أستاذ الصحافة في جامعة النجاح الوطنية.
10- ماجد تربان، أستاذ الصحافة في جامعة الأقصى.
11- محمود خلوف، أستاذ الصحافة في جامعة بيرزيت.

### 2. عينة الاختبار القبلي Pilot- testing

قامت الباحثة بإجراء اختبار قبلي للاستمارة على عينة عشوائية من الصفوة الإعلامية والأكاديمية الفلسطينية من مجتمع الدراسة بلغت هذه العينة 20 شخصا بنسبة 13% من إجمالي عينة الدراسة المختارة، وبناء عليه فقد تم حذف وإضافة بعض الأسئلة والبدائل، وتوضيح بعض النقاط المبهمة وغير الواضحة، وغلق بعض الأسئلة المفتوحة، وإلغاء بعض الأسئلة المكررة، وإضافة بعض البدائل الاختيارية، وإعادة صياغة بعض الأسئلة لتلائم قدرة المبحوث على فهمها بدقة، وتم توزيع الاستمارة باليد، والرجوع إلى بعض المبحوثين بعد فترة ما بين أسبوع إلى أسبوعين، وذلك لكي يتمكن المبحوث من الإجابة عنها بعمق ودقة.

### 3. صدق الاتساق الداخلي:

ويعرف صدق الاتساق الداخلي بأنه "التجانس في أداء الفرد من فقرة لأخرى، أي اشتراك جميع فقرات الاستبانة في قياس خاصية معينة في الفرد"[1]، وقد تم إيجاد صدق الاتساق الداخلي للاستبيان عن طريق إيجاد معامل ارتباط بيرسون لكل فقرة من فقرات الاستبيان في كل مجال مع المجال ككل، ومن ثم إيجاد معامل ارتباط بيرسون لكل مجال مع الاستبيان ككل، والجداول التالية توضح ذلك:

جدول (1)

يوضح معامل ارتباط بيرسون لفقرات مجال المسؤولية الاجتماعية مع المجال ككل

| الرقم | المعايير | معامل ارتباط بيرسون |
|---|---|---|
| 1 | لا تدافع عن الحريات العامة (الفكر، العقيدة، وحرية الرأي والتعبير) | 0.526** |
| 2 | تراعي حق الجمهور في المعرفة | 0.578** |
| 3 | تغطي الأحداث بشمولية وتفسرها وتحللها | 0.567** |

(1)سبع أبو لبدة، **مبادئ القياس النفسي والتقويم التربوي**، ط3 (عمان: الجامعة الأردنية، 1982م)، ص12.

| الرقم | المعايير | معامل ارتباط بيرسون |
|---|---|---|
| 4 | تحافظ على الهوية الثقافية للشعب الفلسطيني | 0.440** |
| 5 | لا تنقل كافة وجهات النظر المتعلقة بالموضوع | 0.378** |
| 6 | تساهم في كشف الفساد | 0.588** |
| 7 | لا تنشر ما يمكن اعتباره إساءة للذوق العام | 0.512** |
| 8 | تلتزم بمساءلة صناع القرار | 0.557** |
| 9 | تمنح قضايا الرأي العام الاهتمام الكافي وتعتني بالفئات المهمشة | 0.651** |
| 10 | تنشر انتهاكات حقوق الإنسان على يد الجهات الفلسطينية المسؤولة | 0.624** |
| 11 | تحمي الأطفال من نشر المواد التي تؤثر على نموهم النفسي | 0.634** |
| 12 | تمتنع عن نشر الأخبار والصور المنافية للآداب العامة | 0.397** |
| 13 | تلتزم بوضع كل الحقائق المتوفرة أمام الجمهور | 0.630** |
| 14 | تعمل على نشر مبادئ الديمقراطية والحكم الصالح | 0.694** |

*معامل الارتباط دال إحصائيًا عند 050.

** معامل الارتباط دال إحصائيًا عند 010.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل ارتباط بيرسون لمجال المسؤولية الاجتماعية بالاستبيان ككل دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01) مما يدلل على قوة ارتباط المجال بالاستبيان ككل.

كما أنه من الواضح من خلال الجدول ارتباط جميع فقرات هذا المجال بالمجال ككل عند مستوى دلالة (0.01) ارتباطًا معنويًا، وبالتالي يمكن القول بأن مجال المسؤولية الاجتماعية نحو اتجاهات النخبة الإعلامية والأكاديمية الفلسطينية يتمتع بصدق الاتساق الداخلي بدرجة كبيرة جدًا وبمستوى ثقة عالٍ وحدّ خطأ قليل جدًا.

**جدول (2)**

**يوضح معامل ارتباط بيرسون لفقرات مجال المسؤولية القانونية مع المجال ككل**

| الرقم | المعايير | معامل ارتباط بيرسون |
|---|---|---|
| 1 | لا تلتزم بالقوانين الفلسطينية المتعلقة بالنشر والحصول على المعلومات | 0.373** |
| 2 | ترفض كل أشكال الرقابة على الإعلام | 0.352** |
| 3 | تطالب بإنشاء محكمة خاصة بقضايا النشر | 0.383** |
| 4 | تدافع عن حرية الصحافة وحقوق الصحفيين | 0.539** |
| 5 | تمتنع عن نشر كل ما يتعلق بعمل القضاء حتى صدور الأحكام النهائية، وتساند استقلال القضاء | 0.440** |
| 6 | لا تسعى للمطالبة بتطوير القوانين الفلسطينية | 0.320** |
| 7 | تلتزم بضمان عدم التشهير والذم والقدح | 0.528** |
| 8 | لا تلتزم بحق الرد والتصحيح | 0.314** |
| 9 | تحترم حق النقد وحرية الرأي والتعبير | 0.544** |
| 10 | لا تنشر أسماء الضحايا قبل التأكد من هوياتهم | 0.197* |

| | | |
|---|---|---|
| 11 | لا تمتنع عن نشر اعترافات متهمين قيد التحقيق، وتتحيز مع أو ضد المتهم | 0.212* |
| 12 | تنشر انتهاكات حقوق الإنسان على يد الاحتلال | 0.340** |
| 13 | تلتزم بعدم نشر صور الضحايا بطريقة تؤثر على مشاعر ذويهم | 0,523** |
| 14 | تلتزم بمتابعة القضايا الاجتماعية وتنشر القصص الإنسانية | 0.519** |
| 15 | تلتزم بعدم نشر صور وأسماء الأطفال الذين تعرضوا لانتهاكات، أو ارتكبوا أفعالا مخالفة للقانون | 0.567** |
| 16 | تحترم خصوصية المواطن والموظف العام | 0.581** |

*معامل الارتباط دال إحصائيًا عند 050.

** معامل الارتباط دال إحصائيًا عند 010.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل ارتباط بيرسون لمجال المسؤولية القانونية بالاستبيان ككل دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01) مما يدلل على قوة ارتباط المجال بالاستبيان ككل.

كما أنه من الواضح من خلال الجدول ارتباط جميع فقرات هذا المجال بالمجال ككل عند مستوى دلالة (0.01) ارتباطًا معنويًا، وبالتالي يمكن القول بأن مجال المسؤولية القانونية نحو اتجاهات النخبة الإعلامية والأكاديمية الفلسطينية يتمتع بصدق الاتساق الداخلي بدرجة كبيرة جدًا وبمستوى ثقة عالٍ وحدّ خطأ قليل جدًا.

**جدول (3) يوضح معامل ارتباط بيرسون لفقرات مجال المسؤولية المهنية مع المجال ككل**

| الرقم | المعايير | معامل ارتباط بيرسون |
|---|---|---|
| 1 | لا تحافظ على الدقة والموضوعية والمصداقية | 0.620** |
| 2 | تلتزم بالنزاهة في تغطية الأحداث | 0.546** |
| 3 | تلتزم بعرض المعلومات دون تضخيم أو تجزئة | 0.563** |
| 4 | تفرّق بين مضمون الخبر والرأي الخاص بالموقع | 0.521** |
| 5 | لا تستند إلى مبدأ التوازن في موضوعاتها | 0.407** |
| 6 | لا تلتزم بعرض الرأي والرأي الآخر | 0.461** |
| 7 | تحافظ على سلامة اللغة العربية | 0.414** |
| 8 | تعتمد على تعددية مصادر المعلومات وتنوعها | 0.582** |
| 9 | لا تفصل بين المادة الإعلامية والمادة التحريرية | 0.382** |
| 10 | لا تشير إلى المصدر الذي نقلت عنه الخبر | 0.435** |
| 11 | لا تعتمد المصادر المجهولة | 0.311* |
| 12 | لا تنشر ما من شأنه التحريض على العنصرية والطائفية | 0.286* |
| 13 | لا تنشر ما من شأنه التحريض على جماعة فكرية أو سياسية | 0.279* |
| 14 | تستخدم المسميات والمصطلحات الفلسطينية لوصف الأحداث والأماكن التاريخية | 0.395** |
| 15 | تراعي المصلحة الوطنية | 0.503** |

*معامل الارتباط دال إحصائيًا عند 050.

** معامل الارتباط دال إحصائيًا عند 010.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل ارتباط بيرسون لمجال المسؤولية المهنية بالاستبيان ككل دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01) مما يدلل على قوة ارتباط المجال بالاستبيان ككل.

فيما ارتبطت الفقرات من 1113- بالمجال ككل عند مستوى دلالة (0.05)، كما أنه من الواضح من خلال الجدول ارتباط جميع فقرات المجال الأخرى بالمجال ككل عند مستوى دلالة (0.01) ارتباطًا معنويًا، وبالتالي يمكن القول بأن مجال المسؤولية المهنية نحو اتجاهات النخبة الإعلامية والأكاديمية الفلسطينية أيضا يتمتع بصدق الاتساق الداخلي كما المجالات السابقة وبدرجة كبيرة جدا وبمستوى ثقة عالٍ وحد خطأ قليل جدا في أغلب فقرات المجال.

**جدول (4) يوضح معامل ارتباط بيرسون لفقرات مجال أثر الانقسام السياسي على مدى التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة مع المجال ككل**

| الرقم | المعايير | معامل ارتباط بيرسون |
|---|---|---|
| 1 | يتأثر مستوى التزام بعضها بحالة الاستقطاب السياسي | 0.625** |
| 2 | أدى بعضها دورًا في الحفاظ على الجبهة الداخلية أثناء أحداث الانقسام | 0471** |
| 3 | عمل بعضها على تمتين الجبهة الداخلية على المستوى الاجتماعي بعد أحداث الانقسام | 0.455** |
| 4 | تزداد انتهاكات أخلاقيات المهنة في بعض المواقع الإخبارية الحزبية خلال فترات الاستقطاب السياسي | 0.603** |
| 5 | ساهم بعضها أثناء أحداث الانقسام في توتير الأجواء بين قطبي الانقسام | 0.662** |
| 6 | تجاوز بعضها أخلاقيات المهنة خلال أحداث الانقسام | 0.624** |
| 7 | لم يحاول بعضها حماية الجبهة الاجتماعية بعد الانقسام | 0.517** |
| 8 | لا يساهم التقارب السياسي في التزام المواقع الإخبارية بشكل أفضل بأخلاقيات المهنة | 0.201* |
| 9 | لا تزيد حالة الاستقطاب السياسي من تجاوزات بعض المواقع الإخبارية الفلسطينية لأخلاقيات المهنة | 0.349** |

*معامل الارتباط دال إحصائيًا عند 050.

** معامل الارتباط دال إحصائيًا عند 010.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل ارتباط بيرسون لمجال أثر الانقسام السياسي على مدى التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة بالاستبيان ككل دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01) مما يدلل على قوة ارتباط المجال بالاستبيان ككل.

وقد تبين أن الفقرة 8 من هذا المجال دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، كما أنه من الواضح من خلال الجدول ارتباط باقي فقرات هذا المجال بالمجال ككل عند مستوى دلالة (0.01) ارتباطًا معنويًا، وبالتالي يمكن القول بأن مجال أثر الانقسام السياسي على مدى التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة يتمتع بصدق الاتساق الداخلي بدرجة كبيرة جدا وبمستوى ثقة عالٍ وحد خطأ قليل جدا.

**جدول (5) يوضح معامل ارتباط بيرسون لفقرات مجال أثر الصراع مع الاحتلال على مدى التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة مع المجال ككل**

| الرقم | المعايير | معامل ارتباط بيرسون |
|---|---|---|
| 1 | اصطف خلف المقاومة أثناء العدوان الإسرائيلي | .676**0 |
| 2 | لا يعمل بعضها على تعزيز صمود الجبهة الداخلية أثناء اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي | .331**0 |
| 3 | راعى بعض المواقع عدم التسرع في نقل الأخبار أثناء اعتداءات الاحتلال | .509**0 |

| | | |
|---|---|---|
| | الإسرائيلي | |
| 4 | بالغ بعضها في تقدير خسائر العدو الإسرائيلي لأسباب تتعلق برفع الروح المعنوية للجمهور | .498**0 |
| 5 | اعتبر بعضها أن الموضوعية هي الانحياز للحق الفلسطيني في مواجهة عدوان الاحتلال | .611**0 |
| 6 | عمل بعضها على ممارسة الدعاية الإعلامية لغايات مواجهة الإعلام المعادي | .627**0 |
| 7 | راعى بعض المواقع الإخبارية في الترجمة عن الإعلام الإسرائيلي ما يعزز الرواية الفلسطينية | .678**0 |
| 8 | عملت على تغليب المصلحة الوطنية على المهنية أثناء تغطية الاعتداءات الإسرائيلية | .699**0 |

*معامل الارتباط دال إحصائيًا عند 050.

** معامل الارتباط دال إحصائيًا عند 010.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل ارتباط بيرسون لمجال أثر الصراع مع الاحتلال على مدى التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة بالاستبيان ككل دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01) مما يدلل على قوة ارتباط المجال بالاستبيان ككل.

كما أنه من الواضح من خلال الجدول ارتباط جميع فقرات هذا المجال بالمجال ككل عند مستوى دلالة (0.01) ارتباطًا معنويًا، وبالتالي يمكن القول بأن مجال أثر الصراع مع الاحتلال على مدى التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة يتمتع بصدق الاتساق الداخلي بدرجة كبيرة جدا وبمستوى ثقة عالٍ وحد خطأ قليل جدا.

**جدول (6) يوضح معامل ارتباط بيرسون لمجالات الاستبيان مع الاستبيان ككل**

| الرقم | المجال | معامل ارتباط بيرسون |
|---|---|---|
| 1 | المسؤولية الاجتماعية | 0.739** |
| 2 | المسؤولية القانونية | 0.750** |
| 3 | المسؤولية المهنية | 0.689** |
| 4 | أثر الانقسام السياسي على مدى التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة | 0.701** |
| 5 | مجال أثر الصراع مع الاحتلال على مدى التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة | 0.784** |

*معامل الارتباط دال إحصائيًا عند 050.

** معامل الارتباط دال إحصائيًا عند 010.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل ارتباط بيرسون لجميع المجالات في صحيفة الاستبيان مع الاستبيان ككل دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01) مما يدلل على قوة ارتباط كل مجالات الاستبيان بالاستبيان ككل. وهذا يعني أن صحيفة

الاستبيان تتمتع بصدق الاتساق الداخلي بدرجة كبيرة جدا وبمستوى ثقة عالٍ وحد خطأ قليل جدا.

**اختبار ثبات الاستمارة**

المقصود بالثبات هو مدى ثبات النتائج نفسها تقريبا التي توصلت إليها الباحثة في كل مرة على المجموعة نفسها من الأفراد، أو الخاصية ذاتهابتكرار القياس، حيث تم إجراء اختبار لقياس مدى ثبات الاستمارة الميدانية، أو مدى اتساق إجابات المبحوثين عن الاستمارة عبر فئات زمنية من إجابتهم عنها.

وقد تم حساب معامل ثبات الاستبيان بطريقتين؛ هما:

1. طريقة ألفا كرونباخ:

معادلة ألفا

حيث تم حساب الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ، والتي يشار إليها أحيانا كرونباخ ألفا أو معامل ألفا، والموضحةفيما يلي:

$$\text{معامل ألفا كرونباخ} = \frac{\text{ن}}{\text{ن}-1}\left(\frac{1-\text{مج ع}^2 \text{ كل عبارة}}{\text{ع}^2}\right)$$

حيث: ن = عدد عبارات المقياس.

ع2= تباين الاستجابات غ==على المقياس ككل.

مج ع2 = المجموع الكلي لتباين كل عبارة من عبارات الاستبيان أو المقياس.

ولقد كان معامل ألفا كرونباخ من أهم المقاييس المستخدمة للدلالة على ثبات المقياس وصلاحيته للدراسة.

2. طريقة التجزئة النصفية (Split Half Method):

وتعتمد هذه الطريقة على تجزئة الاستبيان إلى جزأين، يحتوي كل منهما على نفس عدد الفقرات، أو يمكن أن يزيد أحدهما بفقرة عن الآخر تبعًا لعدد الفقرات في الاستبيان، وتم إيجاد معامل الارتباط بين الجزأين، ومن ثم إجراء تصحيح وتعديل إحصائي لمعامل الارتباط المحسوب، وذلك بواسطة معادلة سبيرمان- براون التنبؤية Spearman – Brown Prophecy Formula.

وهذه المعادلة هي: $\text{ث} = \frac{\text{ر}2}{(1+\text{ر})}$

حيث إن:

ث: معامل ثبات المقياس كله.

ر: القيمة المحسوبة لمعامل الارتباط بين الدرجات على الجزأين.

والجدول التالي يوضح معاملات الثبات للاستبيان بكلتا الطريقتين:

**جدول (7)**

**يوضح معامل الثبات للاستبيان باستخدام طريقتي ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية**

| المجال | قيمة معامل الثبات للاستبيان | |
|---|---|---|
| | طريقة ألفا | التجزئة النصفية |
| المسؤولية الاجتماعية | 0.803 | 0.789 |
| المسؤولية القانونية | 0.850 | 0.842 |
| المسؤولية المهنية | 0.814 | 0.802 |
| أثر الانقسام السياسي على مدى التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة | 0.783 | 0.781 |

| | | |
|---|---|---|
| مجال أثر الصراع مع الاحتلال على مدى التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة | 0.812 | 0.801 |
| الاستبيان ككل | 0.844 | 0.832 |

يتضح من الجدول السابق أن جميع معاملات الثبات مرتفعة مما يؤكد ثبات فقرات الاستبيان وصلاحيته للاستخدام.

ومن خلال ما سبق من اختبارات حول صدق وثبات الاستبانة تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي معدة قابلة للتوزيع. وبذلك تكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

**مجتمع الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من المفردات التي تشترك في صفات وخصائص محددة، ومجتمع الدراسة هو الذي يشمل جميع مفردات الدراسة، أي هو الكل الذي نرغب بدراسته[1].

وتعتمد هذه الدراسة التي تجريها الباحثة على مسح جمهور وسائل الإعلام، وهو جمهور متخصص من النخبة الإعلامية الفلسطينية، والموجودفي قطاع غزة، كونه يشكّل المجال الجغرافي الذي تستطيع الباحثة تغطيته، نظرًا لعدم قدرتها على الوصول إلى باقي الأراضي الفلسطينية، وقد تكوّن مجتمع الدراسة من طبقتين، على النحو التالي:

1-مجتمع الأكاديميين: تكوّن الجزء الأول من مجتمع الدراسة محصورًا في الأكاديميين في أقسام الإعلام بالجامعات والكليات الفلسطينية في قطاع غزة، (الجامعة الإسلامية وفيها "9 أكاديميين"، جامعة الأزهر وفيها "3 أكاديميين"، جامعة الأقصى وفيها "14 أكاديميًا"- جامعة الأمة وفيها "6 أكاديميين"، جامعة فلسطين وفيها "9 أكاديميين"، جامعة بوليتكنك فلسطين وفيها "4 أكاديميين"، جامعة غزة وفيها "6 أكاديميين"، كلية الدراسات المتوسطة الأزهر7، كلية مجتمع الأقصى 6، الكلية الجامعية 3، كلية دير البلح التقنية، 4، بوليتكنك المستقبل 4) ومجموعهم 75، حيث تمت تعبئة الاستمارات من خلال الأكاديميين المسجلين في الفصل الدراسي الأول من العام 2015 ممن وافق على الإجابة.

2 -مجتمع الصحفيين: وتكون الجزء الثاني من مجتمع الدراسة من الصحفيين والصحفيات الذين تجاوزت فترة عملهم 15 عامًا والمسجلين في كشوف نقابة الصحفيين بقطاع غزة، ويبلغ عددهم (93) صحفيًا وصحفية، وحصرت

(1)شرف الدين خليل، **الإحصاء الوصفي**، ط1(الأكاديمية العربية في الدنمارك: مكتبة الدراسات والأبحاث الاقتصادية، بدون سنة طباعة) ص 12.

الباحثة مجتمع الصحفيين بمن تواجدوا فعليًا على رأس عملهم الصحفي، حيث وزعت وفقًا لهذه المعايير (84) استمارة استعادت (79) منها.

**خصائص عينة الدراسة:**

**1. النوع:**

توزعت عينة الدراسة حسب الأكاديميين والصحفيين من حيث النوع بنسبة 84.4% ذكور، وبنسبة 15.6% من الإناث، كما يتضح من الجدول التالي الذي يبين توزيع مجتمع عينة الدراسة وفقًا للنوع:

**جدول (8)**

**يوضح توزيع عينة الدراسة تبعًا لمتغير الجنس**

| النوع | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| ذكر | 130 | %.484 |
| أنثى | 24 | %.615 |
| المجموع | 154 | %100 |

ولتصنيف عينة الدراسة وفقًا للنوع حسب الطبقات المختارة سواء أكاديمي أو إعلامي، فقد تبين أن الذكور قد انقسموا إلى نصفين متساويين بين الأكاديميين والصحفيين، فيما أن النساء كنّ 56.% فقط أكاديمي، 9.1% صحفي، والجدول التالي يبين ذلك:

**جدول (9)**

**يوضح توزيع عينة الدراسة تبعًا لطبيعة العمل**

| النوع | ذكر | | أنثى | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العمل | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| أكاديمي | 65 | %.242 | 10 | %.56 | 75 | %.748 |
| إعلامي | 65 | %.242 | 14 | %.19 | 79 | %.351 |
| المجموع | 130 | %.484 | 24 | %.615 | 154 | %100 |

**2. العمر:**

توزعت عينة الدراسة حسب متغير العمر بنسب متفاوتة، كانت النسبة الأكبر لفئة العمر من 40-50 عامًا بنسبة 244.%، وتلتها أقل منها نسبة فئة العمر من 30-40 عامًا بنسبة 735.% وباقي الفئات الأخرى كانت بنسب قليلة فبلغت نسبة فئة العمر 50 فما فوق 711.% بينما فئة العمر أقل من 30 كانت 48.% من عينة الدراسة، والجدول التالي يوضح توزيع تلك النسب حسب فئات العمر المختلفة:

**جدول (10)**
**يوضح توزيع عينة الدراسة تبعًا للعمر**

| العمر | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| أقل من 30 | 13 | %8.4 |
| 30 إلى أقل من 40 | 55 | %35.7 |
| 40 إلى أقل من 50 | 68 | %44.2 |
| 50 فما فوق | 18 | %11.7 |
| المجموع | 154 | %100 |

ولتوضيح ارتباط متغير العمر بطبقات عينة الدراسة من الصحفيين أو الأكاديميين، فقد تبين أن في فئة العمر أقل من 30 عاما كان ما نسبته 7.1% من الأكاديميين، ومن الطبيعي حسب مواصفات العينة أنه لم يكن في هذه الفئة أي صحفي، في حين كان ما نسبته 18.8% في فئة العمر من 30-40 عامًا من الصحفيين، 16.7% من الأكاديميين، كما أن نسبة الصحفيين في فئة العمر من 40-50 عامًا كانت 24.7%، فيما كانت نسبة الأكاديميين في هذه الفئة 20.2%، وفي الفئة الأخيرة من العمر 50 عامًا فما فوق كانت نسبة الصحفيين فيها 7.8%، بينما نسبة الأكاديميين فيها 4.5% فقط من العينة، وفي الجدول التالي نوضح تلك النسب لفئات العمر المختلفة:

**جدول (11)**
**جدول يوضح توزيع مجتمع الدراسة تبعًا للسن وطبيعة العمل**

| العمر | أقل من 30 | | 30-أقل من40 | | 40-أقل من50 | | 50 فما فوق | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العمل | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| أكاديمي | 11 | %7.1 | 26 | %16.9 | 31 | %20.2 | 7 | %4.5 | 75 | %48.7 |
| إعلامي | 0 | %0.0 | 29 | %18.8 | 38 | %24.7 | 12 | %7.8 | 79 | %51.3 |
| المجموع | 12 | %7.1 | 55 | %35.7 | 68 | %44.9 | 18 | %12.3 | 154 | %100 |

### 3. الدرجة العلمية:

ولتوضيح توزيع عينة الدراسة حسب المتغير الأخير وهو الدرجة العلمية، فقد تبين أن النسبة الأكبر في العينة هي لحملة الدراسات العليا، فكانت بنسبة 50.6%، فيما كانت نسبة حملة درجة البكالوريوس 38.3%، وكانت النسبة الأقل في العينة لمن هم من دون درجة البكالوريوس وكانت نسبتهم 11%، والجدول التالي يوضح توزيع مجتمع عينة الدراسة وفقًا للدرجة العلمية:

**جدول (12)**

**جدول يوضح توزيع مجتمع الدراسة تبعًا لطبيعة العمل**

| الدرجة العلمية | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| أقل من بكالوريوس | 17 | %11.0 |
| بكالوريوس | 59 | %38.4 |
| دراسات عليا | 78 | %50.6 |
| المجموع | 154 | %100 |

ولدراسة العلاقة في مفردات العينة بين الدرجة العلمية والصفة الأكاديمية أو الصحفية، فقد كان ما نسبته 8.4% من الإعلاميين هم بدرجة دون البكالوريوس، وما نسبته 2.6% من الأكاديميين من هذه الفئة، وما نسبته 30.6% من الإعلاميين من هم يحملون درجة البكالوريوس، وفقط 7.8% من الأكاديميين يحملون هذه الدرجة، وانقلبت النسب في فئة الدراسات العليا، فما نسبته 83.3% من الأكاديميين يحملون درجات علمية عليا، وفقط 12.3% من الإعلاميين من هذه الفئة، والجدول التالي يبين هذه العلاقة ويوضح النسب بين الدرجة العملية وارتباطها بطبيعة العمل:

**جدول (13)**
**جدول يوضح توزيع مجتمع الدراسة تبعًا لطبيعة العمل والدرجة العلمية**

| الدرجة العلمية | أقل من بكالوريوس | | بكالوريوس | | دراسات عليا | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العمل | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| أكاديمي | 4 | %2.6 | 12 | %7.8 | 59 | %38.3 | 75 | %48.7 |
| إعلامي | 13 | %8.4 | 47 | %30.6 | 19 | %12.3 | 79 | %51.3 |
| المجموع | 17 | %11.0 | 59 | %38.4 | 78 | %50.6 | 154 | %100 |

## المعالجة الإحصائية للبيانات:

تم إجراء التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة للعلوم الاجتماعية ( Statistical Package for Social Science ) SPSS، وفيما يلي مجموعة من هذه الأساليب:

تم ترميز وإدخال البيانات حسب:

1- مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة-موافق-محايد-غير موافق-غير موافق بشدة)وتم ترميز وإدخال البيانات (51-4-3-2-).
2- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الاتساق الداخلي للاستبيان.
3- طريقة ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستمارة.
4- طريقة التجزئة النصفية.

## المفاهيم الأساسية للدراسة:

### تعريف الاتجاه:

تعريف نيو كمب NEWCOMB: (وجهة النظر المعرفية تنظيم لمعارف ذات ارتباطات موجبة أو سالبة، أما من وجهة النظر الدافعية، فالاتجاه يمثل حالة من الاستعداد لاستثارة الدافع، فاتجاه المرء نحو موضوع معين هو استعداد لاستثارة دوافعه فيما يتطلب الموضوع، و هذا الاستعداد يتأثر بخبرة المرء ومعارفه السابقة عن هذا الموضوع سلبًا أو إيجابًا)[1].

(1)حسين صديق، **الاتجاهات من وجهة نظر علم الاجتماع**، بحث منشور، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28-العدد 3+4، 2012، ص 301.

وفي علم الإعلام، الاتجاه هو: استعداد للاستجابة لأشياء محددة في الوسط الإنساني بطريقة معينة، وهو المصدر الحقيقي للرأي، ويتم التعرف على طبيعة اتجاهات الأفراد عندما يعبر عنها بالفعل أو القول، أو بالكلمة المسموعة أو الإشارة أو الإيماءة أو الرمز[1].

**التعريف الإجرائي:**

الاتجاه: هو وجهة نظر وآراء وملاحظات نخبة من الإعلاميين الفلسطينيين في المستوى المهني للمواقع الإخبارية الفلسطينية.

**تعريف النخبة:**

كان للباحثين الإيطاليين موسكا MOSKA وباريتو PARETO الأثر الكبير في ذيوع هذا المفهوم، والنخبة من منظورهما هي مجموعة قليلة من الأشخاص الذين توافرت لديهم شروط موضوعية (الثروة، والقدرة)،وأخرى ذاتية (المواهب)،بالشكل الذي يجعلها متميزة عن باقي أفراد المجتمع[2].

**التعريف الإجرائي:**

النخبة الإعلامية: هم مجموعة الأكاديميين الذين يدرسون الإعلام في الجامعات والكليات المتوسطة في جامعات وكليات قطاع غزة سواء بشكل ثابت أو فصلي، وكذلك مجموعة الصحفيين الذين مضى على عملهم الصحفي 15 عامًا والمسجلين رسميًا في كشوفات نقابة الصحفيين الفلسطينيين بقطاع غزة.

**المواقع الإخبارية:**

ويعرفها الدليمي بأنها: "مجموعة من النوافذ على شبكة الإنترنت تعرض الأخبار المستحدثة وتعتمد بالأغلب على وكالات الأنباء أو مراسلين خاصين بالمواقع، إضافة إلى نشر المقالات الخاصة بالموقع أو نقلًا عن مواقع أخرى، وقد تعهد بعضها بعقد بروتوكولات مع مواقع أخرى لتبادل الأخبار والموضوعات الصحفية الأخرى"[3].

**التعريف الإجرائي:**

---

(1)كامل خورشيد مراد، **الاتصال الجماهيري والإعلام، التطور-الخصائص-النظريات**، ط1، (عمان: دار المسيرة، 2011)، ص359.

(2) إدريس الكريني، **النخبة السياسية وأزمة الإصلاح في المنطقة العربية**، الحوار المتمدن، العدد 2160، 41-1-2008 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=121611

(3) ثائر تلاحمة، حراسة البوابة الإعلامية والتفاعلية في المواقع الإخبارية الفلسطينية على شبكة الإنترنت، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (عمان: جامعة الشرق الأوسط، 2012)، ص8.

المواقع الإخبارية: كافة النوافذ الإلكترونية الفلسطينية، وتقوم بتحديث واجهاتها الإخبارية بشكل دائم على مدار اليوم سواء من خلال مراسليها أو نقلًا عن وكالات أخرى، وتباشر عملها من مكتب رسمي، ويقوم بتحديث أخبارها صحفيون سواء كانوا مثبتين أو بالقطعة.

### تعريف الأخلاقيات:

يعرف كوهين واليوت أخلاقيات الصحافة بأنها ذلك الفرع من الأخلاقيات المهنية الذي يتناول المشكلات المتعلقة بسلوك المندوبين والمحررين والمصورين الفوتوغرافيين والمنتجين وجميع المهنيين الذين يعملون في إنتاج الأخبار وتوزيعها[1].

### التعريف الإجرائي:

أخلاقيات المهنة: هي المعايير والضوابط المهنية التي يتوجب على الصحفي الالتزام بها، انطلاقًا من مسؤوليته الاجتماعية ومن الضوابط الأخلاقية التي أقرتها مدونة السلوك المهني الإعلامي لنقابة الصحفيين الفلسطينيين، وما هو متعارف عليه من أخلاقيات مهنية وكذلك ميثاق الشرف الصحفي الفلسطيني.

# الفصل الثاني

# المواقع الإخبارية

## المبحث الأول: المواقع الإخبارية

- ظهور الإنترنت
- الظهور العلني للإنترنت
- الصحافة الإلكترونية
- الصحافة الإلكترونية في العالم العربي

## المبحث الثاني: المواقع الاخبارية في فلسطين

- الصحافة الإلكترونية في فلسطين
- ظهور المواقع الإخبارية
- مميزات المواقع الإخبارية

---

(1)سليمان صالح، **أخلاقيات الإعلام**، القاهرة: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ط2، ، 2005، ص76.

- ظهور المواقع الإخبارية الفلسطينية
- استخدامات المواقع الإخبارية الفلسطينية
- أبرز المواقع الإخبارية الفلسطينية

# المبحث الأول المواقع الإخبارية

## نشأة الإنترنت:

نشأت شبكة الإنترنت مع نهاية الستينيات من القرن العشرين كمطلب عسكري لوزارة الدفاع الأمريكية إبان الحرب الباردة[1]، تلتها الجامعات ومؤسسات الأبحاث الأمريكية التي سعت إلى استثمار القدرات العالية للحواسيب المتوفرة[2]، ومن ثم جرت عملية تعويم الإنترنت في إطار الاستخدامات المدنية، حتى وصلنا إلىاستخدام الجمهور للشبكة العنكبوتية، ودخول وسائل الإعلام على الخط، حيث منحتها الشبكة دفعة جديدة من خلال خصائص التفاعلية والحالية اللامحدودة[3].

ابتكر المهندس الأميركي (Vannevar Bush) في 1945(Memex Machine)، يمكن استخدامها لنظم المعارف الإنسانية والربط بينها، وتتيح للباحثين استعادة المعلومات بطريقة إلكترونية، وعندما أطلق الاتحاد السوفييتي القمر الصناعي (سبوتنك) عام 1957، اتجهت الولايات المتحدة إلى التفكير بطريقة لتعزيز دفاعاتها تحسبًا من احتمال تدمير مراكز اتصالاتها بضربة صاروخية سوفييتية، وهو أمر سيترتب عليه حرمان القيادة الأمريكية من الإسناد المعلوماتي[4].

وعليه كلفت وزارة الدفاع الأمريكية مجموعة باحثين في مؤسسة (Rand Cororation) لدراسة إمكانية إيجاد شبكة اتصالات تستطيع الاستمرار حتى في حالة هجوم نووي، وذلك بإنشاء نظام متطور لتبادل المعلومات، يربط القواعد العسكرية، ويمنح الشبكة قوة في أحلك الظروف، وهو في الحقيقة ترجمة لأوامر الرئيس (دوايت ايزنهاور) بضرورة بناء قاعدة بيانات، وتأمينها في حال اندلعت حرب نووية[5]، وعليه نشأت شبكة الإنترنت الأول "الآربنت" ( Advanced Research Project Agency Network A.R.P.A.N.، وتعني: شبكة وكالة الأبحاث حول المشاريع المتقدمة بوزارة الدفاع الأمريكية، وبدأ العمل باستخدام حاسوبين ثم بأربعة،

---

(1)محمود خضر، **الإعلام والإنترنت**، ط1، (عمان: دار البداية ناشرون وموزعون)، 2012، ص 59.

(2)عبد الرزاق الدليمي، **الخبر في وسائل الإعلام**، ط1، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة)، 2012، ص100.

(3)شيرين موسى، **المواقع الإخبارية دراسة في المفاهيم والمصداقية**، ط1،(القاهرة: دار العالم العربي) 2014، ص11.

(4)كاظم المقدادي، **الإعلام الدولي والجديد وتصدع السلطة الرابعة**، ط1، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع)،2013، ص192.

(5)فيصل أبو عيشة، الإعلام **الإلكتروني**، ط1، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع)، 2010م، ص45.

لتعمم التجارب بعد ذلك من خلال شبكة متعددة الآلات تربط بين الحواسيب الموجودة بمراكز أبحاث متباعدة بغرض تبادل البريد الإلكتروني والمعلومات[1].

سمي جي سي أر ليكليدر لرئاسة الأي بي تي أو ( البرنامج البحثي الأول في الكمبيوتر)، وقام بتعيين لورانس روبرتس لترؤس مشروع تنفيذ الشبكة، وبدوره تبنى أفكار باول باران الذي كتب دراسة لسلاح الجو الأمريكي عن نقل حزم البيانات كمبدأ مقابل لطريقة نقل الدوائر، وطور البريطاني رونالد واتس ديفيس تجارب خاصة في المعمل البريطاني في ميدلسكس لنقل الحزم الذي بدأت فيه التجارب الأولى لهذه التكنولوجيا في عام1968م[2].

صدرت شهادة ميلاد شبكة الإنترنت في الثاني من يناير لعام 1969م، من الحكومة الأمريكية، وربطت وزارة الدفاع الأمريكية بين أربعة معامل أبحاث حتى يستطيع العلماء تبادل المعلومات والنتائج، وقامت بتخطيط مشروع شبكة اتصال من حواسيب يمكنها الصمود أمام أي هجمة سوفييتية محققة[3]، وتمت تجربة الشبكة في جامعة كاليفورنيا بلوس أنجلوس في 29 أكتوبر من عام 1969 وبعد الكثير من العمل في برنامج يطلق عليه شبكة أربانت التي تمثل بدايات شبكة الإنترنت الحالية، وقد شارك وقتها في تطوير الشبكة بوب كان[4].

وتغير اسم أربا لاحقًا إلى داربا، وهذه خلقت داخلها مكتب معالجة المعلومات التكنولوجية الأي بي تي أو الذي كان يعمل أصلًا في البحوث المتصلة ببرنامج يطلق عليه semi automatic ground environment، الذي أوصل كامل الولايات المتحدة بشبكة متكاملة للرادار لأول مرة، تحولت الشبكة في بداية الثمانينيات من الاقتصار على المؤسسة العسكرية لتكون تحت إشراف إدارة الجامعات، وسرعان ما انتشرت إلى الجامعات الأمريكية ثم الآسيوية وأصبحت وسيلة مهمة لنقل المعلومات، ومتاحة للجميع[5].

وتطورت أربانت مرات عدة، ففي العام نفسه تم توصيل 72 جامعة ومركز أبحاث بها، واستمر نموها إلى أن وصلت الحاسبات المتصلة بها 254 حاسبًا، وربط مستعملو أربانت شبكة مشاركة الحاسبات في خطوط سريعة ومكرسة إلى مكتب

---

(1)فضل دليو، **الاتصال مفاهيمه نظرياته وسائله**، ط1 ، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع) 2003م، ص164.

(2)عباس مصطفى صادق، **الإعلام الجديد المفاهيم والتطبيقات**، ط1، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع)، 2008، ص60.

(3)ماجد تربان، **الإنترنت والصحافة الإلكترونية رؤية مستقبلية**، ط1، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية)، ص35.

(4)عباس مصطفى صادق، **مرجع سابق**، ص60

(5)عباس مصطفى صادق، **مرجع سابق**، ص60

البريد الإلكتروني، حيث كان الباحثون يستعملون أربانت للتعاون على المشاريع ومبادلة الملاحظات على العمل والدردشة المفيدة[1].

(1)ماجد تربان، **الإنترنت والصحافة الإلكترونية رؤية مستقبلية**، مرجع سابق، ص 36.

## بداية الظهور العلني للإنترنت:

أصبح بإمكان مستخدمي أربانت في الفترة ما بين 1971-1972 تطوير التطبيقات المختلفة للاستخدامات العددية للشبكة، وفي أكتوبر 1972 نظم بوب كان عرضًا جماهيريًا لأربانت بأربعة أجهزة كمبيوتر بفندق هيلتون بمدينة واشنطن دي سي وهي أول مرة تقدم فيها الشبكة للجمهور، وفي العام نفسه قدم راي توميلنسون أول برنامج للبريد الألكتروني وتم اختيار علامة@ للإشارة إلى: (فيAT) بعدها بعام تم أول تشبيك دولي لأربانت مع الكلية الجامعية بلندن ومؤسسة الرادار الملكية بالنرويج[1].

انفصلت أربانت إلى شبكتين عام 1983م؛ الأولى Milnet وهي التي تقوم بوصل المواقع العسكرية، وبقيت الثانية باسم أربانت واختصت بالمواقع غير العسكرية. وفي العام نفسه استخدم مصطلح إنترنت لأول مرة، وأنشئت بروتوكولات تسهيل الربط بين الشبكات[2]، لتمهد الطريق لظهور علني للإنترنت.

أنشأت شبكة مؤسسة العلوم الوطنية شبكتها الأسرع (NSFNET) وهي اختصار (National Science Foundation Net Work) عام 1986م، مع ظهور بروتوكول نقل الأخبار الشبكية جاعلًا أندية النقاش التفاعلي أمرًا ممكنًا، وعام 1989 ظهر النسيج العنكبوتي www وهو اختصار World Wide Web، وعام 1990م توقفت أربانت عن العمل وحل محلها الإنترنت.

انتشرت منظومة النسيج العالمي www الذي طرحته شركة CERN ؛ بشكل واسع عام 1992م وكان لسرعة انتشارها الأثر الأكبر في شيوع الإنترنت، وارتفع عدد الحاسبات المشتركة في الشبكة ذلك العام إلى مليون، ثم ظهر نظام الإبحار عبر الإنترنت Netscape عام 1994 ليكون لظهوره الأثر في انتشار الإنترنت على الأجهزة الشخصية[3].

تقدم الشبكة العنكبوتية خدمات عديدة أبرزها البريد الإلكتروني والمحادثة الحية ونقل الملفات، والحوارات الحية، والمحادثات المباشرة، والمشاركة في الندوات عن طريق مؤتمرات الفيديو بالصوت والصورة، والاستفادة من بنوك المعلومات المتلفزة، والدخول إلى الوثائق والمعلومات،وتشير الإحصائيات إلى أن عدد مستخدمي الإنترنت كان محدودًا في البداية، لكنه تجاوز اليوم 300 مليون مستخدم.

---

(1)عباس مصطفى صادق، **مرجع سابق**، ص60-61.

(2)عبد الرزاق الدليمي، **الإعلام الجديد والصحافة الإلكترونية**، ط1، ( عمان:دار وائل للنشر والتوزيع)، 2011، ص55.

(3)غالبة النوايسة، **الإنترنت والنشر الإلكتروني الكتب الإلكترونية والدوريات الإلكترونية**، ط1، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع)، 200، ص33.

استخدم مصطلح الإنترنت لأول مرة عام 1983 (Internet) فالإنترنت عبارة مشتقة من (International Network)، أي الشبكة العالمية، وتعني لغويًا الترابط بين الشبكات[1]، ومع اعتماده كوسيلة لتبادل المعلومات بدأت الصحافة الورقية تدريجيًا في استثماره لتحقيق انتشار أكبر ومواكبة هذا التطور الذي بدأ يغزو العالم[2].

## نشأة الصحافة الإلكترونية:

بدأت الصحافة الإلكترونية منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي، وتوسعت مع ظهور الإنترنت في منتصف التسعينيات، لتصبح واقعًا ملموسًا مع بداية الألفية الثالثة بسبب التطور التكنولوجي الهائل الذي شهده الحاسب الآلي[3].

بدأت أول تجربة لنقل الأخبار إلكترونيًا عام 1971م، عندما قام مكتب البريد العام في المملكة المتحدة ببدء العمل في خدمة بريستلPrestel وإتاحتها للجمهور عام 1979م، فقدمت نشرات إخبارية وإجراء معاملات مصرفية من المنزل بواسطة شاشات خاصة أشبه بالتلفزيون، وإن الكلفة المرتفعة لها قصرت هذه الخدمة على 65 ألف فرد معظمهم وكلاء شركات سياحية، لذا تم وقف هذه الخدمة عام 1993.

ظهرت سيفاكس خلال السبعينات أيضًا، وعلى النقيض من سابقتها قامت هيئة الإذاعة البريطانية بتطويرها، ولعل انخفاض أسعار أجهزة الحاسوب والتطور التكنولوجي في تقنية نقل البيانات ساعد هذا المشروع على الاستمرار[4].

بدأت الصحف بعدة محاولات في السبعينيات لإيجاد بدائل جديدة لتوصيل المادة الصحفية للقراء عن الصحافة المطبوعة في خطوة من الصحف لمواجهة انخفاض قراء الصحف المطبوعة والعمل على زيادته عبر دخول الصحف في مجال النشر الإلكتروني بتجريب تقنية التلتكست والفيديوتكست.

يعمل التليتكست على نقل النص إلى المشاهدين في اتجاه واحد وذلك عبر إشارة تلفزيونية لخطوط المسح غير المستخدمة، وتقوم آلة خاصة موجودة بجهاز التلفزيون بفك شفرة البيانات لتظهر هذه البيانات في شكل صفحات من النص يستطيع المشاهد أن يتخير من بينها ما يشاء، أما الفيديوتكست فهو نظام تفاعلي يعتمد أساسًا على أجهزة الكمبيوتر ويتيح للمشاهدين الوصول إلى بنك معلومات يحوي معلومات

---

(1)عبد الرزاق الدليمي، **الصحافة الإلكترونية والتكنولوجيا الرقمية**، ص11.

(2)حسنين شفيق، **الإعلام الإلكتروني بين التفاعلية والرقمية**، ط1، (دون بلد نشر، دار رحمة برس للنشر للطباعة والنشر)، 2007، ص44.

(3)أشرف خوخة، **الإخراج الصحفي والصحافة الإلكترونية**، ط1، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع)، 2007، ص137.

(4)شريف اللبان، **دراسات في التفاعلية وتصميم المواقع**، ط1، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية)، 2005، ص23.

ضخمة، ويوجد تطبيق عملي متزايد لهذا النظام أكبر من التليتكست لأنه يمكن من خلاله تخزين مزيد من المعلومات[1].

نشأت الصحافة الإلكترونية في التسعينيات، وشكلت ظاهرة إعلامية جديدة مرتبطة بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فأصبح المشهد الإعلامي أقرب لأن يكون ملكًا للجميع، وأكثر انتشارًا وسرعة في الوصول إلى أكبر عدد ممكن من القراء وبأقل التكاليف، وبذلك تكون الصحافة الإلكترونية قد فتحت آفاقًا عديدة، وأصبحت أسهل وأقرب لمتناول المواطن[2].

ظهر ما يسمى بالنشر الإلكتروني عندما أصبح الإنترنت ظاهرة، وخرج من إطار الاستخدامات الحكومية والجامعية المحددة للصحف ومواقع المعلومات والأخبار، وبدأت الصحف في الخروج إلى الإنترنت بدوافع عديدة أهمها محاولة الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة لتعويض الانخفاض المتزايد في عدد القراء وعائدات الإعلان[3].

بدأت الصحف الإلكترونية في عقد التسعينيات في الانتشار على الشبكة الدولية للمعلومات www، وقد ساعد في ذلك الانخفاض المستمر في أعداد قرّاء الصحف المطبوعة، وزيادة تكلفة التوزيع والإنتاج في الصحف الورقية، ومحاولة الدخول إلى الطريق السريع للمعلومات من قبيل المنافسة[4]. تعد صحيفة (هيلزنبورجداجبلاد) السويدية هي الأولى في العالم التي نشرت إلكترونيًا بالكامل على شبكة الإنترنت عام 1990م، وفي عام 1992م نشأت صحيفة شيكاغو أون لاين كأول صحيفة إلكترونية على شبكة أميركا أون لاين، ويشير (كاواموتو) إلى أن موقع الصحافة الأول على الإنترنت انطلق عام 1993م في كلية الصحافة والاتصال الجماهيري بجامعة فلوريدا، وهو موقع بالو ألتو أون لاين Palo Alto وألحق به موقع آخر في 19 يناير 1994م هو ألتو بالو ويكلي لتصبح الصحيفة الأولى التي تنشر بانتظام على الشبكة[5].

---

(1)ماجد تربان، **الإنترنت والإعلام الإلكتروني رؤية مستقبلية**، مرجع سابق، ص 102.

(2)زيد سليمان، **الصحافة الإلكترونية**، ط2، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع) 2013، ص54.

(3)ربحي عليان وإيمان السامرائي، **النشر الإلكتروني**، ط1، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع)، 2010، ص272.

(4)عبد الرزاق الدليمي، **الإعلام الجديد والصحافة الإلكترونية**، مرجع سابق، ص 220.

(5)محمد منير حجاب، **مدخل إلى الصحافة**، ط1، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع)، 2010، ص475.

اتجهت منذ ذلك الوقت حتى عام 1995 أكثر من 750 صحيفة في العالم إلى إنتاج إصدارات إلكترونية تبث عبر شبكة الإنترنت، وازداد هذا العدد إلى 2000 صحيفة عام 1996م[1].

كانت من بين الصحف الكبرى التي ظهرت على شبكة الإنترنت صحيفة US Today كأولى الصحف الأمريكية الكبرى التي تسمح للمستخدم أن يتنقل من موقع لآخر، وكذلك الانتقال إلى الأقسام المتعددة، وفي عام 1993 كان هناك ما يقرب من 20 صحيفة ومجلة لها مواقع على الإنترنت[2].

ومنذ عام 1990 حتى 1995 اتجهت نحو 750 صحيفة في العالم إلى إنتاج إصدارات إلكترونية بثت عبر شبكة الإنترنت، ازداد هذا العدد إلى 2000 صحيفة عام 1996، وكانت إلكترونيك تلجراف النسخة الإلكترونية من صحيفة ديلي تلجراف أول صحيفة إلكترونية ظهرت في بريطانيا في تشرين الثاني نوفمبر من عام 1994، وظهرت صحيفة التايمز على الشبكة في أيلول سبتمبر من عام 1994 أيضًا[3].

قبل أن ينتهي عقد التسعينيات كانت عشرات الصحف في العالم وخصوصًا الكبرى منها قد أسست لنفسها مواقع على شبكة الإنترنت، وبدأت بإصدار نسخ إلكترونية من طبعاتها الورقية، بدوافع عديدة لعل أهمها محاولة الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة لتعويض الانخفاض المتزايد في عدد قرائها وفي عائدات الإعلان.

فقد كانت الصحف الكبرى وخاصة الأمريكية تعاني من الانخفاض المستمر في معدلات قرائها على مستوى الانتظام في القراءة أو التوزيع، وقد شهدت صناعة الصحافة الأمريكية اختفاء (44) صحيفة يومية في الفترة من 1995 إلى 2000م [4]، حيث بدأت غالبية الصحف الأمريكية تتجه إلى النشر الإلكتروني خلال عامي 94-95 ، وتعد الواشنطن بوست أول صحيفة أمريكية تنفذ مشروعًا عام 1994؛ كلف تنفيذه عشرات الملايين قامت خلاله ببث العديد من موضوعاتها مقابل بدل شهري لا يتجاوز عشر دولارات، ويتضمن نشرة تعدها الصحيفة تعاد صياغتها في كل مرة تتغير فيها الأحداث، مع مراجع وثائقية وإعلانات للخدمة المتبادلة، وأطلق علىهذا المشروع اسم الجسد الرقمي، وكان فاتحة لظهور جيل جديد من الصحف الإلكترونية، التي تخلت لأول مرة في تاريخها عن الورق والأحبار والنظام التقليدي

---

(1)عبد الأمير الفيصل، **الصحافة الإلكترونية في الوطن العربي**، ط1، (عمان: دار الشروق)، 2005، ص 93.

(2)عبد الرزاق الدليمي، **الإعلام الجديد والصحافة الإلكترونية**، المرجع السابق نفسه، ص220.

(3)عباس حسن، **الصحفي الإلكتروني**، ط1، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع)، 2012م، ص58.

(4)ماجد تربان، **الإعلام الإلكتروني الفلسطيني**، مرجع سابق، ص56.

للتحرير والقراءة؛ لتستخدم جهاز الحاسوب وإمكانياته الواسعة في التوزيع عبر القارات والدول بلا حواجز أوقيود[1].

## الصحافة الإلكترونية في العالم العربي:

سعت الصحف العربية المطبوعة للاستفادة من شبكة الإنترنت، في نشر نسخ إلكترونية من إصداراتها المطبوعة، وذلك بعد أن بدأت تدرك أهمية الإنترنت وضرورة تواجدها على الشبكة منذ انطلاق خدمات الإنترنت على المستوى العالمي عام 1990م، إلا أن الخدمات الصحفية العربية على الإنترنت تأخرت حتى أواخر التسعينيات[2].

وتأخر ظهور الصحافة العربية على الإنترنت إلى عام 1995 بعد أن مرت بعدة مراحل في مجال تقنية النشر الإلكتروني، حيث كانت بداية تعاملها مع هذه التقنية منذ عام 1985 من خلال اعتماد نظام النشر الإلكتروني الذي أطلقته شركة أبل في عمليتها الإنتاجية.

واعتمدت الصحف العربية في المرحلة الأولى النشر عبر الأقراص المدمجة، وكانت صحيفة الحياة أول من بادرت بنشر أرشيفها لستة أشهر عام 1995 تحت اسم أرشيف الحياة، أما المرحلة الثانية فقد شهدت التواجد الفعلي للصحافة العربية على شبكة الإنترنت عندما أطلقت صحيفة الشرق الأوسط السعودية نسختها الإلكترونية في 9 سبتمبر 1995، حيث نشرت في عددها الصادر بذات التاريخ خبرًا يفيد بتوفر موادها في موقعها الخاص على شبكة الإنترنت[3].

وكانت صحيفة النهار اللبنانية ثاني الصحف التي توفرت على الإنترنت مطلع فبراير من عام 1996، تلتها صحيفة الحياة التي تصدر من لندن مطلع يونيو 1996، والسفير في نهاية العام نفسه، ثم توالت الصحف العربية في الظهور على الشبكة، وقد شهد عام 1997 مولد العديد من الصحف العربية الإلكترونية، في الأول من يناير 1997 بدأت صحيفة الراية القطرية في إصدار أول نسخة إلكترونية لها، ثم صحيفة الجمهورية المصرية في 16 فبراير، والجزيرة السعودية في 16 أبريل، والقبس الكويتية في 12 يوليو، ثم القدس الفلسطينية في أغسطس 1997، ثم الشعب المصرية الحزبية في الأول من أكتوبر، ثم الوطن الكويتية، وصحيفة الأيام البحرينية، والدستور، والبيان، والرأي الأردنية، وعكاظ، والمسائية، والمدينة السعودية، في

---

(1)عبد الأمير الفيصل، **المرجع السابق نفسه**، ص93-95.

(2)ماجد تربان، **الإعلام الإلكتروني الفلسطيني**، مرجع سابق، ص59.

(3)حسام حمدان، المواقع الإخبارية العربية دراسة وصفية لموقع الجزيرة والعربية على شبكة الإنترنت، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (الدنمارك: كلية الآداب التربية، الأكاديمية العربية المفتوحة، 2014م).

العام نفسه، وتشير الدراسات الخاصة بالصحف الإلكترونية العربية على الإنترنت إلى أن غالبية الصحف الإلكترونية تحتوي على 90% من المادة التحريرية المطبوعة، وقد تتابع دخول الصحف العربية على شبكة الإنترنت ليصبح لكل صحيفة عربية كبرى تقريبًا موقع على الشبكة وإن تفاوتت في القوة والتفاعلية[1].

## الصحافة الإلكترونية في فلسطين:

عرفت فلسطين الصحافة الإلكترونية مبكرًا، مقارنة بالدول العربية، إذ ظهرت صحيفة القدس والحياة الجديدة والبلاد في حزيران (يونيو) 1996م، على موقع أمين Hattp:www.amin,org الذي تملكه مؤسسة الأنترنيوز بمنطقة الشرق الأوسطوالأيام في تموز (يوليو) 1996م، تبعتها صحف أخرى منها : الرسالة، والاستقلال، والكرامة، والمنار، وأخبار الخليل وغيرها، وأصبح لمعظم الصحف الفلسطينية مواقع على شبكة الإنترنت، يغلب على محتواها النقل عن الصحف المطبوعة[2].

بدأ التواجد الإعلامي الفلسطيني على الإنترنت قريبًا من بدء وسائل الإعلام العربية في الدخول إلى دائرة النشر الإلكتروني، إدراكًا منها لأهمية مواكبة مثل هذا التطور، وظهرت صحف الصباح الصادرة من غزة وأخبار النقب الصادرة من رهط جنوب بئر السبع المحتل عام 1948 في خطوة لتجاوز الرقيب الإسرائيلي الذي يمنع توزيعها في أغلب الأحيان، وكذلك لزيادة انتشارها عالميًا ومخاطبة الجمهور الفلسطيني في كل أنحاء العالم، ثم توالت الصحف الفلسطينية في الصدور، فصدرت عام 1998 خمس صحف إلكترونية هي الأيام والمنار والصنارة وكل العرب وعرب 48[3]

حصلت السلطة الوطنية الفلسطينية في الثاني والعشرين من آذار (مارس) عام 2000م على موافقة الحكومة الأمريكية بمنحها كودًا خاصًا على شبكة المعلومات العالمية "الإنترنت" بما سمح للمؤسسات والشركات الفلسطينية وضع كود "PS" على عناوينها (10)، وفتح المجال أمام العديد من الهيئات المختلفة والأفراد للاشتراك بالشبكة، إذ وصل عددهم في نهاية عام 2000م حوالي خمسين ألف مشترك (11)، يمثلون حوالي 3.6% من مجموع المشتركين في الوطن العربي، علمًا أن معظمهم من الضفة الغربية، نظرًا لارتفاع مستوى الدخل فيها عن قطاع غزة[4].

توفر في فلسطين الاتصال بالإنترنت من خلال عشر شركات مزودة لخدمة الإنترنت، بدأت عملها منذ عام 1994م، كما ويرتبط مقدمو الخدمة بالإنترنت عبر

---

(1)ماجد تربان، **الإنترنت والصحافة الإلكترونية رؤية مستقبلية**، مرجع سابق، ص108-109.
(2)جواد الدلو، **مرجع سابق**، ص5.
(3)ماجد تربان، **الإعلام الإلكتروني الفلسطيني**، مرجع سابق، ص118-119.
(4)جواد الدلو، **مرجع سابق**، ص5.

مقدمي خدمة من إسرائيل أو وكلاء لشركات عربية داخل إسرائيل، وبعرض حزمة تتراوح من 128 إلى 768 كيلو بت/ث[1].

جعلت انتفاضة الأقصى وبدء دوامة الصراع مع الاحتلال الاسرائيلي، بما فيه الصراع الإعلامي، وسائل الإعلام تتسابق لنقل الخبر، الأمر الذي انعكس أيضًا على واقع الصحف الإلكترونية الوليدة فظهر العديد من المواقع الإلكترونية لصحف ورقية على شبكة الإنترنت مثل: الحياة، والصحف الحزبية مثل المسار التابعة للجبهة الشعبية، والكرامة التابعة لحركة فتح، وفلسطيننا التابعة للشبيبة، والاستقلال للجهاد الإسلامي، إضافة إلى العديد من المجلات التي دشنت لها مواقع على شبكة الإنترنت مثل: الكرمل، والرافد، والبيادر السياسي، ومجلة فتح المركزية، وبيت المقدس[2].

## ظهور المواقع الإخبارية:

حفّز بروز ظاهرة الصحافة الإلكترونية وطغيانها عبر شبكة الإنترنت الأجواء لانطلاق شكل آخر من الصحافة أطلق عليه المواقع الإخبارية الإلكترونية، وهي في الواقع صحيفة متكاملة من حيث المضامين، وتخضع لذات المحددات الإلكترونية تبويبًا؛ وكذلك في طريقة عرضها لموضوعاتها وأسلوب تحرير موادها، وقد عرف عن هذه المواقع استقلاليتها وعدم تبعيتها لأي صحيفة أخرى، وهي ثمرة من ثمرات ما يسمى اليوم بالفضاء التفاعلي[3].

تمكنت صحيفتا اللوموند والليبراسيون في شهر نيسان عام 1997 من الصدور دون أن تتم عملية الطباعة الورقية، بسبب إضراب عمال مطابع الصحف الباريسية، وصدرت الصحيفتان على شبكة الإنترنت، وللمرة الأولى تصرفت إدارة التحرير بشكل طبيعي، وقامت بإصدارهما بشكل كامل، وتم الإعداد لهما كما هو الحال يوميًا وبصرف النظر عن وسيلة النشر[4].

أخذت الصحف الإلكترونية العربية التي ليست لها إصدارات مطبوعة في الظهور على شبكة الإنترنت، وبنسب متفاوتة، فكانت أول صحيفة إلكترونية على الشبكة هي صحيفة "المراسل"، وهي صحيفة إلكترونية أسبوعية بدأ إصدارها في 12 أغسطس عام 1997 ولا يوجد لها إصدار مطبوع[5].

ظهرت مواقع عربية كبيرة ومهمة في حجم جمهورها على شبكة الإنترنت مثل العربية نت والجزيرة نت، وهما تتبعان لمحطتين شهيرتين، وموقع إسلام أون

---

(1)ماجد تربان، **الإنترنت والصحافة الإلكترونية رؤية مستقبلية**، مرجع سابق، ص111.
(2)ماجد تربان، **الإعلام الإلكتروني الفلسطيني**، مرجع سابق، ص119.
(3) عبد الرزاق الدليمي، الإعلام الجديد والصحافة الإلكترونية، **مرجع سابق**، ص214.
(4)عبد الأمير الفيصل، **مرجع سابق**، ص96.
(5)ماجد تربان، **الإنترنت والصحافة الإلكترونية رؤية مستقبلية**، مرجع سابق، ص109.

لاين وإسلام تـوداي وموقـع إيـلاف، حيـث كانـت الأشـكال الصـحفية الإلكترونيـة الموجـودة هـي ذاتهـا مواقـع الصـحف الورقيـة المعروفـة، والتـي تلتـزم النقـل الصـارم للصـحف، إلـى جانـب المواقـع الإخباريـة العائـدة إلـى وسـائل إعـلام غيـر صـحفية كالإذاعات والفضائيات أو المواقع الإخبارية التي لا تملك مؤسسات إعلامية تقليدية ولكنها لا تدعي أو تسمي نفسها صحفًا[1].

أثبتت هذه المواقع نجاحًا وحضورًا فاعلين، لدرجة أن بعضها تشجع واندفع باتجاه إصدار مجلات أو نشرات أو صحف ورقية ومنها صدر مجلة wired التقنية والتي صدرت إلكترونيًا ثم صدر العدد الورقي منها بعد ذلك، وهذا ما أطلق عليه البعض "الهجرة المعاكسة"[2].

ظهرت عام 1999 موجة دوت كوم عبر الإنترنت، ويقصد بها الشركات التي تأسست كي تعمل عبر الإنترنت فقط، دون أن يكون لها نشاط أو وجود مادي على أرض الواقع، وظهرت مئات المواقع في مجالات عديدة شملت السياحة والسفر والتجارة الإلكترونية والمجالات العلمية والصناعية وأيضًا المجال الإعلامي والصحفي، وتأسست شركات لم تكن سوى مواقع على الشبكة تعمل في مجال الصحافة والإعلام عرفت باسم "بوابات الإنترنت الصحفية"؛ وتخصصت في تقديم المواد الإخبارية والتحليلات الصحفية والمقابلات والحوارات والمحادثة والنشرات البريدية الإلكترونية وخدمات البريد الإلكتروني وخدمات البحث في الأرشيف.

تجسد هذه البوابات حاليًا نماذج للصحافة الإلكترونية الصرفة، التي تمارس عملها بالكامل عبر الإنترنت دون أن يكون لها أي نسخ مطبوعة، الأمر الذي يجعل منها مدخلًا جيدًا وغنيًا يمكن الاقتراب منه وفقًا للعديد من النقاط الخاصة بالتصميم ودورية التحديث وتنوع الخدمات والجهات القائمة على الموقع وتوجهاته العامة والرؤية التي يحملها القائمون عليه[3].

ينقسم ما يمارسه الناشرون العرب عبر الإنترنت إلى فئات ثلاث[4]:

- الفئة الأولى: تعتمد سياسة الحد الأدنى المتمثلة في إطلاق نسخ كربونية صماء من الصحيفة المطبوعة بأقل التكاليف ودون تدخّل يذكر، من خلال هذه الصحيفة الإلكترونية، والاكتفاء بالإشارة إلى أن للصحيفة موقعًا على شبكة الإنترنت يقوم بالتواصل بينها وبين قرائها أينما كانوا.

---

(1)سؤدد الألوسي، **أيدلوجيا صحافة الإنترنت**، ط1 (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2012)، ص15.

(2)عبد الرزاق الدليمي، **الإعلام الجديد والصحافة الإلكترونية**، مرجع سابق، ص214.

(3)زيد سليمان، **مرجع سابق**، ص13.

(4) عبد الأمير الفيصل، **مرجع سابق**، ص212.

- الفئة الثانية: تعتمد بناء مواقع متميزة أقرب إلى البوابات الإعلامية الشاملة، وتعمل على تطوير مواقعها الموجودة بشكل دائم.
- الفئة الثالثة: تعتمد سياسة الانطلاق من الصحيفة الإلكترونية دون وجود صحيفة مطبوعة أصلا وفي هذا المجال نشير إلى صحيفة إيلاف التي انطلقت في 21 مايو أيار 2001 م.

صدرت صحيفة إيلاف في 2001/5/21م، كأول موقع إخباري، ناشرها ورئيس تحريرها هو الصحفي السعودي عثمان العمير، والذي كان يعمل في المغرب، فكان يتم إعداد وتحرير الجريدة من قبل فريق من الصحفيين المحترفين ومن ذوي الخبرة من مختلف العواصم العربية، وتميزت بسرعتها في نقل الخبر وموضوعيتها.

احتوى موقع إيلاف الإخباري الإلكتروني على عدة أبواب رئيسة تزود المتصفح بكم هائل من الأخبار والموضوعات وتشمل السياسة والاقتصاد والصحة والفن والرياضة، لتكون بذلك أول جريدة عربية مهنية متكاملة تتجاوز مفهوم الصحيفة الورقية وبمزيج من الخدمات الصحفية والتلفزيونية والإذاعية[1].

انطلقت في وقت لاحق جريدة باب الإلكترونية كموقع إخباري شامل في 2001/10/7، لناشرها ومشرفها العام وليد الطوير، وتعدّ من أكثر المواقع الإخبارية ضخامة من حيث محتوياتها ومحاورها المتعددة، والتزمت بالتحديث المستمر، وقد تلقى هذا الموقع الإخباري دعمًا خاصًا من قبل العديد من المستثمرين العرب الذين آمنوا بأهمية الإنترنت وميزاته، تضمن الموقع 61 صفحة موزعة على حوالي 200 تصنيف متنوع[2].

يكون الأسلوب الذي تعمل به هذه المواقع عادة على شكل بوابات أو نوافذ تعرض الأخبار المستحدثة معتمدة في أغلبها على وكالات الأنباء أو مراسلين خاصين بالمواقع، إضافة إلى نشر المقالات الخاصة بالموقع أو الأخبار والموضوعات الصحفية الأخرى[3]، ويلاحظ أن الصحف الإلكترونية تميز نفسها عن المواقع الإخبارية من خلال وجود "الترويسة" التي تتضمن اسم الصحيفة وتاريخ الإصدار، لكن أغلبها لا يشير إلى اسم رئيس التحرير أو الجهة التي تقف وراء الصحيفة.

تحاول المواقع الإخبارية استخدام كل أنماط النشر من الابتكارات والتغيرات المتوفرة لتميزها عن غيرها، ولجذب أعداد أكبر من المتصفحين، علمًا بأن الكثير من هذه المواقع درج على إشراك المتصفح وفتح الحوارات معه أو السماح له بإبداء آرائه فيما ينشر من موضوعات، ولعل بعض الأخبار أو المقالات تحصد مشاركة

---

(1)عبد الأمير الفيصل، **مرجع سابق**، ص212.
(2)عبد الأمير الفيصل، **مرجع سابق**، ص 222.
(3)عبد الرزاق الدليمي، الإعلام الجديد والصحافة الإلكترونية، **مرجع سابق**، ص215.

مئات وربما أكثر من ذلك من القرّاء، كما يحدث في الموقع الإخباري الإلكتروني لقناة الجزيرة[1].

تميز الموقع الإخباري الإلكتروني عن الصحيفة الإلكترونية:

من حيث النشأة: يتميز الموقع الإلكتروني الإخباري عن الصحيفة في طبيعة النشأة فأصل الصحيفة الإلكترونية إصدار ورقي لكن القائمين عليها أنتجوا نسخًا إلكترونية، أما الموقع الإخباري فبيئته الأساسية الإنترنت[2].

زمن التحديث: يتميز الموقع الإخباري عن الصحيفة في زمن تحديث الأخبار، ففي الصحيفة الإلكترونية يرتبط زمن التحديث غالبًا بدورية صدور الصحيفة، أما بالنسبة للموقع الإخباري فهو في صراع مع الزمن لنشر الأخبار حال حدوثها أو حال ورودها من المصادر الموثوقة.

وتعمل المواقع الإخبارية الإلكترونية كذلك على بث الأخبار العاجلة بصورة تجعلها تتفوق على التلفزيون والإذاعة فيما يتعلق بزمن النشر قياسًا إلى زمن حدوث الخبر، لأن أنظمة النشر تتيح لتلك المواقع نشر الخبر بمجرد الانتهاء من كتابته[3].

ينشر الموقع الإلكتروني على الإنترنت الأخبار بصورة مكملة لعمل التلفزيون، ويعرض مزيدًا من التفاصيل عن الأخبار تكون بيئة الإنترنت ومواصفاتها أقدر على تحمله، عكس الخبر التلفزيوني الذي يكون مقتضبًا قدر الإمكان ومحدودًا بزمن معين لا يسمح في الغالب بإيراد التفاصيل، وعلى ذلك فقد يرى المشاهدون خبرًا في التلفزيون، ثم يحيل مذيع النشرة المشاهدين إلى الموقع الإلكتروني الخاص بالقناة لمعرفة المزيد من التفاصيل أو الخلفيات، كما تفعل قناة الجزيرة وقناة العربية، وكذلك الحال بالنسبة للإذاعة فيما يتعلق بالمواقع الإخبارية الخاصة بها، وأوضح مثال على ذلك إذاعة BBC العربية على الإنترنت، التي تحيل في الغالب المستمع إلى موقعها لمعرفة المزيد من التفاصيل عن الخبر[4].

طاقم العمل: يغلب على طاقم العمل في الصحيفة الإلكترونية من الفنيين يتولون رفع محتويات الصحيفة الورقية ونشرها، أما في الموقع الإخباري الإلكتروني فيتسع فريق العمل ليشمل مكونات غرفة الأخبار بما تحويه من رئيس تحرير ومحررين وصحفيين ومدققي لغة ومعلومات وقسم وسائط[5].

## تعريف الموقع الإخباري:

---

(1)عبد الرزاق الدليمي، الإعلام الجديد والصحافة الإلكترونية، **مرجع سابق**، ص215.
(2)شيرين الموسوي، **مرجع سابق**، ص51
(3)عبد الرزاق الدليمي، **الصحافة الإلكترونية والتكنولوجيا الرقمية**، ص68.
(4)عبد الرزاق الدليمي، **الصحافة الإلكترونية والتكنولوجيا الرقمية** ، ص11.
(5)شيرين الموسوي، **مرجع سابق**، ص52.

يلاحظ الندرة في المراجع التي تناولت ظاهرة المواقع الإخبارية، وعلى الرغم من أنها لم تعد حديثة، إلا أن هناك خلطًا بينها وبين الصحافة الإلكترونية، خاصة من حيث التعريف، فغالبية المراجع إما تستخدم التعريف نفسه لوصف ظاهرتَي الصحافة الإلكترونية والمواقع الإخبارية، أو تخلط من حيث المبدأ فتتعامل مع الموقع الإخباري باعتباره صحيفة إلكترونية، وعلى ذلك تتضح الندرة الشديدة في تعريفات المواقع الإخبارية، نرصد ما أمكن الوصول إليه:

1-تعرّف المواقع الإخبارية نفسها على الساحة كمشروع إعلامي متكامل، وتضم هيئة تحرير وشبكة مراسلين، ولديها سياسة وإستراتيجية واضحتان[1].

2- ويعرفه الأطرش:"أحد أشكال الصحافة الإلكترونية، ذو عنوانثابت على الشبكة العنكبوتية، يكون متاحًا لمستخدمي الشبكة بالمجان، أو مقابل الاشتراك، فهو يُقدم الأخبار ويعرض معلومات عن الأحداث الجارية في العالم،معتمدًا على شبكة من المراسلين أو من خلال الاشتراك في وكالات الأنباء، فهويهدف إلى نشر الأخبار، وتحليلها على صفحات الموقع وبشكلٍ دوري، بالإضافة إلىتقديم موضوعات أخرى: اقتصادية، واجتماعية،ورياضية، وثقافية، وفنية، وذلكبإشراف مجموعة من ذوي الاختصاص: الصحفي، والشبكي، ومصممي الوسائطالمُتعددة[2].

## أهمية المواقع الإخبارية:

أحدثت المواقع الإخبارية نقلة مهمة في طبيعة العلاقة بين المتلقي وجمهور وسائل الإعلام، فساهمت في وضعه بصورة تفاصيل محيطه الاجتماعي والسياسي أسرع من أي وقت مضى نظرًا لتوفر خدمة الإنترنت للمواطن العادي، وتزايد عدد المواقع الإخبارية.

وتتمثل أهمية المواقع الإخبارية في العناصر الآتية:

- تدعيم الديمقراطية عبر إتاحة الفرصة للجمهور للنقاش والتعبير عن آرائه وإتاحة الفرصة للتوجهات المختلفة للوصول للجمهور، وإتاحة مساحة الاختيار والتعرض أمام الجمهور عبر العديد من المواقع الإخبارية متنوعة المضامين والأنواع.
- ساهمت في بناء أولويات الجمهور عبر تركيزها على أحداث وقضايا معينة، إلى جانب المشاركة في وضع الأولويات للجهات المسؤولة.

---

(1)عبد الرزاق الدليمي، **الصحافة الإلكترونية والتكنولوجيا الرقمية، مرجع سابق، ص11.**

(2)إياد الأطرش، **معالجة المواقع الإخبارية الإلكترونية لواقع الأقباط في مصر**، رسالة ماجستير غير منشورة، (غزة: جامعة الأزهر، برنامج ماجستير الشرق الأوسط، 2012)، ص12.

- ساهمت في تفعيل الحوار السياسي بين أفراد المجتمع عبر قدرتها على الانتشار والوصول إلى مختلف فئات الجماهير خاصة الشباب.
- ساعدت على تفعيل وإحاطة الجمهور بالقضايا الاجتماعية عبر توظيفها لأدوات التواصل الاجتماعي وإشراك الجمهور في المساهمة بالتعامل مع هذه القضايا.
- تفعيل عمليات مراقبة المجتمع، وإحاطة الجمهور بسرعة بأوجه القصور، ودفعه إلى المشاركة بالرأي والمقترحات في إصلاح السلبيات التي يتم الكشف عنها[1].

## مميزات المواقع الإخبارية:

منحت الطبيعة الخاصة لشبكة الإنترنت المواقع الإخبارية القدرة على التواصل مع الجمهور من خلال استخدام الإمكانات الاتصالية والتفاعلية التي تتيحها الشبكة والتي ساهمت في نقل الرسالة الاتصالية مستفيدة من كل هذه الإمكانات، وأعطتها هذه الميزات.

**وتتميز المواقع الإخبارية بما يأتي:**

**1- الوسائط المتعددة:**

هي حزمة الوسائل الإعلامية الرقمية التي تشمل النص والصورة بأنواعها والصوت والرسوم، ويتم إنتاجها وعرضها وتقديمها في موقع واحد أو مواقع متعددة، وتتفاعل مع بعضها البعض وظيفيًا في إطار نظام مؤسسي يتيح للمتلقي الوصول والتجول والاختيار الحر بجانب المشاركة في بناء المعنى. أتاحت الوسائط المتعددة لوكالات الأنباء والمواقع الإخبارية التغطية بطريقة أكثر حيوية وتفاعلًا.

وقد طرح (ديوز) تعريفين للوسائط:

- عرض لمجموعة من القصص الخبرية على موقع الإنترنت باستخدام اثنين أو أكثر من أشكال وسائل الاتصال، مثل الكلمات المنطوقة والمكتوبة والموسيقى والصور الثابتة والمتحركة والرسوم، بما في ذلك العناصر التفاعلية والفائقة.
- التقديم المتكامل ولكن ليس بالضرورة في وقت واحد لمجموعة من القصص الخبرية من خلال وسائل مختلفة، مثل مجموعة أخبار نيوز نت ونيوز جروب والبريد الإلكتروني والرسائل القصيرة.

---

(1)شيرين الموسوي، **مرجع سابق**، ص 55.

وركز (ديوز) على أن الوسائط المتعددة لها استخدامات تختلف باختلاف نوع الموضوع، فتحرير الوسائط يمكن أن يفسر على أنه تحرير لشكلين منفصلين من وسائل الإعلام (الراديو والتلفزيون) أو الإبلاغ عن الويب باستخدام الطرق التي تسمح بتركيب أشكال وسائل إعلام متعددة.

**2- التحديث المستمر:**

يقصد به تقديم خدمات إخبارية آنية تستهدف إحاطة متصفحيها بالتطورات الحالية في مختلف المجالات، وينطلق عمل الصحف الإلكترونية على تحديث خدماتها الإخبارية بشكل مستمر ومتواصل طوال اليوم من رغبتها في مسايرة الطبيعة الخاصة بالإنترنت التي تعد المباشرة والتحديث أهم سماتها، وتفترض علاقة الوقت بطبيعة المحتوى المقدم من هذه المواقع نشر المعلومات واستكمالها وتحديثها بشكل دائم.

**3- التحكم الفعال:**

يتسم التحكم الفعال بالعمل الإرادي المحكوم بضوابط، والذي يتأثر مباشرة بخبرة المتحكمين المتوازنة، والتي تتميز ببناء غير خطي، بناء تفاعلي، وفي هذا البناء غير الخطي يكون للمستخدمين القدرة على التنقل من موقع إلى موقع وفقًا لأهدافه وإرادته.

**4- الاتصال ذو الاتجاهين:**

يشير إلى القدرة على الاتصال التبادلي بين المواقع الإخبارية والمستخدمين، حيث إن من خصائص الإنترنت التقليدية إمكانية رجع الصدى.

**5- التزامن:**

الاتصال التزامني هو اتصال يتطلب وجود طرفي العملية الاتصالية في الوقت الحقيقي للاتصال حتى يتم تبادل الرسائل الاتصالية بينهما، مثل الاتصال عبر غرف الدردشة، وتشير التزامنية إلى درجة مشاركة المستخدمين في الاتصال والاستجابة التي يتلقونها من الاتصال في نفس الوقت. إن القدر العالي من التفاعلية يتطلب مزيدًا من الاتصال التزامني، مثل ضرورة توفر قسم خاص بالتعليقات يسمح للجمهور بأن يكونوا على اتصال بالواقع ومنتجي النصوص.

**6- اللا تزامنية:**

الاتصال اللا تزامني هو الذي لا يحتم على المرسل والمستقبل التواجد في نفس توقيت الإرسال ليتم الاستقبال لاحقًا، مثل البريد الإلكتروني.

**7- الاختيارية المطلقة:**

حيث إن زوار الإنترنت هم الذين يقومون باختيار نوعية المواد التي يريدون مشاهدتها على الإنترنت.

**8- نقل الحزم:**

يعني أن المعلومات على الشبكة تنتقل في حزم وليس في تدفق خطي، وذلك عبر الإنترنت، فإذا كانت وسائل الاتصال التقليدية تتبع نمطًا خطيًا في تقديم مادتها من خلال المساحة، فإن التدفق في الإنترنت يسير عبر حزم كاملة يمكن استقبالها والخروج منها إلى حزم أخرى.

**9- تعدد خيارات التصفح:**

يشير إلى تحول جديد لوسائل الإعلام والاتصال من توجيه عدد قليل من الرسائل إلى توجيه العديد من الرسائل للجمهور، إضافة إلى أنه أصبح بإمكان الأفراد تلبية حاجاتهم الاتصالية بالاستفادة من خدمات الصحف التي تقدم المواد الصحفية بالطلب، والتي يطلق عليها اسم on newspaper كما يطلق عليها "الصحف الافتراضية"، وهي الصحف التي تتحدد المواد التي تنشرها بناء على الحاجات الاتصالية الخاصة بقرائها[1].

## أسباب استخدام الجمهور للمواقع الإخبارية:

تتعدد أسباب استخدام الجمهور للمواقع انطلاقًا من تعدد خيارات التعرض من ناحية، وميزاتها التي وفرتها طبيعة الإنترنت والوسائط التكنولوجية المتعددة المتوفرة فيها.

وتتلخص أسباب استخدام المواقع الإخبارية بما يأتي:

- إمكانية استخدام الجمهور لهذه المواقع في أي وقت للتعرف على الأخبار.
- الوصول المباشر إلى مصادر المعلومات والأخبار والموضوعات التي يهتم بها الجمهور.
- الحصول على معلومات أكثر تفصيلًا وعمقًا.
- التعرف على وجهات نظر مختلفة.
- التعرض لأخبار وموضوعات متنوعة في مجالات مختلفة.
- ارتفاع مصداقية بعض المواقع مما يزيد من استخدام الجمهور لها.
- إمكانية اختيار المواقع والموضوعات التي يهتم بها المستخدم بالفعل[2].

---

(1) نشوى اللواتي، **تأثير التعرض للمواقع الإخبارية الإلكترونية في تشكيل اتجاهات الجمهور المصري نحو القضايا السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية الآداب، 2011)، ص129-135.

(2) شيرين الموسوي، **مرجع سابق**، ص 61.

# المبحث الثاني

# المواقع الاخبارية الفلسطينية

## ظهور المواقع الإخبارية الفلسطينية:

ظهرت الصحافة الإلكترونية الفلسطينية منذ تدشين صحيفة القدس موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت عام 1995، وقد توالت الصحف الفلسطينية في تدشين مواقع لها على الشبكة. يعتبر موقع شبكة أمين الإعلامية الذي انطلق في آذار 1996م، أول موقع إلكتروني إخباري فلسطيني بامتياز، حيث سبقت الشبكة صحيفة الأيام بعدة أشهر، فحسب سجلها لدى شركة نت ويرك سليوشن فقد بدأت باسمها الحالي بتاريخ 1996/6/8م، كما أن شبكة أمين أول من نظمت دورات للإعلاميين في كيفية التعامل مع الإنترنت، وأطلقت موقعها الإلكتروني الموجود، فضلًا عن أنها تفسح المجال للإعلاميين وصناع القرار لنشر موادهم الإعلامية وأفكارهم.

انطلق موقع المركز الفلسطيني للإعلام www.palestine-info.info، بتاريخ 1997/12/1م، واحتل مكانة متميزة عربيًا وعالميًا، فقد كان يبث بعدة لغات هي: العربية، الفارسية، الأوردية، الروسية، الإنجليزية، الفرنسية، والملاوية، ويركز في مواضيعه على القضية الفلسطينية والمقاومة[1]، وبذلك يعتبر موقع المركز الفلسطيني للإعلام المقرب من حركة المقاومة الإسلامية حماس ثاني المواقع الإخبارية الفلسطينية على الإنترنت بعد شبكة أمين.

اشتدت ذروة المواجهة مع الاحتلال مع دخول انتفاضة الأقصى عام 2000م، ما جعل وسائل الإعلام تتسابق بكل أنواعها إلى نقل الخبر، الأمر الذي انعكس على واقع الصحافة الوليدة بظهور العديد من الإلكترونية، سواء كانت مواقع إلكترونية إخبارية عامة، أو مواقع لصحف مطبوعة، ثم دشنت العديد من المجلات مواقع لها على شبكة الإنترنت[2].

وجدت المواقع الإخبارية الفلسطينية موقعًا متميزًا في الساحة الإعلامية، بالرغم من محدودية الإمكانات التي كانت متوفرة ونقص الخبرات،فأنشئت مواقع إلكترونية بداية للترويج للأجنحة العسكرية لفصائل المقاومة.

---

(1) أمين أبو وردة، **أثر المواقع الإلكترونية الإخبارية الفلسطينية على التوجه والانتماء السياسي-طلبة جامعة النجاح أنموذجًا- (2000-2007)**، بحث غير منشور، (نابلس: جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا، 2008)، ص83.

(2) ماجد تربان، **الإعلام الإلكتروني الفلسطيني**، مرجع سابق، 119.

فكان أول موقع حزبي اتخذ الطابع الإخباري هو موقع كتائب الشهيد عز الدين القسام، والذي أنشئ في أواخر التسعينيات من القرن الماضي[1].

دعمت الظروف وجود مواقع إخبارية متخصصة بأخبار الانتفاضة مثل مواقع: المركز الفلسطيني للإعلام www.palestine-info.info، والبراق www.alpuraq.com، والدرة www.aldurrah.com وغيرها، وتمتاز هذه المواقع بأنها تقدم خدماتها بالمجان، وباقتصارها على الأخبار الفلسطينية في الغالب، وبردود الأفعال على السياسات والجرائم الصهيونية على الأرض، وإبراز التعاطف الدولي والإقليمي مع القضية الفلسطينية، دون نشر أنباء تذكر عن الدول الأخرى إلا ما ندر[2].

أصبحت الساحة الفلسطينية تعج بالمواقع الإلكترونية الإخبارية ولم يعد تداول الأخبار حكرًا على صحيفة أو محطة تلفزيونية أو إذاعة وأصبح بإمكان من يبحث عن خبر أن يجده بعد دقائق من حدوثه، فقد ظهرت في فلسطين صحف إلكترونية بحتة ليس لها إصدار ورقي مثل صحيفة دنيا الوطن، إضافة إلى المحاولات التي برزت في فلسطين لإنشاء مواقع إلكترونية إخبارية، وصحف إلكترونية من قبل بعض الفلسطينيين المقيمين في الخارج[3].

دخل القطاع الخاص بقوة في العام 2004 إلى الصحافة الإلكترونية في فلسطين بعد منح ترخيص من قبل وزارة الإعلام لشبكة فلسطين الإخبارية كأول وكالة فلسطينية خاصة، والتي تبعها بعد ذلك بمدة قصيرة موقع وكالة "معا" الإخبارية، ومع مرور الوقت برز دور الموقعَيْن في متابعة الأحداث، حيث ظهر نوع من المنافسة بين هاتين الوكالتين ووكالة الأنباء الرسمية "وفا"، وتعتمد المحطات المحلية الخاصة، وخاصة المتلفزة، بالأساس حاليًا على شبكة فلسطين الإخبارية ووكالة "معا" لمتابعة الأحداث الجارية، في حين تعتبر وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا" الأهم بالنسبة لهيئة الإذاعة والتلفزيون، والصحف اليومية الورقية، وبالنسبة للسفارات والممثليات الفلسطينية بالخارج[4].

**تنقسم الصحافة الإلكترونية الفلسطينية على شبكة الإنترنت إلى:**

1-القسم الأول: النسخ الإلكترونية من الصحف المطبوعة:وهو ما تستخدمه غالبية الصحف الفلسطينية، من إعادة نشر للنسخ الورقية مع إدخال بعض

---

(1) أمين أبو وردة، **مرجع سابق، ص** 79.

(2) محمود خلوف، **استخدامات الصفوة الفلسطينية للصحافة الإلكترونية لمتابعة الأحداث الجارية والإشباعات المتحققة**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة ديسمبر/ كانون أول 2006)، ص71.

(3) ماجد تربان، **الإعلام الإلكتروني الفلسطيني**، مرجع سابق، ص120.

(4) محمود خلوف، **مرجع سابق**، ص73.

العناصر الجمالية من ناحية التصميم، وأحيانًا تدخل بعض العناصر التفاعلية لجذب الجمهور.

يرى القائمون على الصحف الإلكترونية الفلسطينية أن الهدف منها توفير الجريدة للقراء في حالات الإغلاق بين المدن والقرى الفلسطينية وحالات منع الصحف من الوصول إلى الجماهير، كذلك إطلاع الجمهور الفلسطيني في الخارج على ما يدور في الوطن.

2-القسم الثاني: الصحف الإلكترونية الكاملة:وهي التي لا يوجد لها أصل مطبوع.وهي المواقع الإلكترونية الإخبارية.

## خصائص المواقع الإلكترونية الفلسطينية[1]:

1- لا تختلف المواقع الإخبارية الفلسطينية كثيرًا عن المواقع العربية والدولية من النواحي الفنية والتقنية، لكن الاختلاف يكمن في معالجتها للقضايا على الساحة الفلسطينية، وما يرتبط بها من تداعيات، ولكن بدرجات متفاوتة من موقع إلى آخر.

2- تصنف المواقع الإلكترونية الإخبارية بحسب ملكيتها، وتبعيتها، ومن يتحكم بها، فمنها ما يحمل الصفة الرسمية مثل وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، ومنها ما هو مستقل، أو خاص، مثل شبكة فلسطين الإخبارية، ووكالة معًا الإخبارية، رغم أن نشطاء سياسيين يشككون في صحة استقلال بعض تلك المواقع.

## أهداف المواقع الإخبارية الفلسطينية[2]:

1-شرح معاناة الشعب الفلسطيني ونقل رسالته إلى الداخل والخارج.

2-توضيح تداعيات الظاهرة الإسرائيلية على الوطن العربي.

3-فضح الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني.

4-مواكبة التطورات التكنولوجية والوصول على أكبر عدد ممكن من القراء.

## مميزات المواقع الإخبارية الفلسطينية:

1-إحاطتها ومتابعتها للأحداث الجارية على الساحة الفلسطينية.

---

(1) أمين أبو وردة، **مرجع سابق**، ص87

(2) ثائر تلاحمة، **حراسة البوابة الإعلامية والتفاعلية في المواقع الإخبارية الفلسطينية على شبكة الانترنت**، رسالة ماجستير غير منشورة (عمان: جامعة الشرق الأوسط، 2012)، ص48-50.

2-استضافتها لشخصيات قيادية ومسؤولة لمحاورتها مع الجمهور مع أن هذه الميزة تبرز بشك محدود جدًا.
3-تتطور بشكل سريع وملحوظ وتوفر إمكانات البحث والأرشيف فيها.
4-اهتمامها بالشأن الفلسطيني، مما يعطيها جاذبية، فالجماهير تريد أن تعرف آخر التطورات على الساحة الفلسطينية.
5- لعبت دورًا مهمًا في إبراز الخبر الصحفي الإلكتروني والمعلومة، وجعلتهما ينتشران بسرعة في كل أرجاء المعمورة، وبتكلفة منخفضة.
6- تميزت بسرعة تحديث الخبر ووجود وسائط متعددة مثل مقاطع الصوت والفيديو.
7-سمحت هذه المواقع للكتاب الشباب وغير المعروفين بالكتابة، فأصبحوا ينافسون الصحفيين والكتاب من أصحاب التجارب الطويلة.

معوقات ومشاكل المواقع الإخبارية الفلسطينية:

1-مشكلات تقنية: إذ إن شبكة الاتصالات هي أحد المعوقات الأساسية؛ لكون تزويد الإنترنت في فلسطين يتم عبر شركات إسرائيلية، وهي تحاول دومًا قطعه، وتسبب عائقًا أمام شبكة الإنترنت وتعميمها، إضافة إلى بطء الإنترنت وتصفح المواقع، وعدم إلمام الصحفيين بتقنيات الكمبيوتر والإنترنت.
2-مشكلات اقتصادية: تتمثل في تدني مستوى المعيشة، والظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، مما يقف حجر عثرة أمام التقدم نحو التكنولوجيا، إضافة إلى عدم وجود تمويل.
3-مشكلات سياسية:وتتمثل في الظروف السياسية الراهنة التي انعكست على وضع الصحف الإلكترونية بإغلاق الطرق، والحصار المفروض على بعض المناطق، الذي من شأنه أن يحول دون وصول الصحفي إلى مكان عمله، وهذا يؤثر على مستوى الصحف الإلكترونية، وكذلك انعكاس الوضع السياسي على حياة الصحفيين.
4-مشكلات حزبية: إذ ظهرت مواقع حزبية تتطرق للخبر بحزبية دون مراعاة الموضوعية والدقة، وأحيانا تعمل هذه المواقع على تخريب المعلومات بما يتلاءم مع مصلحتها.
5-قرصنة المعلومات: وهي مشكلة كبيرة تواجهها هذه المواقع، ويرى بعض المتخصصين أن المواقع الإلكترونية هي نسخ كربونية عن بعضها البعض، إضافة إلى سرقة الأخبار والمعلومات دون ذكر المصدر.
6-مهنية: وتتمثل في عدم وجود مراسلين متخصصين للصحف الإلكترونية، وعدم وجود صحفيين إلكترونيين.

7-غياب الرقابة:لا توجد في فلسطين جهة مسؤولة لمراقبة المواقع الإخبارية الإلكترونية وتكتفي وزارة الاتصالات الفلسطينية بفرض الرقابة الإدارية على المواقع الحكومية فقط، كما أن الهيئة الفلسطينية الوطنية لمسميات الإنترنت لا تقوم بأي رقابة رسمية إلا على المواقع المسجلة ضمن المجال الفلسطينيPS.[1]

وقد شهدت السنوات الأخيرة ميلاد العديد من المواقع الإخبارية على الإنترنت، منها ما يتبع جهات سياسية معينة أو مقربًا من جهات بعينها، ومنها ما هو مستقل، ولكن يتبين من ناحية صياغة الخبر تراجع جودةالصياغة الإخبارية من ناحية اللغة والمضمون وذلك بسبب غياب التحرير الصحفي السليم، فقد انعدمت جزئيًا مصداقية الكثير من المواقع بسبب طغيان الإعلام الموجه وانتشار المدونات المجانية، الأمر الذي انعكس سلبًا على نظرة الباحثين والسياسيين نحو بعض المواقع وقلل من حضورها العلمي والمهني[2].

وما زالت المواقع الإخبارية شكلًا وبتطبيق المعايير العلمية؛ متوسطة القوة من حيث التصميم، رغم خروجها من التصميم التقليدي وتوفير الخدمات التفاعلية، واللافت أن عددًا كبيرًا من هذه المواقع يغفل خدمات تفاعلية مهمة تسهم في تسهيل عملية التصفح، واللافت أن عددًا كبيرًا منها لا يوفر لا نسخة خفيفة، ولا خريطة موقع، يضاف إلى ذلك ضعفها من حيث الكمّ (عدد المواد المنشورة يوميًا)[3].

## استخدامات المواقع الإخبارية الفلسطينية:

تتعدد استخدامات المواقع الإلكترونية الإخبارية انطلاقا من الهدف من إنشائها، وهوية القائمين عليها، وتوجهاتهم السياسية والفكرية، والجهات الممولة، مما أوجد أشكالا متعددة من تلك المواقع سواء الإخبارية الصرفة، أو التي تميل إلى العمل الحزبي الخالص، دون أي التزامات مهنية أو موضوعية.

حقق ميلاد المواقع الإلكترونية الفلسطينية قفزة نوعية في الساحة الفلسطينية، بعد أن أصبحت المواقع الإسرائيلية الإلكترونية المصدر الأساس والسريع الذي كان يتبع صحيفة يديعوت (ArabYnet) للأنباء والأخبار السريعة، وينشر باللغة العربية، مع الجزم بأن غالبية مستخدمي الإنترنت كانوا يعتمدون عليها، الأمر الذي جعل المواقع العربية تهب لتحتل مكانها، فانتشرت المواقع الإلكترونية العربية والفلسطينية بعد ذلك[4]. كان من الصعب الحصول على المعلومات لولا المواقع الإخبارية،

---

(1) ماجد تربان، **الإعلام الإلكتروني الفلسطيني**، مرجع سابق، ص133-134.
(2) أمين أبو وردة، **مرجع سابق**، ص85.
(3) محمود خلوف، أستاذ الإعلام في جامعة بيرزيت، **مقابلة عبر البريد الإلكتروني**، مايو 2015م.
(4) أمين أبو وردة، **مرجع سابق**، ص85.

خاصة في ظل الحصار، ويمكن القول إن الفلسطينيين استفادوا إلى حد كبير في استثمار المواقع الإخبارية للحد الذي جعلهم يتصدون للحرب الإلكترونية مع العدو، وربما فاقوهم في هذا الأمر، هناك حرب إلكترونية، وما تزال، استطاع الفلسطينيون المتنورون المتخصصون في هذه المواقع أن يهزموا كثيرًا من هذه المواقع ودحض الرواية الإسرائيلية[1]، وقد واكب الفلسطينيون التطور العلمي في مجال الإنترنت والمواقع الإخبارية التي انبثقت عنه، ليس كردة فعل على المواقع الإلكترونية الإسرائيلية، واستخدمت كخطط دفاعية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وخاصة خلال سنوات الانتفاضة، والتي كانت مسرحًا للهجوم والدفاع، وهذا يعطي انطباعًا مفاده أن ميلاد المواقع الفلسطينية الإلكترونية كان مواكبًة للتطورات العالمية من جهة، ورد فعل على الهجمة الإسرائيلية الإعلامية التي كادت أن تغير الروايات الحقيقية على الأرض، من جهة ثانية[2].

وعملت المواقع الإلكترونية على نشر الأخبار المتعلقة بالاحتلال، وصمود الشعب الفلسطيني، والتأكيد على حقوقه المشروعة، كما عملت على تعبئة الجماهير ضد القوى السياسية المناوئة لاتجاهات تلك المواقع، وتم تجنيد المواقع في كثير من الأحيان للنيل من الأطراف المخالفة لها، وافتقدت إلى الموضوعية والمصداقية في كثير من الأحيان[3].أبدت غالبية من الجمهور الفلسطيني اعتمادها على المواقع الإخبارية في الحصول على الأخبار، وذلك وفقًا لاستطلاع أجرته وكالة معًا لمتابعيها في 2007/12/14، شارك فيه نحو (12540) مشاركًا ومشاركة، والذي تمثل بنسبة 65%، فيما أشار 22% أنهم يعتمدون في الحصول على الأخبار على المحطات المتلفزة[4].

ويُعزى ذلك إلى الطفرة المعلوماتية التي وفرتها تلك المواقع الإلكترونية الفلسطينية في فترة الاقتتال الداخلي، ومواكبتها الأحداث على مدار الساعة بالصورة، والصوت، والكلمة، مما جعلها تستحوذ على القسم الأكبر من الجمهور الباحث عن المعلومة.

وأصبحت المواقع الإخبارية الفلسطينية تتفوق على غيرها من وسائل الإعلام الأخرى، من حيث كونها مصدرا للأخبار وبخاصة للشباب والطلاب والنخب، أما بخصوص سبب اختيار الفرد للمواقع الإخبارية الإلكترونية، فهذا يرجع إلى قوة الموقع وموضوعيته أولًا، ثم إلى الانتماء التنظيمي للفرد، وتوافق الموقع معهفي هذا

---

(1) حسين أبو شنب، عميد كلية الاتصال والإعلام في جامعة غزة، **مقابلة في مكتبه**، مايو 2015.
(2) أمين أبو وردة، **مرجع سابق**، ص85.
(3) فريد أبو ضهير، أستاذ الإعلام في جامعة النجاح، **مقابلة عبر البريد الإلكتروني**، مايو 2015.
(4) أمين أبو وردة، **مرجع سابق**، ص91-97.

الجانب، وهذا يتعزز يوميًا في ظل الثورة التقنية التي غزت العالم، بما فيه فلسطين، في المجال الإلكتروني.

برعت المواقع الإلكترونية الفلسطينية في إطلاع الجمهور على تفاصيل الحياة اليومية أكثر من براعتها في معالجة القضايا الإستراتيجية، وأكثرت من التعمق في القضايا والأحداث. ولكن يجب أن ننتبه إلى أن نشر الأحداث اليومية يبقى مسألة انتقائية من جهة، ومسألة رؤية المؤسسة الإعلامية من جهة أخرى. وهذا يعني أن المواقع الفلسطينية، كغيرها من المواقع، تركز على جوانب وأمور، وتغفل عن أمور أخرى. ولذلك أسباب كثيرة، منها الخوف، ومنها ميول الصحفي، ومنها سياسة المؤسسة. والأدهى من ذلك والأمرّ هو أسلوب صياغتها للخبر، بحيث يتم حرف الخبر في كثير من الأحيان لكي يتطابق مع اتجاهات المؤسسة الإعلامية. وهذا بالطبع لا يختلف كثيرا عن الإعلام التقليدي[1].

ويمكن ضم الصحافة الإلكترونية الفلسطينية سواء كانت صفحات لصحف مطبوعة أو مواقع إلكترونية خالصة إلى النسخ "الصماء" للوسيط التقليدي، ويُعزى ذلك لافتقار هذه المواقع إلى الإمكانات التي تتيحها صفحات الويب، لكن هذا لا يضعها في وضع ضعيف إلى هذا الحد، بل يمكن النظر إلى ذلك من باب التصويب والنقد البناء من أجل الارتقاء بما هو موجود.

وشهدت المواقع الإخبارية الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى، حربًا شرسة مع الاحتلال، حتى باتت ساحة صراع إعلامي، وأخذ الصراع يتزايد بوتيرة حادة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتنوع ما بين الرسائل الإلكترونية المكثفة والصور ومقاطع الفيديو، وأفرزت وقائع الانتفاضة مزيدًا من المواقع الإخبارية إلى جانب المواقع الحكومية التي تنشط ضد الإعلام الإسرائيلي. سجلت المواقع الإخبارية الفلسطينية خلال أحداث الانقسام الفلسطيني عام 2007، حضورًا في ظل الاستقطاب السياسي الفلسطيني الحاد، من خلال تبني مواقف وروايات طرف ضد آخر، مما جعلها عرضة للنقد والتجريح[2].

عمّقت وسائل الإعلام الفلسطيني الفصائلي الصراع السياسي والانقسام بين أبناء الشعب الفلسطيني، بدلًا من أن تعزز الوحدة وتنقي النفوس، وساعد الإعلام الإلكتروني في استشراء حالة الانقسام من خلال نشره الأخبار المثيرة للفتن، وخلق القصص الوهمية عن الشخصيات الفلسطينية، بالإضافة إلى فتح المجال للجميع للإدلاء برأيه عبر التعليقات على الأخبار[3].

---

(1) فريد أبو ضهير، أستاذ الإعلام في جامعة النجاح، **مقابلة عبر البريد الإلكتروني**.

(2) أمين أبو وردة، **مرجع سابق**، ص 85.

(3) منال جراد، **معالجة المواقع الإخبارية لحركتي فتح وحماس لأزمة الانقسام السياسي** "دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، (غزة: جامعة الأزهر- كلية الآداب والدراسات

عكست المواقع الإخبارية الإلكترونية الفلسطينية الواقع وما فيه من تناقضات فصائلية وخلافات وتجاذبات فبدأ كل من الاتجاهين، في تبادل الاتهامات والتشكيك في شرعية وجود كليهما[1].

لكن المواقع الإخبارية الفلسطينية تعيش أزمة أخلاقية، وحالة انحدار قيمية بعيدة عن الحيادية والموضوعية، ولا يمكن وضع جميع المواقع في سلة واحدة، حيث توجد مواقع إخبارية تقترب كثيرًا من قيم الموضوعية والنزاهة المهنية والأخلاقية، وتنأى بنفسها عن السقوط في محاذير الفتنة، وشراك المناكفات السياسية والحزبية، بينما ظل بعض المواقع يتسم بالبعد عن الحيادية، والنزاهة، والبحث عن الحقيقية بكافة تجلياتها. أما فيما يتعلق بمضمون هذه المواقع فقد كانت، قبيل أحداث الاشتباكات المسلحة بين حركتي فتح وحماس في عام 2007، والتي انتهت بالانقسام وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة، تركز وبشكل لافت للنظر على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وغلب الهم السياسي على هذه المواقع، وتطور المضمون سريعًا من حيث شكل المادة الإعلامية، فلم يقتصر على الخبر، بل ظهرت القصة الصحفية، والتحقيقات، والآراء، وأصبح للصورة مكانة كبيرة، وكان هناك غياب للقضايا الاجتماعية والثقافية، كان هذا في السنوات الأولى من انتفاضة الأقصى، لكنه تراجع قبيل إجراء الانتخابات المحلية والتشريعية في عام (2006) وما تبعه من سنوات، بسبب إقحام تلك المواقع نفسها في الخلافات الداخلية[2].

كان الإعلام طرفا في توتير الشارع الفلسطيني، ووصول كثير من الناس، وبخاصة الشباب، إلى نتائج خطأ، منها مثلًا أن المفاوضات والمقاومة لن تؤديا إلى نتيجة. وأن الفصائل الفلسطينية كلها في سلة واحدة، ولا تريد مصلحة الشعب الفلسطيني، وأن ما يحدث لا يهمنا، ولنترك تلك الفصائل تتصارع "من أجل الكراسي"، وكأن ما يحدث إنما يحدث في عالم آخر، وليس في بلادنا.

ونشأت أجيال بعد الانقسام، وبسبب تجييش الإعلام الفلسطيني، لديها غربة شعورية عن الواقع وعن القضية. وفي الضفة انصب اهتمام الناس على المصالح الاقتصادية والهموم اليومية للحياة، وتراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية، وتراجعت

---

والبحث العلمي برنامج دراسات الشرق الأوسط، 2013)، ص43، نقلا عن غازي حمد، ندوة سياسية نظمتها لجنة الثقافة والإعلام في جبهة النضال الشعبي الفلسطيني بعنوان دور الإعلاميين المثقفين في الحوار واستعادة الوحدة الوطنية، مركز المسحال الثقافي 2008/6/22).

(1) خالد معالي، **أثر الصحافة الإلكترونية على التنمية السياسية الفلسطينية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)**، رسالة ماجستير غير منشورة، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2008)، ص77.

(2) أمين أبو وردة، **مرجع سابق**، ص 87.

مستويات الأخلاق والاهتمامات، وانتشرت مظاهر سلبية تشير إلى تفسخ النسيج الاجتماعي إلى حد كبير[1].

وساهم تورط بعض المواقع الإخبارية في ممارسة التحريض العلني للعنف، وإثارة النزعات الفصائلية بصورة تلقائية في إخراج هذه المواقع من سياق المهنة وأخلاقياتها، وأصبحت مجرد أبواق لتلك الفصائل، علمًا بأن وسائل الإعلام والصحفيين والكتاب الذين حافظوا على درجة معقولة من الموضوعية والمهنية التي تقتضي القيام بدورهم الحقيقي في نقل الآراء والمعلومات للرأي العام بشكل متوازن، ودون تحريض كانت قليلة جدًا، فقد رسخت هذه المواقع ثقافة انقسامية لا تقبل الآخر، ولكنها ليست هي التي أنتجتها، فإن هذه الثقافة كانت نتاجًا طبيعيًا لواقع ممزق ونظرة فصائلية ضيقة، وهي تعبير عما آل إليه بؤس الأمور في فلسطين[2].

ولا يوجد التزام تام بأخلاقيات الإعلام، ولكن بشكل نسبي، لم تلتزم المواقع الإخبارية بالأخلاقيات، مثال على ذلك: أولًا، تقوم المواقع بنشر ردود فعل على تصريحات للخصم، دون الإشارة إلى التصريح نفسه. ثانيًا، لا تنشر المواقع الإخبارية أخبار الطرف الآخر. ثالثًا، تنشر المواقع الإخبارية أخبار الطرف الآخر التي تصب لصالح الجهة التي يمثلها الموقع. رابعًا، تنشر المواقع الإخبارية تصريحات الطرف الذي تمثله حول حدث ما، وتحذف، أو تغفل، أو لا تبحث عن تصريحات الطرف الآخر، وهكذا. وهذه الأمور نتيجة لبحث قمت به قبل عدة أشهر، الأمر الذي يعني عدم التزامها بأبسط قواعد الأخلاقيات الإعلامية.

ولا تمارس المواقع الإخبارية الفلسطينية مسؤوليتها الاجتماعية، لأنها تمارس مسؤوليتها وفق رؤية الجهة السياسية التي تمثلها، المسؤولية الاجتماعية هي البحث عن هموم الجماهير، واهتماماتهم، والتجرد في ذلك. أما أن تبحث عن هموم الجماهير وفق رؤية القوى السياسية، فهذا يعني تزييف الإرادة الجمهور، وانحرافًا عن المسؤولية الاجتماعية التي يجب أن تضطلع بها[3].

وقد أدى الإعلام دورًا سلبيًا إلى حدٍّ كبير، وهذا يدفع للقول إن المواقع الإخبارية ليس لها ضابط، وليست لها قواعد، وإنما هي لكل فرد يقول ما يشاء ودون مسؤولية، لذا لا بد من توفير المسؤولية الإعلامية والوطنية قبل الاستخدام.

وقد بينت دراسة سابقة للباحث د.حسين أبو شنب حول دور الإعلام في تعزيز السلم في المجتمع الفلسطيني، أن أكثر الناس اعتداء على السلم الأهلي هم الناطقون

---

(1) فريد أبو ضهير، **أستاذ الإعلام في جامعة النجاح، مقابلة عبر البريد الإلكتروني.**
(2) منال جراد، **مرجع سابق**، ص45.
(3) فريد أبو ضهير، **أستاذ الإعلام في جامعة النجاح**، مرجع سابق.

الإعلاميون، والمزودون لهم بالمعلومات لأن هناك مباراة في صوغ المفردات والادعاء بالعلم وثرت الأجواء في المجتمع الفلسطيني[1].

هذا الواقع دفع الصفوة إلى متابعة المواقع الإخبارية الفلسطينية المستقلة بشكل أكبر من الحزبية، حسب دراسة للباحث ماجد تربان، الذي علل ارتفاع نسبة استخدام الصفوة عينة دراسته للصحف اليومية والمواقع الإخبارية، المستقلة بأنه مؤشر على رفض الصفوة الفلسطينية لحالة الانقسام الفلسطيني التي أثرت على الإعلام الفلسطيني، وجعلت جزءا كبيرا منه يعرض للأخبار بصورة حزبية، وأحيانا يشوبها القذف والتشهير والسب العلني دون وجود أدلة؛ مما جعل المبحوثين يتجهون لحالة الاستقلال والرغبة في الحصول على المعلومة من طرف ثالث بعيدا عن التراشق الإعلامي الذي تشهده الساحة الإعلامية الفلسطينية وخصوصا بين إعلام الفصيلين المنقسمين فتح وحماس.

وأوصى تربان في دراسته بضرورة اهتمام الصحف والمواقع الإخبارية الفلسطينية بتناول الموضوعات والقضايا المختلفة بنوع من المسؤولية، والبعد عن حالة التراشق الإعلامي الذي ينفر المستخدمين من متابعتها، وكذلك ضرورة التزام الصحف الفلسطينية بمواثيق الشرف الإعلامية في ضوء حالة الانقسام، وتدعيم معالجتها الإخبارية للموضوعات المهمة التي تمس المصالح الفلسطينية بطرح وجهات النظر المختلفة وعدم تناول الموضوعات في إطار المصلحة الحزبية الضيقة.

ويضاف إلى ذلك، ضرورة إقرار ميثاق شرف لوسائل الإعلام كافة يكون ملزمًا بعدم المساس بالمصلحة الوطنية العليا، وبلورة رؤى تحدد مصطلحات الإعلام الإلكتروني، ودعوة وسائل الإعلام الفصائلية وتحديدًا التابعة لحركتي فتح وحماس إلى التزام الموضوعية، وتغليب الجوانب المهنية في نشر أخبارها وتقاريرها، وتبرز أهمية توظيف كوادر مدربة في المواقع الإلكترونية الإخبارية والاهتمام بشكل أكبر بكل القضايا التي تهم المواطن وليس فقط القضايا السياسية[2].

## أبرز المواقع الإخبارية الفلسطينية:

**1-** وكالة الأنباء الفلسطينية وفا[3]: تطبيقًا للقرار الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاستثنائية المنعقدة في القاهرة في نيسان/ أبريل عام

---

(1) حسين أبو شنب، **عميد كلية الاتصال والإعلام في جامعة غزة**، مرجع سابق.

(2) ماجد تربان، استخدامات الصفوة الفلسطينية للصحف المطبوعة والإلكترونية والإشباعات المتحققة، **بحث غير منشور**، غزة، جامعة الأقصى بدون سنة نشر، ص 34-36.

(3) وكالة الأنباء الفلسطينية وفا

http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=receive_page&id=16

1972، صدر قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بإنشاء وكالة الأنباء الفلسطينية 'وفا'، بتاريخ 1972/6/5، كهيئة مستقلة مرتبطة هيكليًا وسياسيًا وإداريًا برئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة، لتتولى مهمة التعبئة الإعلامية والتصدي ومواجهة الدعاية المعادية، ولتكون منبرًا مستقلًا يتولى نقل الأحداث الوطنية بعيدًا عن أي وصاية أو تبعية.

**2-** وكالة معًا[1]: تعرّف نفسها بأنها جزء متمم "لشبكة معا"،وهي مؤسسة إعلامية غير ربحية تأسست عام 2002 بهدف تعزيز الإعلام المستقل في فلسطين، وإقامة علاقات بين وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية، وكذلك تعزيز حرية الكلمة والتعددية في التغطية الإعلامية كعناصر محورية لتعزيز مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتركز الوكالة على الخبر الفلسطيني إضافة إلى الاهتمام بالشأن الإسرائيلي، وقد حظيت باهتمام واسع نظرًا لنقلها مترجمات عن الصحف العبرية تهم الرأي العام الفلسطيني.

**3-** دنيا الوطن[2]:تأسستعام 2003 كأول صحيفة إلكترونية فلسطينية تهتم بالشأن الفلسطيني وتواكب الأحداث المحلية والعربية والعالمية. استطاعت منذ نشأتها الوصول إلى الصدارة من خلال تركيزها على القضايا التي تهم القارئ الفلسطيني وإتاحتها مساحة من الرأي والتعبيرالحر، وتركز الصحيفة على الغريب والمثير وغير المألوف من الأخبار، وهي تنشر الأخبار السياسية والمحلية كما تركّز على أخبار الفن وعناوين الإثارة وهي الأولى من حيث المتابعة فلسطينيًا وفقًا لعداد ألكسا.

**4-** وكالة صفا[3]: يتمحور نطاق عمل الوكالة في فضح جرائم الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني كأولوية وطنية وإعلامية، كما تقوم على إبراز إنجازات ونجاحات وإسهاما تحياة الشعب الفلسطيني، وإبراز تعدديته البناءة من خلال تغطية تحظى باحترام كافة الأطراف والآراء والمواقف، بعيدةً كل البعد عن التجريح و القذف بحق الأفراد أو المؤسسات أو الهيئات، والوكالة تركز بشكل كبير على نقل الصور ولديها اهتمام بالتقارير الصحفية وهي مقربة من حركة حماس.

---

(1) موقع وكالة معًا http://www.maannews.net/About.aspx، تاريخ الزيارة، سبتمبر 2015.

(2) موقع دنيا الوطن http://www.alwatanvoice.com/about، تاريخ الزيارة، سبتمبر 2015.

(3) موقع وكالة صفا http://safa.ps/page، تاريخ الزيارة، سبتمبر 2015.

5- وكالة فلسطين اليوم[1]: موقع إخباري تأسس أواخر عام 2003 ليواكب الحدث لحظة بلحظة من خلال تقدم التقارير والتحاليل المكتوبة والمصورة ويعمل عليها فريق من الصحفيين المخضرمين، وهو مقرب من حركة الجهاد الإسلامي، ويعمل فيه طاقم تحرير متكامل، ويركز على الخبر الفلسطيني فقط.

6- وكالة سما[2]: وكالة أنباء فلسطينية مستقلة انطلق موقعها الإلكتروني في 29 يناير 2005 وتصدر عن مؤسسة "براق" للإنتاج الإعلامي المرخصة منالسلطة الوطنية الفلسطينية، تهتم بالشأنين الفلسطيني والإسرائيلي وتقاطعاتهما العربية والإسلامية والدولية، مستهدفة فتح آفاق جديدة ومتعددة لفهم الظاهرة الإسرائيلية عبر رؤيةتحليلية موضوعية تقدم للقارئ والباحث صورة حقيقية وشاملة عن الأوضاع والتفاعلاتالإسرائيلية والفلسطينية المختلفة، وتحظى الوكالة بمتابعة متميزة نظرًا لتركيزها على ما يهم الرأي العام من مترجمات الصحف العبرية.

7- موقع فلسطين الآن[3]: يهتم بتغطية جميع الأحداث والموضوعات الفلسطينية، إضافة إلى أهم الأحداث العربية والدولية، وهو مقرب من حركة حماس .

8- موقع أمد[4]: هو موقع إخباري يهدف نقل الخبر الفلسطيني، مع بعض التركيز على الخبر العربي المهم، وهو مقرب من حركة فتح وتأسس عام 2007.

---

(1) موقع فلسطين اليوم http://paltoday.ps/ar/ تاريخ الزيارة، سبتمبر 2015.

(2) موقع ومالة سما http://www.samanews.com/ar/، تاريخ الزيارة، سبتمبر 2015.

(3) موقع فلسطين الآن http://www.amad.ps/ar/?Action=ConstPage&ID=3، تاريخ الزيارة سبتمبر 2015.

(4) موقع أمد http://www.amad.ps/ar/?Action=ConstPage&ID=3، تاريخ الزيارة، سبتمبر 2015.

# الفصل الثالث

# أخلاقيات الصحافة

## المبحث الأول: أخلاقيات الصحافة

- ☒ تعريف الأخلاقيات
- ☒ نشأة مواثيق الشرف الصحفي
- ☒ أهمية دراسة أخلاقيات الإعلام
- ☒ أنواع مواثيق الشرف الصحفي
- ☒ مجالس الصحافة
- ☒ مواثيق الشرف الصحفي في العالم العربي
- ☒ الصحافة الإلكترونية وأخلاقيات المهنة
- ☒ المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام
- ☒ المعايير الأخلاقية للعمل الصحفي

## المبحث الثاني: النظم والمواثيق الضابطة للعمل الصحفي في فلسطين

- ☒ النظم والمواثيق الضابطة للعمل الإعلامي في فلسطين

# المبحث الأول أخلاقيات الصحافة

## مقدمة:

ترجع جذور التفكير الأخلاقي إلى حكيم الصين العظيم "كونفوشيوس" (551-479 ق.م.)؛ الذي اعتمد فكره الأخلاقي على عنصر المواءمة مع آداب المجتمع، فالممارسات تعبر عن الفضائل إذا كانت تُؤدَّى بشكل ملائم متوافق مع آداب المجتمع، اعتُبر السفسطائيون بأنهم رواد علم الأخلاق، واهتموا بدراسة وضع الإنسان في الكون؛ وقالوا إن الإنسان أصل الأشياء جميعًا، وامتدت هذه النظرية حتى شملت الأخلاق والسياسة، وإذا كانت الحقائق نسبية متغيرة فإن القيم والمبادئ في مجال الأخلاق متغيرة بتغير الزمان والمكان وباختلاف الظروف.

يعود الفضل إلى الحكيم اليوناني سقراط (470-399 ق.م) باعتباره مؤسس علم الأخلاق Ethics، والذي رأى أن الفضيلة علم والرذيلة جهل، فالفضيلة في رأيه صورة من صور المعرفة، وإذا كانت الفضيلة لدى السفسطائيين ذاتية ونسبية فإنها لديه موضوعية ومطلقة، ففلسفة الأخلاق عنده تسعى إلى فهم المبادئ الأخلاقية الأولى التي تظل ثابتة مهما تغيرت الظروف وتباينت المجتمعات، وهي تسعى إلى الوصول إلى المبادئ المطلقة التي يقيم عليها أي مجتمع بشري أخلاقياته[1].

## تعريف الأخلاق:

جاءت كلمة "خُلُق" بمعنى السجية، وقال رسول الله ﷺ في الحديث الشريف:"ليس شيئًا عند الله أثقل من حسن الخلق"، والخُلُق _بضم الخاء واللام_ هو الدين والطبع والسجية، وهو صورة الإنسان الباطنة وهي نفسه، وأوصافها ومعانيها المختصة بها بمنزلة الخلق لصورته الظاهرة وأوصافها ومعانيها، ولها أوصاف حسنة وقبيحة، والجمع خُلقان وأخلاق.

الأخلاق جمع خلق؛ وهيتدل على الصفات الطبيعية في خلق الإنسان من هيئة مستحبة ومتناسقة أو غير ذلك، وانعكاسها على سلوك الفرد وعاداته واتجاهاته

---

(1) حسن عماد مكاوي، **أخلاقيات العمل الإعلامي دراسة مقارنة**، ط1، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1994)، من ص33-ص38.

كالتدين والاستقامة والسلوك[1]، وهي مجموعة من المبادئ الأخلاقية، وهي قانون غير مكتوب في كثير من الأحيان؛ وتعمل على توجيه سلوك الأفراد[2].

عرّف السيد بخيت الأخلاقيات بأنها مجموعة من المبادئ والقيم ومعايير الجماعة للسلوك المقبول؛ وهي مشتقة من العادات والأعراف الموجودة في مجتمع ما، وكلمة ethics مشتقة من الأصل اللاتيني etho وتعني الشخصية القويمة أو ما يجب أن تكون عليه الشخصية السوية وكيفية اكتسابها، وكلمة المبادئ الأخلاقية أو قواعد السلوك الأخلاقي Morality مشتقة من الأصل اللاتيني Mores بمعنى العرف أو العادات، وتشير إلى الطريقة التي يتصرف بها الناس، وعامة تتعاطى الأخلاقيات مع الأسس الفلسفية لصناعة القرار والاختيار من بين عدة بدائل تحتمل الصواب والخطأ في أمور معنوية وإنسانية[3]، أما أخلاقيات المهنة فهي مجموعة القواعد والأسس التي يجب على المهني التمسك بها والعمل بمقتضاها ليكون ناجحًا في تعامله مع الناس، ناجحًا في مهنته، ما دام قادرًا على اكتساب ثقة زبائنه وزملائه ورؤسائه[4].

## مفهوم أخلاقيات الإعلام:

رغم صعوبة وضع تعريف جامع لمفهوم أخلاقيات العمل الإعلامي ربما لارتباطه بطبيعة كل مجتمع وظروف العمل الصحفي فيه، إلا أنه بالإمكان رصد مجموعة من التعريفات وإيجاد مؤشرات مشتركة بينها لا تخلو أخلاقيات العمل الإعلامي لأي مجتمع منها:

1-تعريف جورج صدقة:"الأخلاق الإعلامية هي مجموعة قيم ومبادئ خلقية وسلوكية يلتزم بها الصحفي أثناء ممارسة عمله، وكذلك تلتزم بها المؤسسة الإعلامية، تتمثل هذه الأخلاق في قيم عامة وتقاليد وتصرفات،بعضها عام ومشترك كقيم الصدق والنزاهة والتوازن، وبعضها خاص بالمجتمعات أو بالمؤسسات، وقد باتت هذه المبادئ متجسدة في تشريعات إعلامية أو مواثيق

---

(1) ابن منظور، **لسان العرب**، نسخة جديدة مصححة اعتنى بها أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، الجزء السابع، بيروت، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، مؤسسة التاريخ العربي، ط3، 1999م.

(2) جين فوريمان، ترجمة محمد صفوت حسن، **أخلاقيات الصحافة**، الطبعة العربية الأولى، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2012)، ص46.

(3) السيد بخيت، **الإنترنت وسيلة اتصال جديدة الجوانب الإعلامية والصحفية والتعليمية والقانونية**، بدون طبعة (العين: دار الكتاب الجامعي، 2004)، ص391.

(4) محمد عبد الغني، **أخلاقيات المهنة**، ط1 (عمان: مكتبة الرسالة الحديثة، 1986)، ص 16-17.

شرف مكتوبة أقرتها اتحادات صحفيين أو مؤسسات إعلامية أو هيئات نقابية"[1].

2-تعريف كوهين وإليوت:"فرع من الأخلاقيات المهنية يتناول المشكلات المتعلقة بسلوك المندوبين والمحررين والمصورين الفوتوغرافيين والمنتجين وجميع المهنيين الذين يعملون في إنتاج الأخبار وتوزيعها".

3- تعريف سليمان صالح:"منظومة من المبادئ والمعايير التي تستهدف ترشيد سلوك الإعلاميين خلال قيامهم بتغطية الأحداث، وتوجيههم لاتخاذ القرارات التي تتناسب مع الوظيفة العامة للمؤسسات الإعلامية ودورها في المجتمع، وضمان الوفاء بحقوق الجمهور في المعرفة وإدارة المناقشة الحرة مع التقليل إلى أقصى حد من الأضرار التي يمكن أن تلحق بالجمهور أو الأفراد أو المصادر، وضمان حماية كرامة المهنة ونزاهة الصحفيين"[2].

3-تعريف هوسمان:"ذلك الفرع من الفلسفة الذي يتناول المسائل المتعلقة بالصواب والخطأ والخير والشر"، ووفق هذا التعريف يكون مفهوم الأخلاقيات متسقًا مع السلوكيات الصحيحة والخيرة"، كما عرّفه مارون ريتش بأنه:"دراسة الاختيارات المعنوية، ماذا يجب أن نفعل؟"[3].

4- تعريف محمد حجاب:"مجموعة المعايير والقيم المرتبطة بمهنة الصحافة والتي يلتزم بها الصحفيون في عملهم أثناء استقاء الأنباء ونشرها والتعليق عليها، وفي طرحهم آراءهم، وفي قيامهم بوظائف الصحافة المختلفة، ولقد كان وضع دليل يتضمن هذه المعايير والأخلاقيات أو ميثاق شرف ضرورة يفرضها تطور الصحافة الحديثة، واختلال تدفق الأنباء في العالم المعاصر، وزيادة الاحتكار والتركيز، وغيرها من القضايا[4].

ويعرّف أيضًا: "إنه الميدانالمفضل للتردد وللقرار، أي ماذا نقررأمامقضية ما، وأيموقف نتخذ، القرار هنايكون أخلاقيًّا بقدر ما يسعىإلىالابتعاد عن اعتباطية الغرائزوالأهواءأو أن يكون غير أخلاقي. إن التطلعإلى تصرفحكيم انطلاقًا من

---

(1) جورج صدقة، **الأخلاق الإعلامية بين المبادئ والواقع**، ط1، (بيروت: برنامجدعمالأبحاثالعلميةفيالجامعةاللبنانية ، 2008)، ص14.

(2) سليمان صالح، **أخلاقيات الإعلام**، ط2 (القاهرة: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2005)، ص79.

(3) مناور الراجحي، المسؤوليات الأخلاقية والقانونية للمحررين البرلمانيين في الصحافة الكويتية من منظور القائم بالاتصال، **دراسة منشورة**، (الكويت، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الرابعة والثلاثون، 2014)، ص18.

(4) محمد حجاب، **المعجم الإعلامي**،ص34.

القيمالسائدة هو ما يعرف اجتماعيًّا بالتصرف الأخلاقي، والبعض يحدد "الاتيك"éthique انطلاقًا من الخير العام في سلم القيم"[1].

ظهر عدد كبير من الكتب والمنشورات، لاسيما ابتداءً من التسعينيات، تعالج موضوع أخلاقيات مهنة الصحافة، وترسخ هذا التوجه في العلوم الإنسانية، على اعتبار أن القناعة السائدة تؤكد أن موضوع الأخلاق الإعلامية هذا يشكل تحديًا ورهانًا للمجتمع، ولا مبالغة في القول إن مستقبل وسائل الإعلام يكمن في الحفاظ على رسالتها وعلى موقعها كسلطة مستقلة، ولا يتحقق لها ذلك إلا من خلال التمسك بأخلاق إعلامية تبعد عنها دنس الإغراءات المتعددة[2].

تطرح التعريفات المختلفة لأخلاقيات مهنة الصحافة إشكاليات رئيسة متعلقة بارتباطها بعلم الفلسفة دون الوصول إلى فك هذا الارتباط، ربما نتيجة نسبية الكثير من المعايير الأخلاقية واختلافها من مجتمع لآخر، رغم إمكانية صلاح الكثير منها لكل المجتمعات، والإشكالية الثانية متعلقة بكيفية صياغة هذه الأخلاقيات وضمان تطبيقها ما دمنا نتحدث عن التزام أدبي، وإلا لتحوّل الأمر إلى قانون يستوجب تجاوزه عقوبات محددة، خاصة أن الحاجة الماسة لهذه الأخلاقيات تكون في أوقات الأزمات التي تتطلب التزامَ القدر الأعلى من المعايير المهنية في حين قد تتدخل الكثير من العوامل الدافعة إلى تجاوزها.

تدرس الأخلاق مسألة القيم باعتبارها متصلة بالخير والشر والحلال والحرام، وبهذا تكون جزءًا من علم الفلسفة، تدرس الفضائل والقواعد العامة للسلوك، بحيث يعيش الفرد سعيدًا في مجتمعه ما دام يستمع إلى نداء ضميره النقي الذي يدفعه للقيام بما عليه من واجبات نحو خالقه ونحو الناس وتجاه نفسه أيضًا[3].

لا يزال مفهوم أخلاقيات الصحافة مشوشًا رغم صعوبة الفصل بين المسؤوليات الأخلاقية والمسؤوليات القانونية، وسيظل هذا التشويش حتى يتفق الصحفيون والعلماء على تحديد المبادئ الأخلاقية المقبولة التي يمكن أن تؤسس عليها القيم المهنية، وهو ما يتطلب بدوره جهودًا جديدة لتأسيس أطر نظرية أكثر ملاءمة لمعالجة المآزق الأخلاقية التي يواجهها الصحفيون[4].

---

(1) Bernier, Marc - François. «Ethique et déontologie du journalisme». Ed. esresses de l'Université Laval. Canada, 2004. pp. 50-52.

(2) Cornu, Daniel. "Ethique de l'information". Ed. PUF. Paris 1999. Coll. «Quesais-je?», (2eme édition). P.9

(3) محمد عبد الغني المصري، **مرجع سابق**، ص17.

(4) محمد سعيد إبراهيم، **أخلاقيات الإعلام والإنترنت**، ط1، (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2007)، ص 27.

تتعدد المتغيرات التي تؤثر على مدركات الصحفيين وقيمهم واتجاهاتهم وممارساتهم، فمنها ما يتعلق بالمعايير الذاتية والاتجاهات الشخصية، ومنها ما يتعلق بالضغوط التنظيمية والإدارية للمؤسسة الصحفية، ومنها ما يتعلق بالضغوط القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي إطار التفاعل بين تلك المتغيرات تتحدد المعايير والأحكام التي تشكل مدركات الصحفيين للتشريعات الصحفية وأخلاقيات المهنة، ومن ثم تتحدد توقعاتهم وتقديراتهم والتزاماتهم بالمسؤوليات الأخلاقية والقانونية[1]، حيث يتوجب على كل صحفي أن يكون لديه حس شخصي بقواعد الأخلاق والمسؤولية، أو بوصلة أخلاقية، وأن يتحمل التعبير عن ضميره الشخصي جهارًا، وأن يسمح للآخرين من حوله بأن يفعلوا الشيء نفسه، وتشكل قواعد السلوك نسيجًا واحدًا مع كل مبدأ من مبادئ الصحافة، وهناك أيضًا عبء حماية الضمير الذي تنبع منه القيم والمبادئ[2].

يعود مفهوم أخلاقيات الصحافة إلى عام 1916 في السويد، ثم في فرنسا عام 1918، واعتبر هذا المفهوم الأساس الذي تقوم عليه نظرية المسؤولية الاجتماعية، لكن بالرغم من ذلك فإن هذا المفهوم ما زال محلَّ جدل، حيث يرى الكثير من الباحثين والصحفيين في العالم الغربي أنه وسيلة لفرض القيود على حرية الصحافة، وتقوم هذه الرؤية على استقراء الكثير من التجارب خاصة في العالم الثالث[3]. إن الصحافة على مدى تاريخها امتلأت بالعديد من الأمثلة التي تتطلب البحث في نزاهة أعمالها الروتينية، فنشأ عبر الزمن إحساس بأن الصحافة عمل تجاري يتمتع بالتنظيم الذاتي حتى وإن ظل البعد الأخلاقي بها مضللًا.

ظهرت كلمة الأخلاق ethics لأول مرة أثناء مناقشات تمت عام 1850م؛ إلا أنها ظلت نادرة الاستخدام خلال الثمانينيات من القرن التاسعَ عشر. كان الكتّاب يستخدمون كلمة مغزى moral للإشارة إلى أحد السلوكيات الصحفية المرغوب فيها[4]؛ أما مصطلح الأخلاقيات Ethics فبرز لأول مرة عام 1889م في مقال بعنوان "أخلاقيات الصحافة"، وقد يكون ذلك بداية التراث المكتوب في أخلاقيات الإعلام، ولكن كأي مهنة ظلت غير مكتوبة لفترة طويلة من الزمن[5]، بدأت المناقشة حول

---

(1) محمد حجاب، **مدخل إلى الصحافة**، ط1، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2010)، ص465.

(2) نبيل زكي، **صحافة وصحفيون يوميات في بلاط صاحبة الجلالة**، ط1، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010)، ص10.

(3) محمد حجاب، مدخل إلى الصحافة، **مرجع سابق**، ص 465.

(4) جان شابمان ونيك نوتال، ترجمة أحمد المغربي، الصحافة اليوم، ط1، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2012)، ص 223.

(5) سلميان صالح، أخلاقيات الإعلام، مرجع سابق، ص129.

المسؤولية الاجتماعية للصحافة والإعلام عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما تم تشكيل لجنة هوتشنر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1947م، فالمجتمع يحتاج إلى حرية الصحافة والإعلام بالقدر الذي يحتاج فيه إلى المسؤولية، للقيام بواجباته تجاه المجتمع؛ ومن أهمها حق المواطنين في المعرفة وديمقراطية الاتصال[1].

تستند الحكومات الديمقراطية الحالية إلى تمثيل مئات الملايين من المواطنين، ويجب أن توجد قنوات اتصال فعّالة بينهم وبين ناخبيهم،وذلك ليكون الممثلون عرضة للمساءلة، وحتى تتميز العمليات الحكومية بالشفافية، أما اليوم، فتتكون هذه القنوات بشكل رئيس من وسائل الإعلام العامة، لدرجة أنه إذا اختفت حرية الصحافةكذلك ستختفي غالبية أشكال المساءلةالسياسية، وفي هذا المجال، يتم دمج أخلاقيات الإعلام بقضايا الحقوق المدنيةوالسياسية[2].

يفرض تطور الأوضاع الصحفية في العالم المعاصر البحث عن وسيلة لتنمية المسؤولية الاجتماعية للصحفيين والتزامهم بأخلاقيات مهنة الصحافة ومعايير الأداء المهني، وقد كان وضع دليل يتضمن هذه المعايير والأخلاقيات أو ميثاق شرف، ضرورةً يفرضها تطور الصحافة الحديثة، واختلال تدفق الأنباء في العالم المعاصر، وزيادة الاحتكار والتركيز، وغيرها من القضايا[3].

يؤرخ لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للصحافة بتقرير لجنة الصحافة الأمريكية عام 1947م أو ما يعرف بـ"لجنة هاتشنز"؛ والذي ينبه إلى التجاوزات التي يقع فيها الإعلام والصحافة، ويعتبر أساس نظرية المسؤولية الاجتماعية، والتي جاءت كمراجعة للنظرية الليبرالية التي سادت حتى الأربعينيات من القرن الماضي[4]، واهتمت نظرية المسؤولية الاجتماعية بتحديد الوظائف التي ينبغي أن تقدمها وسائل الإعلام للأفراد والمجتمع وتحديد المعايير الأساسية للأداء الإعلامي إلى جانب القيم المهنية التي تحكم سلوكيات الإعلاميين[5]، وقد استوعب الصحفيون أفكار هاتشنز،

---

(1) سليمان صالح، الأمبودسمان ودوره في تحقيق علاقة متوازنة بين وسائل الإعلام والجمهور دراسة مقارنة منشورة، (جامعة القاهرة: المجلة المصرية لبحوث الإعلام، دورية علمية محكمة تصدر عن كلية الإعلام، العدد السابع، 2000م)، ص5.

(2) Bill Moyers, Media and Democracy, The Nation (Editorial), December 15, 2003

(3) محمد حجاب، **مدخل إلى الصحافة**، مرجع سابق، ص 465.

(4) محمد حسام الدين، **المسؤولية الاجتماعية للصحافة**، ط1، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003)، ص19.

(5) عيسى عبد الباقي، **الصحافة الاستقصائية**، ط1 (القاهرة: دارالعلوم للنشر والتوزيع، 2013)، ص119.

وجعلوها أفكارًا خاصة بهم وجدت طريقها سريعًا إلى قواعد السلوك التي اعتمدتها منظمات الصحفيين[1].

## نشأة مواثيق الشرف الأخلاقي:

بدأ تدوين أخلاقيات العمل الإعلامي ومواثيق الشرف وقواعد السلوك المهنية لأول مرة في بدايات القرن العشرين[2]، ويرى الكثير من المؤرخين أن أول ميثاق أخلاقي هو ذلك الذي أصدرته رابطة المحررين في ولاية كانساس الأمريكية عام 1910م[3].

و ظهرت أول المواثيق الأخلاقية في السويد عام 1916م، وفي فرنسا عام 1918م، ثم بدأ تدوين قواعد السلوك المهني للمرة الأولى في بداية العشرينيات من هذا القرن، وهناك الآن أقل من 50 دولة فقط من بين 200 دولة في العالم لديها نظم متطورة في الاتصال الجماهيري ذات مواثيق لأخلاقيات المهنة تؤثر بشكل فعال على القائمين بالاتصال، أو تحمي التدفق الحر للإعلام[4].

وصدر أقدم هذه المواثيق وأطلق عليه قواعد الأخلاق الصحفية في واشنطن عام 1926م، ونشأ في ذلك العام الاتحاد الدولي للصحفيين واتخذ عددًا من الإجراءات الهادفة إلى تنظيم المهنة ذاتيًّا بواسطة المهنيين، من بينها إنشاء محكمة دولية للشرف عام 1931م[5]، وتوصف مواثيق الشرف بأنها مجموعة من القواعد التي ترشد إلى سلوكيات الصحفيين عند مواجهتهم أيَّ مشكلات مثل تعارض المصالح والسريّة وحماية المصادر[6].

وحددت مواثيق الشرف مجموعة من القيم الأساسية التي طرحت في كثير من الأحيان من خلال نظرية المسؤولية الاجتماعية التي اعتبرت هذه المواثيق أحد الأساليب التي يلتزم من خلالها الصحفيون بتنفيذ ما جاء فيها، وخاصة فيما يتعلق بتحقيق مصالح المجتمع والتزامهم بالأخلاقيات المهنية التي تتجسد في بعض القيم؛

---

(1) جين فوريمان، **مرجع سابق**، ص61.
(2) مناور الراجحي، **مرجع سابق**، ص17.
(3) ليلى عبد المجيد، **التشريعات الإعلامية**، ط1 (القاهرة: غير واضح اسم المركز، 2005)، ص 233.
(4) سليمان صالح، أخلاقيات الإعلام، **مرجع سابق**، ص129.
(5) فتحي عامر، **المسؤولية القانونية والأخلاقية للصحفي**، ط1، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014)، ص 9.
(6) جان شابمان، **مرج سابق**، ص 223.

مثل العدالة والأمانة والفصل بين الخبر والرأي والدقة والموضوعية والحياد وتصحيح الخطأ[1].

تعرّف مواثيق الشرف الصحفي بأنها عبارة عن قواعد للسلوك المهني وآداب مهنة الصحافة؛ تهتم بتنظيم الجانب الأخلاقي لممارسة مهنة الصحافة، وتعد مواثيق الشرف الصحفي بمثابة بوصلة ذاتيّة توجه قرارات الصحفيين في مختلف المواقف التي يواجهونها أثناء عملهم، وتعد مرشدًا أخلاقيًّا لهم وتعليميًّا، وتقوم على فلسفة حماية الجمهور من الاستخدام غير المسؤول للصحافة، ودفع الصحفيين إلى ترسيخ القواعد الأخلاقية للمهنة[2].

ويعرّف السيد بخيت مواثيق الشرف الصحفي بأنها عبارة عن أفكار تطوعية ذاتية يكون مستوى الالتزام بها من قبل العاملين في حقل الإعلام إجباريًّا أحيانًا، ولكن الصفة الغالبة أنها مواثيق اختيارية تهدف إلى تحسين الأداء الإعلامي وتوجيه المؤسسات الإعلامية نحو القضايا الوطنية[3].

وتعد مواثيق أخلاقيات المهنة ضرورة للإعلاميين ولتنظيماتهم المهنية، إلى جانب كونها وسيلة مهمة لصياغة العلاقة بين الإعلاميين والمجتمع، فمواثيق أخلاقيات المهنة تقدم إرشادات للإعلاميين تساعدهم على إصدار الحكم الصحيح في كثير من المواقف التي تؤثر في حياة الناس ورفاهيتهم، وتوفر المواثيق إطارًا للتنظيم الذاتي ولتنفيذ الصحافة مسؤوليّتها[4].

تحفل الصحافة بالعديد من الصعوبات، فالصحفي لديه مجموعة من الأخلاقيات يقوم بتطبيقها يوميًّا دون خوف أو انحياز، فهو عرضة على الأقل لخمسة ضوابط أخلاقية:

أولاً: هو أن يتم إرشاد الصحفي من خلال معاييره الأخلاقية الخاصة به، والتي نشأت وتطورت للتفاعل المعقد بين التربية والعقيدة الدينية، أو الافتقار إليهما معًا، والخبرة الشخصية أو الانتماءات السياسية إن وجدت؛ والتكيف الثقافي والاجتماعي.

ثانيًا: غالبًا ما يرتبط الصحفي _إما بقوة أو بضعف_ بالمعايير الأخلاقية لرئيس التحرير، ومن الصعوبة قياس أخلاقيات رؤساء التحرير.

---

1Keeble Richard "**Ethics For Journalist**", London, Roatedge,2001,p14.

(2) رجب عبد الحميد، **التشريعات المنظمة للصحافة، ط1 (القاهرة: دار أبو المجد للطباعة بالهرم**، 2012)، ص 88.

(3) السيد بخيت، **حقوق وواجبات الصحفيين في مواثيق الشرف في العالم**، دراسة مقارنة منشورة (القاهرة: المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2001م)، ص 144.

(4) ليلى عبد المجيد، **مرجع سابق**، ص 233.

ثالثًا: على المحررين الصحفيين أن يضعوا في اعتبارهم المعايير الأخلاقية لمالك الصحيفة، وتلك المعايير ربما تختلف وتتنوع، فهي مختلفة من صحفي لآخر، ومن رئيس تحرير لآخر.

رابعًا: هناك تقدير لطريقة استجابة الشركات المعلِنة بصحيفة ما للرواية، فتصنيع الصحافة كان يعني أن رأس المال الضخم المطلوب لاستهلال أيّ صحيفة ولتوفير النجاح لها لا بد من دعمه بعوائد معقولة من الإعلانات، رغم أنه من الظلم القول إن المعلنين دائمًا يتدخلون في خيارات عمل هيئة التحرير، إلا أن هناك دليلًا على الحساسيات والضرورات التجارية للمعلنين لابد أن توضع في الحسبان[1].

تختلف فلسفات المؤسسات الصحفية، إلا أنها تُجمع على مبادئ اتباعالحقيقة والدقة والموضوعية والحياد والتسامح والمسؤولية أمام القراء، ويبدأ اتباع تلك الأخلاقيات في الحصول على المعلومات ومراعاة أهميتها ثم توصيلها إلى الجمهور، وكما هو الحال بالنسبة لأنظمة احترام الأخلاقيات. تلتزم الصحافة هي الأخرى بمبدأ "إلحاق أقل ضرر"، وهذا يتعلق بعدم كشف بعض التفاصيل في النشر؛ مثل اسم مصاب، أو بأخبار لا تتعلق بموضوع المقال قد تسيء إلى سمعة الشخص المذكور[2].

تعدّ مواثيق الشرف الصحفي بمثابة بوصلة ذاتية توجه قرارات الصحفيين في مختلف المواقف التي يواجهونها أثناء عملهم، وتعمل كمرشد أخلاقي لهم، وتحث القدامى منهم على عدم انتهاك القيم المهنية، وتقوم فلسفة مواثيق الشرف الصحفي على حماية الجمهور من الاستخدام غير المسؤول للصحافة، ودفع الصحفيين للعمل على ترسيخ القواعد الأخلاقية للصحافة، والوفاء بحق الجماهير في المعرفة وفي التعبير عن آرائهم[3]، وتشمل المبادئ الشائعة في كل المواثيق الالتزام بالدقة وقول الحقيقة وتقليل الضرر إلى أدنى حد، وتجنب صدامات المصالح، واتخاذ قرارات بشأن ما يُرى وما يُكتب.

صاغت الكثير من الصحف مواثيق أخلاقية تحكم سلوك العاملين فيها، وتشمل سياسات تتعلق بقبول الهدايا أو تكليفات خارج الدوام الرسمي،إضافة إلى إرشادات

---

(1) جان شابمان، **مرجع سابق**، ص 226.

(2) Dean, Catherine. Strathmore University Ethics Conference, 2006 (see page 11, Harm limitation principle (Retrieved on June-09-2009).

(3) رجب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص88.

تخص اصطدام المصالح، ومن يخالف هذه التعليمات من المحتمل أن يواجه الطرد[1].

تلتزم الصحافة وفقًا لمواثيق الشرف بمجموعة من المعايير المهنية، تتعلق بالحفاظ على أسرار المهنة، والدفاع عن شرفها وقداستها، والابتعاد عن كل ما من شأنه إكراه الصحفي على الحصول على منفعة خاصة أو الإضرار بزملاء العمل، وتأمين الجمهور ضد المعلومات غير الصحيحة، إضافة إلى احترام الآداب العامة وحماية سمعة الأفراد والالتزام بتصحيح الأخطاء.

تحظر مواثيق الشرف كذلك تهديد المواطنين واستغلال الغرائز أو الانحراف عما ارتضاه المجتمع من مبادئ وقيم، وعدم جواز نسب الروايات دون تحقُّق[2].

ينبغي على الصحفي أن يهتم بعرض الصور والعناوين بطريقة مناسبة لا تخل بالمعنى العام، وعدم التلاعب في المحتوى، وأن يكون الصحفي مسؤولًا تجاه نفسه وزملائه وأفراد المجتمع وألا يتسبب في أضرار لأي طرف من الأطراف من خلال مخالفة هذه القيم[3].

## أهمية دراسة أخلاقيات الإعلام:

1-دراسة أخلاقيات الإعلام تؤدي إلى تحسين جودة الرسالة الإعلامية وزيادة قدرتها على إشباع حاجات الجمهور الإعلامية، كما أنها ركيزة مهمة لتحقيق طموح الأمة في بناء صناعة عربية مستقلة للإعلام والمعلومات، ونقطة البداية هي إعداد كادر عربي مؤهل نظريًّا، والقدرة على إنتاج رسالة إعلامية تتميز عن التي تقدمها وسائل الإعلام الغربية، فالتميّز يشعر الجمهور بأنها تقدم له ما لا تقدمه وسائل الإعلام الغربية.

2-مصداقية وسائل الإعلام في كل العالم تتناقص، وتتناقص ثقة الجمهور فيها، فكيف يمكن أن يزيدوا مصداقية وسائل الإعلام؟.

3-دراسة علم أخلاقيات الإعلام وتطوير هذا العلم وتحقيق التضامن المهني للمحافظة على رفع معايير المهنية تشكّل خطوة مهمة نحو الارتفاع بمصداقية وسائل الإعلام.

---

(1) كارول ريتش، ترجمة عبد الستار جواد، **كتابة الأخبار والتقارير الصحفية**، (العين: دار الكتاب الجامعي ، 2002) ط1 ، ص 456.

(2) إجلال خليفة، **اتجاهات حديثة في فن التحرير الصحفي**، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1981)، ط2، ص39.

(3) Straubhar Josph & lafose Robert, Media New ; **Communications Media in the information Ag**, Belmond wadsworth Thomson Learning,2002,p510.

4- علم أخلاقيات الإعلام يُسهم في تحديد وظائف وسائل الإعلام في المجتمع، وما أشدَّ حاجة وسائل الإعلام إلى تحديد وظائفها[1].

## وظائف الأخلاقيات الصحفية:

- إعلام الجمهور بالأخبار المهمة.
- مراقبة الانتهاكات في المجال العام والخاص.
- فتح نافذة حوار حول حرية التعبير ومناقشة القضايا الحيوية مثل القيم ووجهات النظر.

ويمكن تقسيم المبادئ الأخلاقية للعمل الصحفي إلى:

- مبادئ مُشجّعة: مبادئ تدفع بالصحفي إلى السعي لاكتشاف الحقيقة بشكل مستقل، وتضم عددًا من المبادئ؛ مثل السعي لاكتشاف الحقيقة، ومراعاة شمولية المعلومات، والدقة والتوازن والتنوع، والإطار الصحفي والحياد، والاستقلال في التغطية دون خوف أو تحيز لأي طرف علىحساب طرف آخر.
- مبادئ مقيّدة: وهي مبادئ تدفع الصحفيين لاستخدام حرية التعبير بمسؤولية وعدم التسبب في الإضرار بالآخرين.

والعلاقة بين المبدأين هي كيفية استخدامهما في المواقف الصعبة وإحداث التوازن بين مبدأين أو أكثر بحسب صعوبة الموقف، وأحيانًا يتم الانحياز لمبدأ علىحساب الآخر بحسب الموقف[2].

---

(1) حسنين شفيق، **مهارات إدارة الحوار الإعلامي**، (بدون بلد نشر: دار فكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع، 2010)، ص 225.

(2) الشبكة العربية لدعم الإعلام، **بحث في مسألة الأخلاقيات في مهنة الصحافة**، مقال منشور بتاريخ 19 نوفمبر 2012. http://asahnetwork.org، تاريخ الزيارة مايو 2015.

## أهداف مواثيق الشرف:

1- حماية الجمهور من أي استخدام غير مسؤول للاتصال أو ضد الأغراض الاجتماعية له أو استخدامه للدعاية.
2- حماية القائمين بالاتصال من أن يتحولوا _بأي شكل من الأشكال_ إلى قوة لا تقدر مسؤولياتها، أو يتعرضوا للإذلال أو لأي ضغط ليقولوا أو يفعلوا غير ما تمليه عليهم ضمائرهم.
3- المحافظة على قنوات الاتصال مفتوحة، بحيث يصبح الاتصال ذا اتجاهين، وذلك بالتأكيد على حق القائمين بالاتصال في الحصول في كل وقت على كل المعلومات، عدا الظروف المتصلة بأمن الدولة، دون التوسع في تفسير ذلك؛ بما يجعل في استطاعة الشعوب أن تعرف الطريقة التي تحكم بها من جهة، ويصبح بإمكانهم التعبير عن آرائهم المؤيدة أو المعارضة باستمرار؛ من خلال وسائل الاتصال الجماهيري[1].
4- حماية الجمهور من الاستخدام غير المسؤول للصحافة، ومنع استخدامها لأغراض الدعاية أو التضليل.
5-حماية الصحفيين أنفسهم من إجبارهم على العمل بأساليب ليست ذات مسؤولية أو بطريقة تتناقض مع ما تمليه عليهم ضمائرهم.
6-حماية حق الصحافة في الحصول على المعلومات فيما عدا تلك التي تتعلق بشكل مباشر بشؤون الدفاع أو الأمن القومي، وحماية حق الصحافة في نشر هذه المعلومات؛ وهو ما يمكّن الجماهير من معرفة ما يحدث في المجتمع، كما يمكّن الجماهير من استخدام الصحافة لعرض آرائها[2].
7-تطوير مجموعة شاملة من المبادئ والمعايير لممارسة الصحافة في عصر وسائل الإعلام العالمية التي فرضت أشكالًا جديدةً من الإعلام وتكنولوجيا الاتصال التي تتطور بسرعة وتسمح بنشر المعلومات بشكل سريع[3].

## أنواع مواثيق الشرف الصحفي:

تنقسم مواثيق الشرف الصحفي إلى نوعين:
1- مواثيق إجبارية أو إلزامية:وهي تحمل بعض أشكال العقاب لمن يخالفون ما جاء فيها من معايير للسلوك المهني، أو ينتهكونها،ومن هذه الأشكال؛ الاحتقار أو التأنيب العام أو الوقف عن مزاولة المهنة.

---

(1) محمد حجاب، مدخل إلى الصحافة، **مرجع سابق**، ص465.
(2) ليلى عبد المجيد، **مرجع سابق**، ص237.
(3) عبير محمود، **التحقيق الصحفي**، (عمان: دار البداية للنشر والتوزيع، 2012) ط1، ص 117.

2- مواثيق اختيارية: أي تقوم على أساس رغبة واردة من العاملين في المهنة، بحيث يترتب على موافقتهم عليها التزامهم بتنفيذ ما جاء فيها، وهي تعد بمثابة تنظيم ذاتي لهم[1].

**ويرتبط هذا بطريقة وضع الميثاق الأخلاقي:**

هناك مواثيق يصوغها العاملون في وسائل الاتصال، ومن ثم تسعى لخدمة مصالحهم أكثر من خدمة مصالح الجمهور، هذا من جهة، وهم ملتزمون بتنفيذها باعتبارها تنظيمًا ذاتيًّا لهم من جهة أخرى، بينما هناك مواثيق تُفرض على المهنة من غير العاملين بها، ويكون لها درجات مختلفة من الفاعلية، وفي هذه الحالة تخدم الجمهور بشكل أو بآخر[2].

---

(1) حسنين شفيق، **مرجع سابق**، ص 228.

(2) ليلى عبد المجيد، **مرجع سابق**، ص235.

## مواثيق الشرف الأخلاقيومجالس الصحافة :

أنشئ أول مجلس للصحافة في السويد عام 1916م؛ وظلت هذه المؤسسة فريدة لفترة طويلة من الزمنولم يبدأ تعميمها إلا في بداية الستينيات من القرن الماضي[1]، وهي عبارة عن منظمات تطوعية خاصة تسعى إلى تحسين أداء الصحافة ووسائل الاتصال الأخرى ودراسة الشكاوى المتعلقة بالممارسات الإعلامية، وتسمح للناس بأن ينتقدوا أداء وسائل الإعلام بدون تهديد رسمي أو قانوني لوسائل الاتصال.تستهدف مواثيق الشرف الأخلاقية تحسين الأداء الإعلامي والتحكم في وسائل الإعلام لصالح عامة الناس[2].

تذكر السويد عادة كحجة يسوقها المطالبون بإنشاء مجالس للصحافة، إذ يبدو أن التنظيم الذاتي للعمل يسير فيها على نحو مُرضٍ للغاية، كما أن الحكومة السويدية لم تحاول إدخال ممثليها أو تنظيماتها فيه، ويُشار عادة إلى مجالس الصحافة البريطانية التي اكتسبت شهرة بسبب النزاهة،بالحزم الذي تتعامل فيه.

صنّف الخبراء مجالس الصحافة لثلاثة أقسام:

1- المجالس التي تضم ممثلين للحكومة أو يكون جميع أعضائها من ممثلي الحكومة ويرأسها الوزير المعني.
2- مجالس يشترك في إنشائها ناشرو الصحف وأصحاب الصحف والصحفيون.
3- مجالس يمثل فيها الجمهور والمهنة بنسب متفاوتة[3].

تعتبر مجالس الصحافة أكثر الآليات انتشارًا في العالم لضبط الجانب الأخلاقي للمهنة، ولديها سلطة معنوية تجاه الصحفيين، وتقدم تقارير دورية حول مدى احترام أخلاقيات الصحافة مع مراعاة الحق في التعبير من جهة، واستبعاد الأحكام القضائية التي قد يُنظر إليها كتضييق على الممارسة الإعلامية من جهة أخرى، وتنتشر في عدّة دول متقدّمة كإيطاليا، وسويسرا، وألمانيا، وبريطانيا، وكذلك في بعض الدول العربية كمصر، إلا أن السؤال المطروح يبقى حول مصادر تمويل هذه المجالس من أجل ضمان استمراريتها واستقلاليتها ونزاهتها، فهناك مجالس تمولها الدولة، وأخرى تموَّل من نقابات الصحفيين عبر اشتراك سنوي، وبعضها يمزج بينهما، إضافة إلى المجلس السويدي الذي يموَّل من خلال الغرامات المفروضة على الصحف نتيجة لخرقها ميثاق أخلاقيات المهنة.

---

(1) بسام المشاقبة، **فلسفة التشريعات الإعلامية**، ط1، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011)، ص 168.

(2) حسن مكاوي، **أخلاقيات العمل الإعلامي**، مرجع سابق، ص 144.

(3) بسام المشاقبة، **فلسفة التشريعات الإعلامية**، مرجع سابق، ص 168.

تتمحور مجالس الصحافة في ثلاثة أهداف رئيسة؛ الأول: حماية الجمهور، والثاني: حماية الصحفيين، والثالث: لعب دور الوسيط بين الاثنين، أي أنها تقوم بوظائف جمعيات حماية المستهلك، والنقابات، وكذلك وظائف مؤسسة الوسيط التي توجد داخل المنشأة الإعلامية.

حققت بعض مجالس الصحافة نجاحات، فقد اعتبر المجلس الأسترالي للصحافة مقالًا تم نشره في جريدة "ديلي تيليغراف الأسترالية" خرقًا لأخلاقيات الصحافة التي عليها أن تبتعد عن كل ما يسيء إلى الدين والعرقواللغة؛ بسبب احتوائه على اتهامات بحق ديانة بأكملها جراء ضلوع بعض الأشخاص في عملية سرقة، حيث أشار المقال إلى أنهم مسلمون في حين كان من الممكن الحديث عن أنهم متشددون.

بدأت الدول العربية تنتبه لأهمية هذه المجالس، وتعمل دولة المغرب حاليًا على تشكيل مجلس للصحافة وهو الذي سينتخب من المهنيين فقط، أي أن الدولة المغربية لن تكون ممثلة في هذا المجلس الذي سيعمل على التنظيم الذاتي للمهنة من طرف أصحابها دون الحاجة إلى تدخل من الدولة.

تعمل تونس كذلك على تشكيل هذا المجلس، فقد أشارت رئيسة النقابة الوطنية للصحفيين بتونس نجيبة الحمروني، إلى أن المجلس سيعمل على حماية القارئ من التعسف في استعمال حرية التعبير من جهة، ومن جهة ثانية الدفاع عن هذه الأخيرة، وسيتكون المجلس من الصحفيين وممثلين عن المجتمع المدني.

يحاول إذًا المجلس الأعلى للصحافة تشييد جسور الثقة بين المستهلك والصحفي دون اللجوء إلى المحاكم. المجلس ينطق بالصحافة الجيدة كما تنطق المحكمة بالقانون حسب ناجي، وهو آلية قوية رغم أن قوته معنوية بالأساس، حيث تعمل مجالس الصحافة على نشر أحكامها في وسائل الإعلام التي ارتكبت الخرق، كي تشكل وسيلة رادعة على المدى البعيد[1].

## مواثيق الشرف الصحفي في العالم العربي:

صدر أول ميثاق شرف عربي لمهنة الصحافة في أبريل عام 1953م، وذلك أثناء انعقاد المؤتمر الأول للصحافة العربية في القاهرة، وقد أقر المؤتمر بإجماع الآراء ميثاق الصحافة العربية الذي حوى 6 مواد تناولت حرية الصحافة والحفاظ على شرف المهنة والحصانة الصحفية للصحفيين وغيرها[2].

---

(1) إسماعيل عزام، مجالس الصحافة: **خلق آلية لمراقبة أخلاقيات المهنة**، مقال منشور في شبكة الصحفيين الدوليين بتاريخ 6-2-2014، https://ijnet.org/ar/stories/249925، تاريخ الزيارة مايو 2015.

(2) رجب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 91.

وقرر مجلس جامعة الدول العربية الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية بشأن ميثاق الشرف الإعلامي الذي أتى تنفيذًا لميثاق التضامن العربي الصادر عن مؤتمر القمة بالدار البيضاء في 1965/9/15م، وانطلاقًا من التوصيات والقرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة ومجلس جامعة الدول العربية ومجلس وزراء الإعلام العرب، التي استهدفت إيجاد سياسة إعلامية بنّاءة على الصعيدين القومي والإنساني، ووفقًا للمواثيق الدولية[1].

وأوصى الاتحاد العام للصحفيين العرب عام 1976م، خلال اجتماع له، بتحقيق ما يسمى بالمبادئ الأساسية لحرية الصحافة، ودعا لتوفير الحريات العامة للرأي العام العربي بصفة عامة وللمؤسسات أو الجهات الإعلامية بصفة خاصة مع التركيز على أن هذه المبادئ ستقوم على أساس حماية الصحافة، واعتبر المجتمعون حرية الصحافة إحدى المسائل المهمة للشعوب العربية.

اشتملت المبادئ الأساسية على بنود أهمها: أن حرية الصحافة جزء من الحريات العامة، وصون حق الجمهور في المعرفة وهو حق لا يتوافر دون تمكين الصحفي من استقاء الأنباء ونشرها، وأن القضاء وحده المخول في البت بإصدار الصحف أو تعطيلها وليس السلطة التنفيذية، وعدم جواز عزل أو نقل الصحفي سواء من قبل السلطة أو الحزب، على أن تتم مساءلته أمام نقابته إن تجاوز ميثاق شرف المهنة، مع توفير كامل الضمانات القانونية له للدفاع عن نفسه، وعدم مساءلته أمام المحاكم الاستثنائية أو العسكرية، أو حبسه واعتقاله على خلفية قضية رأي[2].

نصّت المبادئ الأساسية على عدم جواز منع رؤساء التحرير أو المحررين من إبداء آرائهم طالما لا تتعارض مع القانون، وتكثيف الجهود لتعديل قوانين المطبوعات والنشر والصحافة المعمول بها في الأقطار العربية، وحذف المواد التي تمنح السلطة حق التعطيل الإداري للصحف والرقابة على المطبوع الصحفي، وأكدت الارتباط الوثيق بين ممارسة الحريات الصحفية وكفالة حق التشكيل النقابي للصحفيين وعدم جواز حل مجالس النقابات المنتخبة شرعيًا إلا بقرارات إدارية، والحريات النقابية للتنظيم النقابي، والاحتجاج في حالة انتهاك الحريات الصحفية والحريات العامة وكل ما يتعلق بالقضايا الوطنية، والتعبير عن ذلك بكل الوسائل،

---

(1) أرشيف الصحافة والإعلام، **أخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف**، منشور بتاريخ 15-6-2010م، http://www.startimes.com/f.aspx?t=23926753، تاريخ الزيارة مايو 2015.

(2) سليمان جازع الشمري، **الصحافة والقانون**، في العالم العربي والولايات المتحدة، ط1، (القاهرة: الدار المصرية للنشر والتوزيع، 1993) ص91.

وضمان حرية الانتقال للصحفيين العرب بين الأقطار العربية وإلغاء القيود المفروضة على تنقلهم كافة[1].

## الصحافة الإلكترونية وأخلاقيات المهنة:

تتعامل معظم المواثيق الأخلاقية مع سلوك الصحفيين ونشر مواد بشكل مطبوع أو مُذاع؛ ولكن مع ازدياد استعمال تكنولوجيا الاتصال المباشر، يواجه الصحفيون خيارات محيرة جديدة؛ هل يجوز نشر أقوال شخص معين تقرّاها من مجموعة إخبارية حتى لو لم يقصد بتلك الأقوال النشر بشكل خاص؟[2].

حملت التكنولوجيا معها أسلوبًا جديدًا في العمل الصحفي، تعدّلت بمقتضاه وتغيرت الممارسات الصحفية، فهي أثارت تساؤلات حول: هل ستلغي الممارسات القديمة؟، فبينما كانت مشكلة الصحافة ندرة المعلومات، أصبحت تعاني من تخمة المعلومات؛ وهو ما يثير قضية المعايير المستخدمة في تقدير طبيعة ونوعية المعلومات الملائمة للعمل الصحفي والجمهور، وكيف يمكن التخلص من المعلومات غير المهمة[3].

تحولت شبكة الإنترنت إلى وسيلة معلومات مباشرة سواء من حيث المتابعة الإخبارية العادية التي نافست فيها الوسائل التقليدية من تلفزيون وصحافة وإذاعة أو من حيث تحولها إلى ساحة جدال[4]، فقد أدى التطور التكنولوجي الذي طرأ على الإعلام إلى بروز العديد من المآزق الأخلاقية المعقّدة، واستجابة لذلك سارع الكثير من الباحثين إلى بحث الأخلاقيات بشكل أكثر كثافة للأسباب التالية[5]:

- التطور التكنولوجي أدى لظهور المؤسسات الإخبارية المتخصصة والمنافسة الشديدة بين وسائل الإعلام بعد ظهور الإنترنت.
- أزمة تناقص مصداقية وسائل الإعلام وتناقص احترام الجمهور للصحفيين وعدم الثقة بأخلاقهم.
- الاتجاه التجاري لوسائل الإعلام أدى إلى التركيز على نوعية معينة من المضامين التي تستهدف تحقيق الربح كالتسلية وأخبار الجرائم.
- الأخلاقيات الإعلامية إحدى الأدوات الجيدة التي تستخدمها وسائل الإعلام للترويج لنفسها.

---

(1) سليمان جازع الشمري، **نفس المرجع**، ص 91.
(2) كارول ريتش، **مرجع سابق**، ص452.
(3) عبد الأمير الفيصل، **مرجع سابق**، ص 38.
(4) هويدا مصطفى، **الإعلام والأزمات المعاصرة**، ص 69.
[5]مناور الراجحي، **مرجع سابق**، ص 20.

- سعي بعض الباحثين إلى تجنب إصدار قوانين تؤثر على حرية الإعلام، حيث إن التنظيم الذاتي للمهنة يمكن أن يجنب وسائل الإعلام إصدار تشريعات تحدّ من حريتها.

تتباين وجهات النظر حول دور المواثيق الأخلاقية والقوانين في ضبط العمل في البيئة الإلكترونية، فبينما يطالب البعض بوضع قوانين ملزمة لضبط العمل الإعلامي، يحبذ آخرون إرساء مواثيق ومبادئ أخلاقية لضبط هذا العمل، حيث يصعب التوصّل إلى آليات محددة تضبطه.

وتزايدت هجرة وسائل الإعلام التقليدية نحو البيئة الإعلامية الجديدة، فأفرزت معها مشكلات وقضايا أخلاقية جديدة، في الوقت الذي تعمل فيه هذه البيئة بلا منظومة أخلاقية محددة الملامح، وفي ظل غياب حقيقي لرعاة يهتمون بوضع منظومتها الأخلاقية.

ومرّ الاهتمام بوضع أخلاقيات الإعلام عبر الإنترنت بعدة مراحل، فمنذ بداية الثمانينيات بدأ طلابجامعة Carnegie Mellon بوضع علامات emoticons للإشارة لبعض التعبيرات، كما قامت حوالي 100 شركة تستخدم الإنترنت _ومنذ السبعينيات_ بوضع بعض القواعد للحفاظ على مساحة التخزين على خوادم الكمبيوتر، وتوسعت آداب التعامل في التسعينيات لتشمل مواقع الويب تصميمًا وإخراجًا.

وطور معهد أخلاقيات الكمبيوتر بواشنطن ما يعرف بالوصايا العشر لاستخدام الكمبيوتر

عام 1992م؛ لتعزيز السلوكيات الإلكترونية المقبولة لاستخدام الكمبيوتر، كما وضعت جامعة جنوب كاليفورنيا ميثاقًا أخلاقيًا للتعامل على الشبكة، منها العمل على منع الإرباك العمدي للمرور عبر الشبكة، ومنع تحطيم شبكة الجامعة والأنظمة المتصلة بها، وعدم الاستخدام المخادع والتجاري لمصادرها، وعدم سرقة البيانات والمعدات، أو التعدي على حقوق الملكية الفكرية، ومنع الوصول غير المرخص لملفات الآخرين، وعدم القيام بأي سلوك مزعج في حجرات الدردشة العامة، ومنع إرسال رسائل بريدية تستهدف الاحتيال على الآخرين.

ينص الميثاق الأخلاقي لأعضاء جمعية أجهزة الكمبيوتر Machinery ACMComputingAssociation of على ضرورة إسهامهم في خدمة المجتمع والإنسانية، وتجنب إلحاق الأذى بالآخرين، والالتزام بالأمانة والصدق، والموضوعية وعدم التمييز، واحترام ملكية الآخرين، واحترام الخصوصية والسرية. في أوروبا أنشئت عام 1995م مؤسسة أخلاقيات الإنترنت Ethicnet وشملت 30 بلدًا أوروبيًّا؛ لتحدد مجموعة من المصطلحات والمعايير لعمل الصحافة الإلكترونية، وفي عام 2008 وبالتعاون بين قسم الصحافة والإعلام في جامعة كامبيري بفنلندا واليونسكو والمنظمة

الدولية للصحفيين وبتمويل منHelsing Sanomat Foundation تم تطوير مشروع أخلاقيات الصحافة الإلكترونية في أوروبا بمشاركة 50 بلدًا، واتفق على عدد من النقاط من بينها مراجعة تلك الدول لقوانينها، وأوصى بعمل أنظمة محاسبة وسائل الإعلام لتشمل العالم كله[1].

حدد المؤتمر مجموعة من الضوابط الأخلاقية لعمل المدونات والصحافة الإلكترونية؛ منها تفعيل قوانين الخصوصية والملكية الفكرية وغيرها من المعايير الخاصة بالدقة والموضوعية والمصادر والشفافية والهدايا.

سادت الصحفيينحالة من القلق في الولايات المتحدة تجاه معايير المصداقية والموثوقية من المعلومات عبر الإنترنت لصعوبة التحقق من الوقائع التي تأتي عبره في العالم، ما دعا عددًا من مختلف المواقع الإخبارية للاجتماع في فلوريدا في مؤتمر بعنوان "أخلاقيات الصحافة على الإنترنت" في آب أغسطس 2006م، وخرجوا بمجموعة من المبادئ والتوجيهات الخاصة بالمصداقية والدقة والشفافية والاستقلال والتعليق على الخبر والرأي والتعليق من قبل المستخدمين.

لم تصدر الدول العربية ومن بينها فلسطين مواثيق شرف خاصة بالصحافة الإلكترونية، إلا أن العديد من المؤسسات الإعلامية على شبكة الإنترنت أصدر مجموعة من المذكرات التوجيهية[2]، إلا أن أول ميثاق شرف مهني للعاملين في الصحافة الإلكترونية وضعته هيئة تحرير راديو عمان نت، ونص على عدة بنود؛ أهمها: السعي للحصول على الحقيقة والدقة، وعدم التلاعب بالصور والأصوات، وعدم سرقة المواد، والكشف عنالمصادر بوضوح، وغيرها من البنود التي تشابهت معما هو منصوص عليه في مواثيق شرف الصحافة التقليدية[3].

## التفكير الأخلاقي:

يستخدم الصحفيون عادة عدة أساليب لتبرير قراراتهم، ففي معظم الخيارات الأخلاقية يناقش المحررون والمراسلون القضية ومضاعفاتها بعد النشر،وقبل أن يتخذوا قرارًا هم ينظرون في الجدارة الصحفية للخبر وما إذا كان الجمهور فعلًا يحتاج إلى هذه المعلومات.

---

(1) السيد بخيت، **الإنترنت كوسيلة اتصال جديدة**، ص 477.

(2) حسن دوحان، **العلاقة بين أخلاقيات النشر الصحفي والسياسات التحريرية في الصحف الإلكترونية الفلسطينية**، رسالة دكتوراة غير منشورة (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الإعلامية)، 2014م، ص57.

(3) فيصل أبو عيشة، **الإعلام الإلكتروني**، مرجع سابق، ص 267.

تنقسم عملية التفكير الأخلاقي إلى ثلاث خطوات:

1- عرِّف الخيار المحيِّر؛ فكر في جميع المشكلات التي سيثيرها الخبر أو الصورة.

2- ادرس كل الخيارات سواء بالنشر أم لا، أو الانتظار فترة إلى أن تحصل على مزيد من المعلومات قبل النشر؛ هل تعرض الخبر أو الصورة بصورة بارزة أم في موقع ثانوي أم تلجأ إلى خيارات أخرى؟.

3- برِّر قرارك؛ زن أضرار النشر ومنافعه أو العوامل التي من قبيل ملاءمة الخبر وأهميته لدى الجمهور[1].

يتمثل ضعف المهنية الصحفية في عدم إدراك الوظيفة الأساسية للصحيفة كونها أداة رقابية شعبية ووسيلة مهمة لخدمة المجتمع والتعريف بهمومه ومصالحه ونقل نبضه إلى الجهات صانعة القرار، ومعرفة الحدود التي يتحرك بها الصحفي، والأمر يستلزم ثقافة قانونية ودراسة وافية للمواد التي تنظم عمل الصحافة، وكذلك ضعف الثقافة التحريرية التي يجب أن تتوافر كي يعرف حدود المعلومة التي تنشر في إطار الخبر الصحفي، فلا يخلط المعلومة بالرأي، فالموقف في الخبر وعاء الحقيقة؛ بينما المقال وعاء الرأي؛ وذلك ضمانًا لجودة الأخبار وموضوعيتها كي تحظى باحترام القارئ وتقوم بواجباتها المهنية بطريقة رصينة وهادفة[2].

تهدف أخلاقيات الإعلام إلى تحاشي المخاطر التالية[3]:

أ- تبعية الصحفي والمؤسسات الإعلامية: تبدو الصحافة ووسائل الإعلام في غالبية الدول مرتبطة برجال المال أو السياسة والشركات الكبرى، فتعكس مواقفهم وتنطق باسمهم بعيدًا عن اهتمامات الناس ومشاكلهم، أمرًا أوجد هوة بين الصحفي والجمهور الذي بات يرى أن الصحفي لا ينطق باسمه.

أ- وقوع الصحافة في أخطاء أخلاقية ومهنية: حققت صحافة الإثارة الفرنسية نجاحات شعبية ومالية كبيرة وكان المردود إيجابيًا من وجهة النظر التجارية، فزاد سعيها لتحقيق المزيد من الأرباح انطلاقًا من هذا الجانب، وباتت هذه الأخبار السطحية تحتل الصفحات الأولى للصحف الشعبية وتعدتها إلى الصحف الرصينة، وقد أقرت "واشنطنب وست" أن إحدى صحفياتها ابتدعتتحقيقًاعنقصة طفل مدمن للمخدرات ونالت عليها جائزة" بوليتزر، وقد اضطرت الصحيفة إلى إعادة الجائزة، كما بينت دراسة مع رؤساء تحرير

---

(1) كارول ريتش، **مرجع سابق**، ص494.

(2) تيسير أبو عرجة، **قضايا ودراسات إعلامية**، (عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2006)، ط1، ص31.

(3) جورج صدقة، **مرجع سابق**، ص20-25.

صحف أمريكية أن37%من هم أجاب وابأنه من الممكن أن يحصل في صُحفه منشر قصة مفبركة من أحد الصحفيين.

ب- قضية الفساد الإعلامي: ربما يكون الفساد في الجسم الصحفي من أكثر أمراض الصحافة انتشارًا في العالم؛أي أنه آفة حقيقية تهدد الجسم الصحفي ورسالة الصحافة. فالأصوات ترتفع في معظم دول العالم تشتكي من تسخير الصحفي مهنته لمصالحه الشخصية لاسيما المادية منها؛ من خلال قبول الأموال والهدايا المختلفة من النافذين ماليًّا وسياسيًّا، أو استعمال موقعه لأهداف شخصية، هذا الأمر يشكل ممارسة عادية في الكثير من الدول المتقدمة ودول العالم الثالث.

ت- غياب النزاهة المهنية: تفترض النزاهة المهنية عدم اتباع وسائل رخيصة وغير مشروعة لتحقيق أهداف معينة، كمثل اللجوء إلى الابتزاز حيال أشخاص، أو مؤسسات أو دول، أو اللجوء إلى الإثارة أو افتعال الأحداث، أو التعرض لحياة الناس الشخصية. لكن الصحف مليئة بمثل هذه الأمور التي تتعارض وأبسط الأخلاق العامة والمهنية، مثل أخبار وصور النجوم أو السياسيين المتعلقة بجوانب حياتهم الخاصة والحميمة.

## المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام:

ترى نظرية المسؤولية الاجتماعية أن الحرية حق وواجب ومسؤولية، من هنا يجب أن تقبل الإعلام بالتزامات معينة تجاه المجتمع تمكنها من القيام بواجبها من خلال معايير مهنية؛ مثل الصدق والموضوعية والدقة والتوازن، وهي معايير تفتقد إليها نظرية الحرية، ووفقًا لهذه المعايير فإن الصحافة تتولى تنظيم أمورها ذاتيًا في إطار القانون والمؤسسات القائمة، وأن تكون وسائل الإعلام تعددية تعكس تنوع الآراء والأفكار في المجتمع، وتتيح الفرصة للجميع من خلال النشر والعرض، كما أن الجمهور له الحق في أن يتوقع من وسائل الإعلام مستويات أداء عليا، فالصحفيون مسؤولون أمام المجتمع إضافة إلى مسؤولياتهم أمام مؤسساتهم[1].

تفرض حرية وسائل الإعلام من الرقابة الحكومية تساؤلات أخلاقية خطيرة على الصحفيين المحترفين، فليس هناك من ينكر أهمية الدور الذي تقوم به الحكومات، كما أنه لا توجد حكومة دون أخطاء، فكيف تستطيع الحكومة أن تؤدي مهامها إذا كان الصحفيون ينشرون فقط الأخبار السلبية؟ وإذا تم تقديم المسؤولين باعتبارهم أغبياء ومستهترين؟ فيبرز التساؤل: هل وسائل الإعلام معصومة من الأخطاء؟ وهل يمكنها أن تبحث بشكل أفضل عن دور بين الهتاف للقادة وخصومتهم؟ إن حرية وسائل الإعلام من الرقابة الحكومية تفرض عليها الموضوعية والتوازن والالتزام في عرض الحقائق والأفكار التي تدعم العملية الديمقراطية[2].

## المعايير الأخلاقية للعمل الصحفي:

يتحمل الصحفيون المسؤولية الأخلاقية عن جودة الرسالة الإعلامية التي يقدمونها عبر وسائل الإعلام التي يعملون فيها، سواء كانت مكتوبة أم مذاعة أو إلكترونية، وذلك انطلاقًا من دور الإعلام في تزويد الجمهور بالمعلومات اللازمة لتشكيل اتجاهاته وآرائه عن الأحداث الجارية، وتطبيقًا لنظرية المسؤولية الاجتماعية التي تحدثت عن ضرورة وجود ضوابط للرسالة الإعلامية تحمي المجتمع، وهذه الضوابط عادة يتم التوافق عليها من خلال أدوات الضبط الذاتي ومواثيق الشرف الصحفي، وأهم هذه المعايير ما يأتي:

- الدِقة: وهي من المصطلحات المهمة التي يتوجب أن يراعيها الصحفي في كل أخباره ومصادره وتحرير محتواها، فالخطأ الصغير له أثر كبير، وقد

---

(1) سعاد جابر سعيد، **سيكولوجية الاتصال الجماهيري**، (عمان: اربد جدارا للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، 2008)، ط1، ص 88.

(2) حسن مكاوي، **أخلاقيات العمل الإعلامي**، مرجع سابق، ص 180-182.

يسري ويتضخم ويتعذّر تصحيحه[1]، فالدقة تعني أن تعود في الرسالة لأكثر من مصدر للتأكد من حقيقة المعلومات التي تحتويها[2].

يهوّن كثير من دارسي الإعلام من هذه العبارة التي وضعها جوزيف بوليتزر في نيويورك ورلد، ويقول: إن كل المعلومات يجري التحقق منها قبل استخدامها، وهذا يعني عمليًّا أكبر قدر من التركيز عند جعل الأشياء الصغيرة تأخذ شكلها الصحيح[3]؛ فالدقة بالنسبة للصحفي الجيد على قدر كبير من الأهمية، فكل خطأ يرتكبه يزعزع ثقة القراء بالجريدة، وبسبب عامل الثقة فإن الصحف تنشر يوميًّا العديد من تصويبات الأخطاء حتى في تهجية الأسماء[4].

تعني الدقة أن كل عبارة في القصة الخبرية من اسم وتاريخ واقتباس لا بد أن تكون صحيحة فضلًا عن تقديم عبارات الخبر بطريقة واضحة لا لبس فيها، وأنها الإخلاص في البحث عن الحقيقة من خلال المصادر الوثيقة المتعددة ثم المحاولة الجادة للاقتراب من الحقيقة قدر المستطاع، وكذلك الالتزام بالموضوعية في نقل الحقيقة[5].

- المصداقية: تعد المصداقية واحدة من العوامل المؤثرة في الإعلام والعملية الاتصالية، وقد اختلفت رؤى الباحثين حول مفهومها؛ فيرى البعض أنها تعني الثقة في الوسيلة أو إمكانية الاعتماد عليها، ويرى آخرون أنها تعني احترام الوسيلة الإعلامية وتقديرها وتفضيلها كمصدر للمعلومات والآراء مقارنة بغيرها من الوسائل، وآخر يعتقد أنها تعني رضا الجمهور عن أداء الوسيلة الإعلامية[6].

تعرّف المصداقية بأنها المدى الذي تتم فيه رؤية المصدر على أنه يعرف الجواب الصحيح كخبير، والمدى الذي يتم فيه الحكم عليه بناء على أنه يتصل مع الآخرين بدون تحيز[7].

تنص جميع مواثيق الشرف الإعلامية على ضرورة مراعاة الصدق في الخبر، ويرى ممارسون أن الصدق هو حجر الأساس في ممارسة العمل الإعلامي،

---

(1) إحسان العسكر، **الخبر ومصادره**، (القاهرة: عالم الكتب، بدون سنة نشر) بدون طبعة، ص 14.
(2) فتحي عامر، **علم النفس الإعلامي**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2012)، ط1، ص 121.
(3) هاملتون وكريسمي، ، 2002، ص 26.
(4) كارول ريتش، **مرجع سابق**، ص410.
(5) نعمات عتمان، **الخبر ومصادره في العصر الحديث**، (بدون مدينة: دار المعرفة الجامعية، 2008) ط1، ص 120.
(6) عباس محمود الحسن، **الصحافة الاستقصائية مهنة البحث عن المتاعب والأخطار** (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2012) ط1، ص 59.
(7) عباس الحسن، **مرجع سابق**، ص 59.

والتحري عن صدق الخبر الصحفي واجب وطني أساس للمواطنين من جمهور الوسيلة،وحق إنساني، وهو الحق في الإعلام الصادق عن كل ما يدور حوله[1]. يُوقع الخبرُ غير الصحيح الصحيفة في المحظور فتفقد مصداقيتها، فالخبر الذي لا يتوافر فيه الصدق لا يجب نشره[2].

تشير الدلالة المباشرة لمصطلح المصداقية إلى أنه يعني درجة قابلية سلوك طرف معين لأنْ يصدقه الطرف الآخر، وفي مجال الإعلام فإن تعريف المصداقية يتّجه صوبَ الأدلة التي تثبت صدق الخبر أو الموضوع أو الرأي؛ وهذه الأدلة هي تلك المعايير والمؤشرات التي تُسهم في تقييم مدى مصداقية المادة الإعلامية[3].

تعتبر الحقيقة المحور المحرّك للصدق، والوصول إليها ليس بالطرق الملتوية ولا القصيرة المشوبة بما يخدش الصدق والدقة وواقعيتها، بل يمكن الوصول إليها بطرق صعبة لكن سليمة تكون مدعاة للاطمئنان، فالناس تسعى للحقيقة؛ لأنها ليست دومًا في متناول من يريدها، فلا بد من الوصول إلى مصدرها بجهد ومشقة[4]؛ إن الصدق ومعه الموضوعية من العوامل التي على أساسها تتحدد قيمة الخبر، فغير الصادق منه قد يؤدي لكارثة مثل حالات انتشار الأوبئة التي قد تسبب ذعرًا للمواطنين[5].

تُكسب المصداقية المنظمة الإعلامية ثقة كل الأطراف، فهي تستوجب عدم حجب المعلومات سواء في وضع الأفكار أو في السلوكيات[6]، وتثير بمفهومها جدلًا في الأوساط الأكاديمية والمهنية وعلى المستوى الجماهيري ليس فقط في الدول النامية، بل في الدول التي قطعت شوطًا تجاه تحرير وسائل الإعلام، وإعلاء قيم حرية الرأي والتعبير وحرية تبادل المعلومات وتطبيق شرط الضمير الذي يرتبط بالنزاهة والموضوعية والتوازن، وكلها عوامل تتفاعل لتحقيق درجة المصداقية التي تتمتع بها الوسيلة الإعلامية أمام الجمهور[7].

تعني مصداقية المصدر الثقة العالية من جانب الجمهور في المصدر، وهي أساس التعرض للرسالة وهي العامل المؤثر في فاعلية الإقناع بها، وتنشأ هذه الثقة

---

(1) أحمد زارع، **فن التحرير الصحفي**، (غزة: مكتبة الطالب الجامعي جامعة الأقصى، 2006) ط1، ص 11.

(2) نعمات عثمان، **مرجع سابق**، 120-121.

(3) هويدا مصطفى، **الإعلام والأزمات المعاصرة** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009)، بدون طبعة، ص151.

(4) حسنين شفيق، **مرجع سابق**، ص 227.

(5) عبود مصطفى عبود، **مرجع سابق**، ص 11

(6) حسن مكاوي، الإعلام ومعالجة الأزمات، **مرجع سابق**، ص 149.

(7) هويدا مصطفى، **مرجع سابق**، ص 149.

من تخصص المصدر ومقدرته على معالجة الموضوع، إضافة إلى مهاراته الاتصالية ومركزه الاجتماعي[1]، فعلى جامع الأخبار أن يقيم مصادره ليتخير أدقها وأصدقها متجنبًا المصادر المغرضة[2].

- الموضوعية: هي أن تنقل الرسالة الإعلامية الحقائق المجردة إلى الجمهور من دون تحيز أو ذاتية[3]، وقد أثار مفهوم الموضوعية الكثير من الجدل، وحتى الآن لم يتم الاتفاق على مفهوم علمي دقيق للموضوعية، حيث يراها البعض أنها فصل الحقائق عن الآراء، ويراها آخرون أنها إتاحة الفرصة لجميع الحقائق والمعلومات والآراء المختلفة للظهور بشكل متوازن في الخبر، بينما يرى البعض أنها ابتعاد القائم بالاتصال عن استخدام أيّ مؤثرات عاطفية في معالجته الخبر[4].

يصف "مندينش" الموضوعية بأنها أهم مفهوم أخلاقي، تم تطويره في الولايات المتحدة وتصديره للعالم، ومعظم الكتب في مجال الإعلام تدعو للتمسك بالموضوعية وتعتبرها الإطار المرجعي للصحفيين، ومنهم من يرى أنها أيديولوجيا لوسائل الإعلام، لكن هذا المفهوم تعرض للنقد، فالبعض اعتبر أن الموضوعية خرافة[5].

تعني الموضوعية أن تتجرد وألا تتأثر بشعور شخصي وألا تتحيز؛ أما الذاتية فتعني أن تعتمد على نزعات شخصية بحتة؛ إن رؤساء التحرير يتوقعون أن تكتب موضوعاتك متجردًا من النزعات الشخصية؛ لأنهم يعرفون أن هذا مطلب القراء جميعًا، أما الذاتية فتعني أن تقحم نفسها عندما يدرك الصحفي أنه أصبح حكمًا على ما يدخل في الموضوع وما لا يدخل فيه؛ إن الصحفي هو الذي يقوم بتجميع أجزاء المادة وهو أيضًا المراقب لجودتها،وهو القاضي في أي موضوع يكتبه[6].

يقضي تدخل الحكومات على موضوعية الخبر حين يصبح الإعلام جزءًا من النظام السياسي الدكتاتوري وتتخذه وسيلة وأداة لتوجيه الرأي العام، وفي ظل النظام الاستبدادي تفرض الرقابة الصارمة على القنوات الإعلامية بشقيها الداخلي والخارجي.

---

(1) فتحي عامر، **علم النفس الإعلامي**، ص 120.
(2) إحسان العسكر، **مرجع سابق**، ص 114.
(3) فتحي عامر، **مرجع سابق**، ص 122.
(4) نعمات عثمان، **مرجع سابق**، ص 122.
(5) سليمان صالح، **أخلاقيات الإعلام**، مرجع سابق، ص 209.
(6) ليونارد راي تيل، **مرجع سابق**، ص 161-162.

تمنح الدول الديمقراطية للإعلام حرية نسبية، فتتبارى الصحف الحرة في عرض الأنباء بحرية وموضوعية، ويعتمد القارئ في معرفة الأخبار على عدة مصادر داخلية وخارجية[1].

- عدم التحيز: يعرّفه "ماكويل" بأنه الميل إلى تفضيل أحد جانبي الصراع، ويربط ماكنير بين الموضوعية والتحيز، حيث يرى أن الموضوعية تقود إلى التحيز للأقوى، وأن مواصلة السعي لتحقيق الموضوعية يمكن أن يؤدي إلى ما يطلق عليه "هوفستيتر" التحيز المركب، وأن اعتماد الصحفيين على المصادر الرسمية يتيح التحيز لصالح الأقوى[2].
- الحياد: يصف "أجرز" الحياد بأنه خرافة، وأن التمسك به يؤدي إلى إنكار الصحفيين لمسؤولياتهم عما يقدمون من معلومات، حيث يرددون مقولة نحن ناقلو أخبار، وإذا كان الحياد مستحيلًا من الناحية الفلسفية فهو من الناحية التطبيقية أكثر استحالة، فإن اللغة تحمل الكثير من الإيحاءات والدلالات، وكثيرًا ما يؤدي استخدام مفردات معينة إلى إصدار أحكام بالإدانة على مواقف وأشخاص أو يحمل وجهة نظر بالتأييد أو الرفض[3].

تلتزم الصحيفة بالحيدة التامة في عرض أخبارها، فتضع الأنباء في مواضعها وتعطي كل خبر قيمته ومقامه، فتنشرها بصدق وأمانة، وهي صفات تقدرها الصحف التي تحرص على ثقة قرائها، لكن سياسة الصحيفة قد تتدخل لتهميش هذا العنصر وهو من العناصر التي تحتاج لشجاعة[4].

- المسؤولية: لا يتوقع الناس من الصحفي أن يتخلى عن آرائه الشخصية أو السياسية، ولكن من المتوقع منه أن يترك هذه الآراء والمواقف خلفه عندما يأتي إلى العمل، ويحق للصحفي أن يبدي رأيًا مهنيًا ولكن ليس رأيًا شخصيًّا بحيث لا يمكن للجمهور التعرف على آرائه الشخصية حول القضية التي يبحث فيها[5].
- النزاهة: تعني تقديم الخبر بنوع من الحياد وتجنب الخلط بين الأمور كالخبر والتعليق، كما تفيد النزاهة التجرد من الذاتية والهوى، والاستقلالية في العمل، وعدم الخضوع لأي تأثيرات رقابية داخل أو خارج المؤسسة[6]؛

---

(1) إحسان العسكر، **مرجع سابق**، ص 114.
(2) سليمان صالح، **المرجع السابق نفسه**، ص 2010.
(3) سليمان صالح، أخلاقيات الإعلام، **مرجع سابق**، ص 209.
(4) أحمد زارع، **مرجع سابق**، ص 11.
(5) ميثاق هيئة الإذاعة البريطانية BBC، ص 35.
(6) حسنين شفيق، **مرجع سابق**، ص 227.

العدل في الطريقة التي تقدم بها موضوعك هو الذي يراه الناس وهم يصدقون ما يرونه إن وثقوا بك أنت، بالتالي فإن دورك كمندوب هو معالجة المسائل التي يثار حولها الجدل، وهي ظروف تتصارع فيها القيم، ولكي تؤكد الثقة فيك يجب أن تقدم موضوعك بنزاهة[1].

- الخصوصية: تعني حق الأفراد في عدم إفشاء أو نشر معلومات عن أنفسهم[2]ظهر هذا المبدأ في أواخر القرن التاسعَ عشر نتيجة ممارسات الصحافة الصفراء التي اقتحمت حياة النجوم وعملت على ابتزازهم عن طريق نشر أسرارهم وفضائحهم الأخلاقية، فخلال بحثها عن الحقيقة تتعامل وسائل الإعلام يوميًّا مع قضية الخصوصية، وهنا تمكن مشكلة أنه إلى أي حد يمكن أن تبحث وسائل الإعلام عن المعلومات دون أن تتعدى على حياة الآخرين وخاصة حق الفرد في الحفاظ على أسرار حياته الخاصة[3].

يمس ما يكتبه الصحفي بحياة الناس، وبعض الموضوعات يمكنه أن يحقق الذيوع لقضايا المظلومين، لا توجد مهنة في العالم تشبه الصحافة في آدابها وفي قسوة الإدانة الموجهة إليها إذا أثِمت، وتعليم الصحافة يدور أساسًا حول مبادئ أخلاقيات تتعلق بالخصوصية، فأكثر إحباط يصيب الصحفي حين يتصل به من يقول له: هل تعلم ما فعله موضوعك بي أو بأبي، فبعض الموضوعات أيضًا يمكنه أن يدمر حياة الناس[4].

تشتمل قضايا الخصوصيات على القرارات الأخلاقية وليس موضوعات الدقة، ولكن مع انتشار الدعاوى والقضايا بشأن خرق الخصوصيات فإن على الصحفي أن يفهم القضايا القانونية؛ في حالات الخصوصيات يعتبر الضرر عادة عذابًا ذهنيًّا ناجمًا عن الكشف المسيء عن جانب من حياة الشخص الذي يقيم الدعوى، وقد لا تكفي الحقيقة في قضايا الخصوصيات، فالشخصيات تعتبر عامة إذا كانت إنجازاتهم العالية أو سمعتهم السيئة قد وضعتهم أمام أعين الناس كافة أو إذا بحثوا عن الشهرة بأن أدخلوا أنفسهم طواعية في النقاش العام، ولكن إذا سُلطت عليهم الأضواء بشكل غير طوعي فقد لا يعدون شخصيات عامة؛إن المحكمة عادة هي التي تقرر ما إذا كان الشخص مؤهلًا لأن يكون شخصية عامة أم لا[5].

---

(1) ليونارد راي تيل، **مرجع سابق**، ص162.
(2) اللبان، 2000 **مرجع سابق**، ص 185.
(3) حسن مكاوي، أخلاقيات الإعلام، **مرجع سابق**، ص268.
(4) ليونارد راي تيل، **مرجع سابق**، 160.
(5)كارول ريتش، **مرجع سابق**، 432- 416.

- التوازن: أحد الطقوس الصحفية الأساسية، فالصحفيون لا ينقلون ما يزعم شخص أنه الحقيقة، مع كل ما يبدو على تلك الحقيقة من إلحاح، إنهم يجمعون آراءً متنوعة[1]، يعني التوازن كذلك أن على الصحفيين أن ينقلوا كلا الجانبين في أيّ قضية محل جدل، فجميع وجهات النظر يجب أن تحظى بتغطية متكافئة فليس من العدل إتاحة المجال لأحد الجانبين لإبداء الرأي دون الآخر[2].

يجب أن يكون أي موضوع يعالج مسألة حساسة متوازنًا؛ بمعنى أن يتضمن وجهات النظر المعارضة، وهذا لا يعني بالضرورة الاستشهاد بكل ما يقال، فالمعنى المقصود أنه لا يمكن مناقشة جانب واحد من مشكلة بدون الاعتراف على الأقل بوجود وجهات نظر معارضة[3].

- العدالة: معظم الكتابات يركز على تعريف العدالة بأنها معاملة كل الأطراف في أي حدث أو نزاع أو قضية بشكل متساوٍ؛ لذلك مهمة الصحفي التأكد من أن جميع الجهات حصلت على حقها في عرض وجهة نظرها[4]، فدورك كصحفي معالجة المسائل المثيرة للجدل، ولتؤكد الثقة فيك يجب أن تقدم معلوماتك بعدالة، اسأل نفسك هل عاملت كل إنسان معاملة عادلة؟ هل تفحصت كل المتغيرات؟ وبمجرد الانتهاء من الموضوع تسأل نفسك هل أنا سأقتنع كقارئ بكل هذه التفسيرات[5]؟.

تأتي ضرورة الحرص على العدالة من أن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات كما هم متساوون أمام وسائل الإعلام، ومن هنا تأتي ضرورة الحرص على أن تكون هذه الوسائل معبرة عن الجميع، فالعدالة تقتضي توخي الحكمة في عرض الأخبار والصور والابتعاد ما أمكن عن المبالغة والتهويل[6].

تفرض العدالة أن يلتزم الصحفي بالحقائق ذات الفاعلية في العرض وألا يفرض رأيه، وأن يكون حذرًا في استخدام الصفات وتجنب استعمال الصفات التي تحمل حكمًا، والابتعاد عن الملاحظات (الرخيصة)؛ فالناس أحيانًا يقولون أشياء لا علاقة لها بالموضوع، وألا يتجاهل أحدًا، وأن يهتم الصحفي بمن لديه ما يقوله، ويتذكر بأنه ليس طرفًا في الموضوع، دون نسيان الأطفال، فحتى اللصوص لديهم عائلات[7].

---

(1) هاملتون وكريسمي، **مرجع سابق**، ص 29.
(2) ميثاق هيئة الإذاعة البريطانية ص 34.
(3) ليونارد راي تيل، **مرجع سابق**، ص 162.
(4) سليمان صالح، **أخلاقيات الإعلام**، مرجع سابق، 221.
(5) ليونارد راي تيل، **مرجع سابق**، ص 162.
(6) حسنين شفيق، **مرجع سابق**، ص 227.
(7) ليونارد راي تيل، **المرجع السابق نفسه**، ص 163.

- الأمانة: وهي مفهوم واسع يمكن أن يشمل العديد من القواعد المهنية، إلا أن اتحاد الناشرين في بولندا عرّفه بأن يعمل الصحفي وفقًا لضميره ولتحقيق مصلحة المتلقين وعدم الخضوع لأي تأثير وأن يرفض العمل ضد معتقداته[1].
- كتابة القصة الصحفية بإنصاف: يجب على الصحفيين أن يحترموا حقوق الأشخاص الذين لهم علاقة بالأخبار، وأن يراعوا المعايير المشتركة للأمانة والشرف، وأن يكونوا مسؤولين أمام الجمهور عن عدالة ودقة تقاريرهم الإخبارية، والأشخاص الذين يتم اتهامهم علنًا يجب إعطاؤهم حق الرد، والوعود التي يقدمها الصحفي للحفاظ على سرية مصادره يجب الالتزام بها، وعند كتابة القصة يجب أن يقدّر ما إذا كان سيسبب الألم والإحراج للأشخاص المتصلين بها أم لا.
- عدم الانحياز: ليس معنى أن تصبح الصحافة غير منحازة أن تتوقف عن السؤال، ولكن الممارسة السليمة تتطلب أن يكون هناك فصل واضح بين الخبر والرأي، فقد ثار الجدل في الخمسينيات والستينيات حول حقيقة قدسية الخبر بعد ظهور الصحافة التفسيرية، ولم يكن الجدل بسيطًا، فقد دار حول مناطق الخلط في الرأي والخبر، أكثر مما دار حول قواعد مطلقة للفصل بينهما، ومع صعوبة وجود صحافة غير منحازة يكفي التزام الأمانة في نقل الخبر بعيدًا عن المصالح الفكرية أو الأيديولوجية[2].

عمل د. سليمان صالح[3] على دراسة وتحليل 62 ميثاق شرف صحفي حول العالم، ليجد أنها تحدثت عن قواعد ومبادئ أخلاقية عامة يمكن إيجازها فيما يأتي:

أولًا- الدفاع عن الحريات العامة: تزدهر حرية الإعلام في مناخ الحرية، وإن دفاع وسائل الإعلام عن الحريات العامة للمواطنين هو مسؤولية مجتمعية، وفي نفس الوقت دفاعٌ عن حقها في القيام بوظائفها، لذلك هناك ضرورة للنص عليها في المواثيق الأخلاقية، ومن ضمن الحريات العامة حرية العقيدة وحرية الفكر وحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة.

ثانيًا- حق الجمهور في المعرفة:يندرج في إطار ذلك حق الجمهور في الحصول على المعلومات، وحق وسائل الإعلام أيضًا في الحصول على المعلومات، فمن واجبها التغطية الشاملة والمتكاملة للأحداث، فلا بد للصحافة من أن تقدم تفسيرًا للأحداث وتحليلًا للأحداث وكذلك مشاركة الجماهير في التعليق على الأحداث.

---

(1) سليمان صالح، أخلاقيات الإعلام، **مرجع سابق**، ص 230.
(2) جون هاتلنج، **أخلاقيات الإعلام**، ص 81-71.
(3) راجع سليمان صالح، مرجع سابق.

نوعية المعلومات المقدمة للجمهور: يعتبر الكثير من الأكاديميين أن أخلاقيات الإعلام هدفها الأساسي تحسين نوعية المعلومات المقدمة للجمهور، وأنه كلما زادت جودة المضمون يعني احترامًا أكثر لأخلاقيات المهنة التي يلتزم بها الإعلاميون ضمن المعايير التالية:

- أهمية المعلومات للجمهور: ويحدد هذا الاتجاه ضرورة زيادة نسبة المعلومات عن القضايا والمشكلات الجادة؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية، والتقليل من المعلومات الهادفة للتسلية والترفيه.

-عدم إساءة تقديم المعلومات والصور: مبدأ ظهر لمعالجة استخدام وسائل الإعلام الحديثة للمعلومات والصور، فتقنيات التصوير الرقمي وإمكانية إدخال تعديلات أصبحتتهدد مصداقية وسائل الإعلام.

-عدم الخداع في أساليب تقديم المعلومات واستخدام العناوين والصور: ذلك أن الكثير من وسائل الإعلام يستخدم تقنيات تؤدي إلى خداع المتلقي ودفعه للخروج بنتائج معينة.

-عدم تشويه المعلومات: ويتكامل مع المبدأ السابق، فسوء استخدام الأول يؤدي إلى تشويه المعلومات المقدمة للجمهور، إلا أن عملية التشويه قد تكون بجهد واع لتحقيق هدف معين، أو غير واع نتيجة لنقص مهارات الصحفي أو تضليل المصادر له.

-التصحيح: الحاجة للتصحيح عادة تنتج عن وجود معلومات غير دقيقة.

- الفصل بين الرأي والخبر: إن عملية الفصل حاسمة لأنها تشكل الأساس للانفصال عن السلطة وإذا تم الحفاظ عليها فسيكون المنتج نقيًا وستتأكد موضوعيته وتكسب وسائل الإعلام المصداقية.

- التغطية التفسيرية للأحداث:إن تغطية وسائل الإعلام أحيانًا تكون غير مفهومة، بالتالي تكون مضللة، ويرجع ذلك إلى نقص اهتمام الصحفيين بخلفية التغطية.

-التعليق العادل على الأحداث: وهو حق للجمهور والصحفي على حد سواء، حيث يقدم الصحفي رؤيته للحدث بمكانه وزمانه وشخوصه ويقوم بتصويره بشكل إنساني.

ثالثًا- إدارة المناقشة الحرة في المجتمع ونقلها للجمهور: تقوم هذه الوظيفة على أن المجتمع الإنساني يحتاج دومًا إلى استثمار جميع طاقاته وإمكانياته لتحقيق أهدافه، وإن النقاش الحر يتيح تحقيق أكبر قدر من الإشباع للجمهور ويجعل المضمون الذي تقدمه وسائل الإعلام أكثر جاذبية، وذلك من خلال إتاحة الفرصة لكل الأطراف بالتعبير عن رأيها، والعرض المتوازن لآراء الجميع، واحترام حق النقد، وعدم حرمان أي اتجاه من حقه في الوصول للجمهور

عن طريق وسائل الإعلام، إضافة إلى عدم التصوير النمطي لأي اتجاه فكري أو سياسي أو ديني.

رابعًا- الدفاع عن مصالح المجتمع: وذلك من خلال سعي وسائل الإعلام لتحقيق تماسك المجتمع وحماية الذاتية الثقافية والإسهام في التنمية.

خامسًا- كشف الفساد والانحراف: إن البحث عن وظائف جديدة للصحافة يؤدي إلى كشف أوجه الفساد؛ وذلك يحتاج إلى تطوير المسؤولية الأخلاقية للصحفيين في القيام بهذه الوظيفة لصالح المجتمع، ويؤدي إلى تطوير الصحافة الاستقصائية.

سادسًا- احترام حق المجتمع في إدارة عادلة: ويتفرع عن هذا المبدأ حق المجتمع في القصاص من المجرمين واحترام قاعدة أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، ونشر أحكام البراءة وعدم التأثير على القضاء أو محاكمة المتهم بواسطة الرأي العام، كذلك عدم نشر صور الأطفال وأسماء ضحايا الاغتصاب وصورهم، وعدم تمجيد الجريمة.

سابعًا- احترام القيم العامة للمجتمع: هذا يؤكد ضرورة وجود ميثاق أخلاقي نتاجًا لدراسة منظومة المجتمع، وكما قال "كوبر" فإن الميثاق الذي تكون مواده مستوردة من دولة أخرى من المحتمل أن يرفضه الوطنيون.

ثامنًا- عدم نشر ما يشكل إساءة للذوق العام: ويشمل بعض القضايا الحساسة، إلى جانب المفردات التي تحتوي على تحقير وإسفاف واحترام أحزان الناس وصدماتهم.

تاسعاً- المسؤولية الأخلاقية لوسائل الإعلام نحو مصادر المعلومات: وإن حماية مصادر المعلومات بالنسبة للصحفي قضية ذات أهمية، إذ لا يمكنه القيام بدوره في الحصول على المعلومات وتحقيق حق الجماهير في المعرفة بدون حماية هذا الحق.

# المبحث الثاني

## النظم والمواثيق الضابطة للعمل الإعلامي في فلسطين

عاشت الصحافة ظروفًا قاسية في عهد الانتداب البريطاني، فقد استمرت مجموعة القوانين العثمانية ضد الصحافة قائمة حتى عام 1932م، ثم وضعت بعدها حكومة الانتداب مجموعة أخرى من القوانين التي كانت أكثر تصلبًا، وكانت دائرة التحقيق الجنائي لسلطة الانتداب هي المخولة بالإشراف على الصحف.

وصدر أول قانون للعمل الصحفي عام 1933م تحت اسم "قانون المطبوعات" في عهد الانتداب البريطاني، ويقضي بتوحيد التشريعات المتعلقة بطباعة الجرائد والمطبوعات كافة ونشرها، لكنه فرض قيودًا مشددة على كل ما ينشر، ومنح المندوب السامي البريطاني صلاحيات واسعة بتعطيل أي صحيفة إذا نشرت ما من شأنه أن "يجعل الطمأنينة في خطر"، حسب المادة 19 من القانون، وهو مفهوم واسع قيّد الصحافة.

وزاد الانتداب البريطاني من قمعه للصحافة، فأصدر عام 1936م العديد من المواد الهادفة إلى تقييد الصحافة، بسبب نشاطها المضاد للوجود اليهودي في فلسطين؛ أخذ بطش الانتداب يتزايد ضد الصحافة حتى صدر قانون عام 1945م، وما تضمنه من تشريعات صارمة ضد الصحافة الفلسطينية؛ في محاولة لمنعها من تهيئة الأجواء لاحتمالات ما بعد انتهاء الانتداب.

وأخذت الأوضاع تتفاقم في فلسطين بشكل سريع، ومع انسحاب القوات البريطانية وبداية حرب 48؛ كان للصحافة دور رئيس في تأجيج المشاعر، والعمل بكل قوة لتوفير أرضية خصبة للجيوش العربية "للاستمرار في الحرب.

وخضعت الأراضي الفلسطينية تحت حكم الاحتلال الإسرائيلي بعد عام 1948 لنوعين من التشريعات: الأول هو قانون المطبوعات لسنة 1933م، الذي يعتبر بمثابة التعديل الذي أجرته بريطانيا على قانون المطبوعات العثماني، والثاني قانون الدفاع "الطوارئ" الذي صدر عن بريطانيا في عام1945م، إبان حكمها لفلسطين، فأبقى الاحتلال الإسرائيلي على هذين القانونين نافذيْن على الأراضي التي احتلتها في عام 1945م؛ وعملت على تعزيزهما؛ فبقيت الصحافة الفلسطينية مقيدة بالقوانين البريطانية، إضافة إلى جملة من الأوامر والتشريعات العسكرية الإسرائيلية، التي عملت من خلالها على إحكام قبضتها على المواطنين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية.

## فترة الحكم الأردني والإدارة المصرية[1]:

بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1948 خضعت الضفة الغربية للحكم العسكري الأردني كما خضع قطاع غزة للإدارة المصرية.

الإدارة المصرية: لم تعمد هذه الإدارة إلى تغيير القوانين، إلا ما يتعارض منها معالتطورات السياسية والإدارية والمستجدات الحياتية للمواطنين، وبهذاحافظت التشريعات على شكلها الجوهري. وفي عام 1955 أصدرالحاكم الإداري العام لقطاع غزة، وبإرادة منفردة، القانون رقم 255القاضي بإصدار النظام الأساسي للمنطقة الواقعة تحت رقابة القواتالمصرية بفلسطين (قطاع غزة) والذي استبدل لاحقاً بالنظامالدستوري لقطاع غزة عام 1962 .

الحكم الأردني: أعطى الدستور الأردني للسلطةالتنفيذية صلاحية إصدار القوانين المؤقتة ( يقابلها في قطاع غزةالقرارات بقوانين) في حالة عدم انعقاد مجلس الأمة ووجود ضرورةلإصداره، لكن يجب عرض القانون المؤقت على مجلس الأمة فيأول جلسة يعقدها.

وباستقراء عدد من التشريعات الأردنية نجد نوعاً من الترتيبوالتنظيم وقدراً من الدقة في الصياغة التشريعية في إطار منالمنهجية المنظمة والمنضبطة. فيبدأ التشريع في ديباجته بالإشارةإلى مصدر صلاحيته في إصدار التشريع، وهو ما يعرف بالاستناد،فإذا كان التشريع من طائفة القوانين يشار إلى الدستور، وإذا كاننظاماً فإنه يشير إلى القانون الذي يعطي الصلاحية في إصدار هذاالنظام، وهو ما يعبر عن معنى تدرج القواعد القانونية وسمو بعضهاعلى بعض ومبدأي المشروعية والفصل بين السلطات.

ولم تشهد التجربة التشريعية لمنظمة التحرير الفلسطينية قبل قيام السلطة الفلسطينية وجود أي من التشريعات المختصة بالإعلام، باستثناء ما تضمنته وثيقة إعلان الاستقلال عام 1988 بتصريحها ضمان حرية الرأي والتعبير والالتزام بمبادئ الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان[2]، فثمة ارتباط وثيق وتأثير عميق بين سياسات السلطة وتوجهاتها إزاء الصحافة وبين التشريعات التي يفترض فيها أن تحقق التوازن بين حرية الصحافة وحقوق الأفراد ومقومات المجتمع ومصالح السلطة السياسية، ومن ثم تتذبذب التشريعات بين العمومية والخصوصية وبين القيم

---

(1) حسن أبو الهنود، **تقرير حول التشريعات الفلسطينية وآلية سنها في السلطة الوطنية الفلسطينية، دراسة تحليلية**، رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، بدون سنة نشر، ص 8283-.

(2) رشاد توام، **التنظيم القانوني لحرية الإعلام في فلسطين**، دراسة منشورة (رام الله، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية مدى، 2011)، ص9.

والمصالح المتعارضة، فتكون النتيجة اختلالَ التوازن المنشود وصدورَ تشريعات تتوسع في الحظر والتجريم وتتناقض مع التطور الديمقراطي[1].

أخذت السلطة الوطنية الفلسطينية مع قيامها عام 1994م، تسنُّ نظامها التشريعي محافِظة على جملة من التشريعات التي سنتها أنظمة تعاقبت على حكم فلسطين منذ العهد العثماني، وذهبت في مرحلة مبكرة إلى سن قانون النشر والمطبوعات الذي أُلغي بموجبه قانونا المطبوعات والنشر الانتدابي 1933 والأردني 1967م اللذان كانا ساريَيْن في قطاع غزة والضفة الغربية[2].

ويشتمل قانون النشر والمطبوعات الصادر في يونيو 1995م على 51 مادة، منبثقًا مما تكفلت به القوانين الدولية بحماية حرية الرأي والتعبير وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ثم مبادئ جوهانسبرج حول الأمن القومي وحرية الوصول للمعلومات عام 1955م[3].

ونص القانون الأساسي الفلسطيني الصادر عام 2003م والمعدل عام 2005م، على حرية الرأي والتعبير في المادة 19: (لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون)[4]

وترى الباحثة أن نص القانون الأساسي الفلسطيني؛ يتوافق مع نص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي نصت على: (لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأيّ وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية)[5]،

يؤخذ على قانون النشر والمطبوعات تعامله بإبهام، وعدم وضوح، مع حق الصحفي في الوصول إلى المعلومات والأخبار والإحصائيات ونشرها وتحليلها، كما أن القانون يأخذ بنظام الترخيص بدلًا من الإخطار، وقد حظرت المادة 37 نشر أي معلومات سرية عن الشرطة والقوات والأمن العام وأسلحتها وعتادها؛ الأمر في الحالة الفلسطينية مختلف، فكل هذه التفاصيل موجودة لدى الجانب الإسرائيلي. كما حظرت الفقرة 4 من المادة 37 نشر وقائع جلسات المجلس الوطني، وحظرت الفقرة

---

(1) سعد إبراهيم، **حرية الصحافة - دراسة في السياسة التشريعية وعلاقتها بالتطور الديمقراطي**، دون طبعة (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1997)، ص7.

(2) رشاد توام، **مرجع سابق**، ص9.

(3) أحمد أبو السعيد، **الإعلام الفلسطيني**، مرجع سابق، ص 226.

(4) القانون الأساسي الفلسطيني، المادة 19.

(5) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 19.
http://www.un.org/ar/documents/udhr/index.shtml#a19

الخامسة من نفس المادة نشر الموضوعات التي من شأنها زعزعة الثقة بالعملة الوطنية علمًا أن السلطة ليس لديها عملة وطنية[1].

أخذ البعض على السلطة تعجلها في إصدار هذا القانون، نظرًا لقصر الفترة بين اتفاق تسلم الصلاحيات وإصدار القانون، بحيث لم يأخذ القانون حقه من الدراسة والتدقيق، كذلك أُخذ على مجلس السلطة إصداره للقانون في جلسة تضمن جدول أعمالها العديد من البنود، من بينها موضوع إصدار القانون، بما يعني عدم إخضاعه للنقاش الجدي من قبل أعضاء المجلس.

ينظم قانون النشر والمطبوعات القطاع المقروء المطبوع فقط من وسائل الإعلام، ويقع في 51 مادة، غير مقسمة إلى أبواب وفصول ذات تصنيف موضوعي كما في كثير من التشريعات؛ لذلك جاءت أحكام مواده غير مرتبة تسلسليًّا[2].

صدر قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني بموجب مرسوم رئاسي وليس من المجلس التشريعي المخوّل بسنّ القوانين، فكان نسخة مشابهة لقانون المطبوعات والنشر المصري الصادر في ذات العام، إلا أن الأخير جرى تعديله عام 1996م وتوالت عليه التعديلات، بينما بقي قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني كما هو.

أراد واضعو القانون أن يكون مؤقتًا إلى حين إقرار المجلس التشريعي الفلسطيني قانونًا للمطبوعات يكون أكثر وضوحًا، ولكن مع تأخر قيام المجلس التشريعي بهذه المهمة، وعدم تقديم نقابة الصحفيين الفلسطينيين لمقترح قانون بديل، تحوّل المؤقت إلى دائم، إذ إن هناك تقصيرًا واضحًا إزاء المطالبة والعمل على تغيير القانون.

وترى الباحثة أن قانون النشر والمطبوعات الفلسطيني لم يأخذ بالاعتبار التطورات التكنولوجية الوليدة في ذاك الوقت مثل الصحافة الإلكترونية التي كانت قد بدأت في الظهور، ولم يُصدر قانونًا يتعلق بالمرئي والمسموع، فتعامل مع الإعلام وكأنه مقتصر على الصحف والمطبوعات، وجعلت هذه الملاحظات المراقبين يطالبون بتجاوز قانون النشر والمطبوعات، واستبداله بمواثيق الشرف الصحفي، باعتباره غير صالح، فإنه إذا طبق سيتعرض لحرية الصحافة بشكل كبير ويحدّ من حق الجمهور في المعرفة، ورغم علم الجميع أنه غير صالح إلا أنه ما زال ساريَ المفعول حتى الآن.

سعت نقابة الصحفيين الفلسطينيين لمحاولة تجاوز ثغرات القانون عبر إقرار ميثاق شرف صحفي عام 1999م، تضمن مقدمة و37 مادة، شارك في وضعه ممثلون عن نقابة الصحفيين ووزارة الإعلام إضافة إلى اثنين من رؤساء تحرير المجلات

---

(1) أحمد أبو السعيد، **مرجع سابق**، ص228.

(2) رشاد توام، **مرجع سابق**، ص34.

وأكاديمي واحد، فيما يتضح من التشكيلة خلوّها التام من الصحفيين المهنيين والتنوع الفكري.

يتعهد الصحفيون بموجب ميثاق الشرف الصحفي بالالتزام بالقوانين الفلسطينية وما ورد في وثيقة الاستقلال عام 1988م وقانون النشر والمطبوعات، والدفاع عن حق الجمهور في المعرفة والحصول على المعلومات بالطرق المشروعة والامتناع عن نشر معلومات غير موثوقة.

كما تحدث الميثاق عن الالتزام بمساندة العدالة والتقيد بعدم نشر أسماء المتهمين وصورهم وعدم نشر الصور والأخبار المنافية للآداب العامة، ونشر التصحيح لمعلومات سبق نشرها، إضافة إلى الالتزام التام بالموضوعية وفصل الخبر عن الرأي، والتمييز بين المادة الصحفية والإعلان.

تضمن الميثاق التأكيد على قيم مهنية؛ مثل الأمانة الصحفية، وصيانة أسرار المهنة، واحترام الحريات الخاصة والعامة، وحق الصحفي في التعبير عن رأيه، وعدم نشر ما من شأنه التحريض على العنف، وعدم إجراء مقابلات مع الأطفال بما يعود بأثر سلبي على صحتهم النفسية، واستخدام المصطلحات والأسماء الفلسطينية.

تتوافق غالبية مواد ميثاق الشرف الصحفي الفلسطيني مع القيم المهنية للعمل الصحفي، لكنه بحاجة إلى تطوير ليناسب التطورات التي طرأت على العمل الصحفي خلال السنوات التي أعقبت إصداره، مثل الصحافة الإلكترونية والإذاعة والتلفزيون، فقد أصبحت الحاجة ملحّة لميثاق شرف إعلامي يتناسب ووسائلَ الإعلام المختلفة، ولم يتحدث ميثاق الشرف الصحفي عن دور وسائل الإعلام في المطالبة بتطوير القوانين وإن تضمن بندًا ينص على الدفاع عن حرية الصحافة.

ترى الباحثة أن أدوات التنظيم الذاتي مقتصرة حتى اللحظة على ميثاق الشرف الصحفي الذي أعد عام 1999م، بجهد مجموعة من الصحفيين دون أن يتم تعميمه بالشكل الكافي، ويتضمن 37 مادة أكدت على الالتزام بنشر الحقيقة بالطرق المشروعة والالتزام بعدم استغلال المهنة والحق في حرية الرأي والتعبير.

وقد خلا ميثاق الشرف الصحفي تمامًا من الحديث عن دور الصحافة في خدمة المجتمع على اعتبار أن جوهر مواثيق الشرف هو الاستناد إلى نظرية المسؤولية الاجتماعية، كما خلا من ذكر تفاصيل مهمة متعلقة بالدقة والحياد والشمولية وتعزيز قيم التسامح والديمقراطية، وهي أساس الحكم الصالح لأي مجتمع.

ولم يأخذ الميثاق بمستجدات الوضع الحالي، فما يميز ميثاق شرف دولة عن أخرى هو ارتباطه بواقع المجتمع، فلم يتضمن ما من شأنه احترام التعددية السياسية والفكرية، وإن كان قد ذكر في بند 24 الالتزام بعدم نشر ما من شانه التحريض على العنصرية والتمييز على أساس العرق أو الأصل أو الدين أو الطائفة.

لم يتضمن ميثاق الشرف الصحفي الحديث عن الفئات المهمشة والظروف الخاصة كتغطية الانتخابات والاعتداءات الاحتلالية وما ينبغي على الصحفي الفلسطيني مراعاته في مثل هذه الحالات.

ولم يتحدث في أيٍّ من بنوده عن الإثارة والتهويل والتضخيم، وهي كوارث يقع فيها الإعلام الفلسطيني حاليًا. كما لم يتضمن الحديث بوضوح عن احترام سرية جلسات المحاكم أو حتى التوقف عن عرض اعترافات متهمين لدى العدالة أيًّا كان الجرم، وهذا نشاهده في عرض اعترافات من يتم اتهامهم بالعمالة.

ولم يتطرق الميثاق مطلقًا إلى شكل العلاقة مع الاحتلال الإسرئيلي ومراسليه ووسائل إعلامه، ونحن دولة تحت احتلال تعتبر قضية التطبيع حساسة جدًا فيه، ومن حيث الشكل نفترض أن يتم تقسيم الميثاق وتبويبه بشكل مناسب للقراءة بحيث يتوزع ما بين حقوق وواجبات مهنية وواجبات ذات بعد قانوني.

كما خلا ميثاق الشرف الصحفي الفلسطيني وحتى المسودات التي طُرحت من أي بنود تتحدث عن دعم السلام العالمي أو توضح شكل المعالجة الصحفية مع دول المحيط العربي.

ولم تتمكن نقابة الصحفيين من توسيع دائرة الاهتمام بهذا الميثاق بسبب دخولها في أزمة حادة تسببت في ضعف قدرتها على ممارسة مهامها بدءًا من الخلافات الحزبية التي أضعفت مجموع العمل الصحفي وقوّضت قدرة النقابة على متابعة مهامها، وصولًا إلى حالة الانقسام السياسي عام 2007م الذي أدى إلى منع النقابة من العمل في قطاع غزة حتى عام 2010، حين سمحت لها حركة حماس _التي كانت تحكم قطاع غزة_ بإعادة فتح مقرها.

يرى مهنيون أن ميثاق الشرف الصحفي غير كافٍ حاليًا لضبط العمل الصحفي، وأنه يجدر بالمؤسسات الصحفية القيام بوضع مدونات سلوك تضبط العمل الصحفي، ويرى آخرون أنه بحاجة إلى تطوير؛ فمنذ إصداره عام 1999م شهدت الساحة الإعلامية الكثير من التغيرات التي تستدعي أن تؤخذ بالحسبان، كما أن الصحفيين بحاجة إلى ميثاق شرف صحفي لا يتعرض لحرية الرأي والتعبير بقدر ما يُسهم في ضبط العمل الصحفي.

## نقابة الصحفيين الفلسطينيين[1]:

تأسست نقابة الصحفيين الفلسطينيين عام 1979م تحت اسم "رابطة الصحفيين العرب في القدس"؛ إذ منع الاحتلال الإسرائيلي في حينه أيّ تسمية تشير إلى

(1) الموقع الرسمي لنقابة الصحفيين الفلسطينيين http://www.pjs.ps/، تاريخ الزيارة مايو 2015.

فلسطين. وقد عملت النقابة بمسماها الحالي منذ عودة السلطة الوطنية عام 1994م، علمًا بأن الصحفيين الفلسطينيين في الداخل والخارج ممثلون في الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، بصفته الإطار النقابي لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلى أن تم الفصل النهائي بين الكتاب والصحفيين في إطارين نقابيَّيْن مستقليْن من حيث الاختصاص والمهمة والعضوية؛ لتسهيل قيامهما بالواجبات المنوطة بهما.

صاغت نقابة الصحفيين أهدافها العامة في 15 بندًا يمكن تلخيصها في تمكين الصحفيين والمؤسسات الصحفية من أداء رسالتهم الإعلامية وصيانة حرية الرأي والتعبير وضمان حق الوصول للمعلومات وكشف الحقائق والعمل على تطوير القوانين.

تهدف النقابة إلى الالتزام بآداب مهنة الصحافة وأخلاقياتها ورفع المستوى المهني للصحفيين ومواكبة التطورات المهنية وأساليب العمل المبتكرة والدفاع عن الصحفيين ووسائل الإعلام ضد الانتهاكات التي يتعرضون لها، وكذلك الدفاع عن مصالح الصحفيين النقابية والمطلبية والمعنوية وتوفير الحماية القانونية لهم، وضمان تكافؤ الفرص.

تعمل نقابة الصحفيين الفلسطينيين وحسب أهدافها على ضمان تكافؤ الفرص في المؤسسات الإعلامية الحكومية والأهلية وتوفير الرعاية الصحية والتأمينات الخاصة بالعمل والحوادث ومخاطر مهنة الصحافة، والسعي لتوفير فرص عمل للخريجين.

يقع على كاهل النقابة السعي لتطوير مناهج التعليم وأساليب التدريس وتقديم الدعم والمساندة لذلك، وأيضًا التمسك بالحقوق والثوابت الوطنية والتأكيد على الهوية الوطنية والثقافية والحضارية للشعب الفلسطيني، وتعميق قيم العدالة والمساواة بين أبناء الشعب الفلسطيني، ومناهضة التطبيع مع الاحتلال بكافة أشكاله، وتعزيز الوعي المهني.

## واقع العمل الصحفي النقابي:

كانت نقابة الصحفيين الفلسطينيين تمنح الصحفيين بطاقات العضوية لكل ممارسي المهنة، لكنها توقفت عن منح بطاقات العضوية للصحفيين منذ عام 2005م، وبعد أحداث حزيران عام 2007م التي أفضت إلى سيطرة حماس على قطاع غزة وسيطرة فتح على الضفة الغربية، تم منع النقابة من العمل في غزة، حتى سمح لها بذلك عام 2010.

ويشكك الكثير من الصحفيين بأحقية بعض حَمَلة عضوية نقابة الصحفيين بها، باعتبارهم لم يمارسوا عملًا صحفيًا، كما شابَ العمل النقابي الكثير من التوتر نتيجة التبعية السياسية، ما دفع ببعض الصحفيين إلى تشكيل إطار نقابي موازٍ في قطاع

غزة، ما لبث أن حَلّ نفسه، لكنه كان رسالة توضح الترهل الشديد الذي وصلت له نقابة الصحفيين من ضعف متابعة العمل الصحفي بما فيه ميثاق الشرف الصحفي، وحرمان الكثير من الصحفيين من حمْل عضوية النقابة بسبب تبعيتهم لحركتي حماس والجهاد الإسلامي.

وأصدر مكتب الإعلام الحكومي في غزة عام 2010 دليلًا بعنوان "دليل الإعلامي نحو العمل المهني المسؤول"، في محاولة لتعزيز أخلاقيات العمل الصحفي بعد الانتكاسة التي أصابت الخطاب الإعلامي الفلسطيني عقب الانقسام السياسي.

وتضمن الدليل مقدمة تتحدث عن اليوم العالمي لحرية الصحافة وحرية العمل الصحفي، وأسس عامة حول المسؤولية الشعبية لوسائل الإعلام، إضافة إلى مجموعة من الواجبات التي يفترض بالصحفي الالتزام بها والحقوق التي يجب أن يتمتع بها.

وترى الباحثة أن الدليل تجاوز إلى حد كبير أوجه القصور في ميثاق الشرف الصحفي إلا أنه افتقر إلى التبني من قبل نقابة الصحفيين أو جهة ذات علاقة غير حكومية بالصحفيين، فبقي بعيدًا عن التداول من قبل الصحفيين.

ويدفع هذا الواقع نحو المطالبة بضرورة إعادة بناء نقابة الصحفيين، مع ظهور أصوات منادية بتشكيل مجلس أعلى للإعلام يكون قادرًا على تجاوز العقبات التي قد لا تتمكن نقابة الصحفيين من تجاوزها، كل هذا الوضع انعكس سلبًا على العمل الصحفي الذي شابَه تجاوزات خطيرة لأخلاقيات مهنة الصحافة دون أن تتمكن نقابة الصحفيين الفلسطينيين من أخذ دورها المفترض إزاء ما يجري، وما هو عزز المطالبات الداعية لتفعيل النقابة لتتمكن من تطوير ميثاق شرف صحفي مهني يأخذ بالاعتبار كل مستجدات الحالة الفلسطينية، ومواثيق أخرى متخصصة بالعمل التلفزيوني والإلكتروني والإذاعي وكذلك الإعلام الاجتماعي مواكبة لكل التطورات التي أعقبت إقرار ميثاق الشرف الصحفي عام 1999م.

# الفصل الرابع

# نتائج الدراسة الميدانية والفروض

يستعرض هذا الفصل نتائج الدراسة الميدانية التي جرى تطبيقها على اتجاهات النخبة الإعلامية نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة في قطاع غزة، واختبار الفروض المرتبطة بالدراسة، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول: نتائج الدراسة الميدانية.**

**المبحث الثاني: مناقشة النتائج والفرضيات.**

**المبحث الثالث: أهم النتائج والتوصيات.**

# المبحث الأول

# نتائج الدراسة الميدانية

يناقش هذا المبحث المحاور الرئيسة للاستمارة، والمتمثلة في السمات العامة لمجتمع الدراسة، واتجاهات النخبة الإعلامية نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بمسؤولياتها الاجتماعية والقانونية والمهنية، وأثر المتغيرات الرئيسة في الشأن الفلسطيني، ممثلة في الصراع مع الاحتلال وحالة الانقسام الداخلي على هذا الالتزام، كما يعرض لأهم الأسباب المؤدية إلى وقوع التجاوزات والنتائج المترتبة عليها، ومن ثم استعراض مجموعة من الآليات المقترحة لتحسين الأداء وفقًا لرؤية المبحوثين وهم من أصحاب الخبرة الأكاديمية والإعلامية.

استخدمت الباحثة التكرارات والأوزان النسبية والمتوسطات والانحرافات المعيارية بهدف تفسير الأوزان الناتجة عن عملية التحليل، واعتمدت الباحثة المعايير الآتية:

- الأوزان النسبية الأقل من 30% تشير إلى اتجاهات سلبية جدًا.
- الأوزان النسبية من 30%إلى أقل من 50% تشير إلى اتجاهات سلبية.
- الأوزان النسبية من 50% إلى أقل من 60% تشير إلى اتجاهات محايدة.
- الأوزان النسبية من 60% إلى أقل من 80% تشير إلى اتجاهات إيجابية.
- الأوزان النسبية من 80% فما فوق تشير إلى اتجاهات إيجابية قوية.

## متابعة النخبة الإعلامية الفلسطينية للمواقع الإخبارية:

**1/1-هل تتابع المواقع الإخبارية الفلسطينية؟**

في سؤال النخبة عن متابعتهم للمواقع الإخبارية الفلسطينية كانت الإجابات على النحو التالي:

**جدول (14)**
**جدول يوضح متابعة النخبة للمواقع الإخبارية الفلسطينية**

| المتابعة | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| نعم | 154 | %100 |
| لا | 0 | %0 |
| المجموع | 154 | %100 |

يتضح من الجدول السابق أن جميع المبحوثين هم من المتابعين للمواقع الإخبارية الفلسطينية، بنسبة 100%، وهنا ترى الباحثة أنه من غير المفيد ربط هذا التساؤل بمتغيرات الدراسة باعتبار أن نسبة غير المتابعين هي صفر.

**12/- ما هي مدة متابعتك للمواقع الإخبارية الفلسطينية يوميًا؟**

في السؤال المتعلق بمدة المتابعة اليومية للمواقع الإخبارية الفلسطينية، كانت النتائج على النحو الآتي:

**جدول (15)**
**يوضح مدة متابعة المواقع الإخبارية الفلسطينية يوميًا**

| مدة المتابعة | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| ساعة إلى أقل من 3 ساعات | 74 | %.148 |
| 3 إلى أقل من 6 ساعات | 35 | %.722 |
| أقل من ساعة | 30 | %.519 |
| 6 ساعات فأكثر | 15 | %.79 |
| المجموع | 154 | %100 |

يتضح من الجدول السابق أن نسبة المتابعة اليومية من قبل النخبة الإعلامية للمواقع الإخبارية الفلسطينية كانت عالية، للفترة ما بين ساعة إلى أقل من 3 ساعات، وجاءت بنسبة 148.%، بينما بلغت نسبة من يتابعون هذه المواقع من 3 إلى أقل من 6 ساعات 722.% منهم، وفي الترتيب الثالث جاءت فئة من يتابعون المواقع لأقل من ساعة بنسبة 519.% من المبحوثين، وأخيرًا بلغت نسبة من يرتادون هذه المواقع أكثر من 6 ساعات يوميًا 79.%.

**13/- رتب المواقع الإخبارية الآتية حسب أولوية متابعتك لها**

وفي السؤال حول متابعة النخبة الإعلامية للمواقع الإخبارية وترتيبها حسب أولوية المتابعة لها كانت النتائج على النحو التالي:

**جدول (16)**

**يوضح ترتيب المواقع الإخبارية الفلسطينية حسب الأولوية من وجهة نظر النخبة**

| عنوان الموقع | مجموع الرتب | النسبة | الترتيب |
|---|---|---|---|
| وكالة معًا الإخبارية | 144 | %.593 | 1 |
| موقع دنيا الوطن | 129 | %.838 | 2 |
| وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا) | 127 | %.582 | 3 |
| وكالة سما | 127 | %.582 | 4 |
| وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) | 126 | %.881 | 5 |
| وكالة فلسطين اليوم | 114 | %74 | 6 |
| موقع فلسطين الآن | 108 | %.170 | 7 |
| موقع أمد للإعلام | 101 | %.665 | 8 |

يتضح من الجدول (16 ) أن وكالة معًا الإخبارية تحتل المرتبة الأولى من حيث المتابعة بنسبة593.%، يليها موقع دنيا الوطن بنسبة 838.%، وتقاسم الترتيب الثالث كلٌّ من وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، ووكالة سما الإخبارية بنسبة 582.%، وجاءت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) في المركز الخامس بنسبة 881.%، وفي المركز السادس جاءت وكالة فلسطين اليوم بنسبة 74%، يليها في المركز السابع موقع فلسطين الآن بنسبة 170.%، وفي المركز الثامن والأخير جاء موقع أمد الإخباري بنسبة 665.%.

**14/- ما أسباب متابعتك للمواقع الإخبارية الفلسطينية؟**

وفيما يتعلق بالسؤال حول أسباب متابعة النخبة الإعلامية للمواقع الإخبارية الفلسطينية كانت النتائج على النحو الآتي:

**جدول (17 )**

**يوضح أسباب متابعة المواقع الإخبارية الفلسطينية من وجهة نظر النخبة**

| أسباب المتابعة | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| متابعة الأخبار اليومية بشكل منتظم | 140 | %.990 |
| متابعة تطورات الوضع السياسي | 104 | %.567 |
| التعرف على الواقع الفلسطيني والدولي | 79 | %.351 |
| قراءة تحليلات متعلقة بالأحداث اليومية | 77 | %50 |
| قراءة التقارير الإخبارية والإنسانية | 66 | %.924 |
| التعرف على أساليب التغطية التي تتبعها | 41 | %.626 |
| متابعة أخبار الوطن العربي | 38 | %.724 |
| التسلية والترفيه | 24 | % .615 |

يتضح من جدول ( 17 ) أن متابعة الأخبار اليومية بشكل منتظم تمثل السبب الأبرز لمتابعة المواقع الإخبارية من طرف النخبة الإعلامية لدى 90.9% من المبحوثين، وجاءت متابعة تطورات الوضع السياسي في المرتبة الثانية بنسبة 67.5%، واحتل التعرف على الواقع الفلسطيني والدولي المركز الثالث بنسبة 51.3%، وفي المركز الرابع جاءت قراءة التحليلات المتعلقة بالأحداث اليومية بنسبة 50%، يليها في المركز الخامس قراءة التقارير الإخبارية والإنسانية بنسبة 42.9%، وجاء التعرف على أساليب التغطية التي تتبعها المواقع الإخبارية في المركز السادس بنسبة 26.6%، ومن ثم كانت متابعة أخبار الوطن العربي في الأولوية السابعة لدى المبحوثين بنسبة 24.7%، وأخيرًا جاءت التسلية والترفيه في المركز الثامن بنسبة 15.6%.

**15/- من وجهة نظرك، ما مميزات المواقع الإخبارية الفلسطينية؟**

وفي السؤال حول مميزات المواقع الإخبارية الفلسطينية من وجهة نظر النخبة الإعلامية الفلسطينية كانت النتائج على النحو التالي:

**جدول (18)**

**يوضح مميزات المواقع الإخبارية الفلسطينية حسب رأي النخبة**

| مميزات المواقع الإخبارية الفلسطينية | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| الوصول للأخبار بسرعة | 107 | %69.5 |
| القرب من تطورات الوضع الميداني | 89 | %57.8 |
| السرعة في متابعة تطورات الأحداث | 81 | %52.6 |
| تغطية الواقع الاجتماعي الفلسطيني | 74 | %48.1 |
| نشر القصص الصحفية الإنسانية | 55 | %35.7 |
| نشر تحليلات للموقف السياسي | 50 | %32.5 |
| انتشار المراسلين في كل فلسطين | 41 | %26.6 |
| الوصول للمسؤولين وعرض مواقفهم | 22 | %14.3 |

يبرز الجدول (18) أن الوصول للأخبار بسرعة يمثل النسبة الأعلى في أولى مميزات المواقع الإخبارية الفلسطينية من وجهة نظر المبحوثين بنسبة 69%، وجاء القرب من تطورات الوضع الميداني في المرتبة الثانية بنسبة 57.8%، واحتلت السرعة في متابعة تطورات الأحداث المركز الثالث بنسبة 52.6%، وفي المركز الرابع جاءت تغطية الواقع الاجتماعي الفلسطيني بنسبة 48.1%، يليها نشر القصص الصحفية الإنسانية بنسبة 35.7%، ثم نشر تحليلات للموقف السياسي بنسبة 32.5%، ومن ثم كان انتشار المراسلين في كل فلسطين بنسبة 26.6%، وأخيرًا الوصول للمسؤولين وعرض مواقفهم في المركز الثامن والأخير من حيث مميزات المواقع الإخبارية من وجهة نظر المبحوثين.

**جدول (19)**

**المسؤولية الاجتماعية للمواقع الإخبارية الفلسطينية**

يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لاتجاهات مجال التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بمسؤوليتها الاجتماعية

| م | الفقرة | المتوسط | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تحافظ على الهوية الثقافية للشعب الفلسطيني | 3.681 | 0.890 | %73.6 | 1 |
| 2 | تمتنع عن نشر الأخبار والصور المنافية للآداب العامة | 3.506 | 1.055 | %70.1 | 2 |
| 3 | تراعي حق الجمهور في المعرفة | 3.500 | 0.909 | %70.0 | 3 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 4 | تغطي الأحداث بشمولية وتفسرها وتحللها | 3.201 | 0.972 | %64.0 | 4 |
| 5 | تنشر انتهاكات حقوق الإنسان على يد الجهات الفلسطينية المسؤولة | 3.019 | 1.019 | %60.4 | 5 |
| 6 | تمنح قضايا الرأي العام الاهتمام الكافي وتعتني بالفئات المهمشة | 2.594 | 1.005 | %59.1 | 6 |
| 7 | تلتزم بوضع كل الحقائق المتوفرة أمام الجمهور | 2.831 | 0.968 | %56.6 | 7 |
| 8 | تحمي الأطفال من نشر المواد التي تؤثر على نموهم النفسي | 2.792 | 1.076 | %55.9 | 8 |
| 9 | لا تدافع عن الحريات العامة (الفكر، العقيدة، وحرية الرأي والتعبير) | 2.766 | 1.031 | %55.3 | 9 |
| 10 | لا تنشر ما يمكن اعتباره إساءة للذوق العام | 2.759 | 0.984 | %55.2 | 10 |
| 11 | تساهم في كشف الفساد | 2.695 | 1.011 | %53.9 | 11 |
| 12 | تعمل على نشر مبادئ الديمقراطية والحكم الصالح | 2.649 | 1.006 | %53.0 | 12 |
| 13 | تلتزم بمساءلة صناع القرار | 2.474 | 0.978 | %49.5 | 13 |
| 14 | لا تنقل كافة وجهات النظر المتعلقة بالموضوع | 2.287 | 0.984 | %45.8 | 14 |
| | المجموع | 2.937 | 0.513 | %58.7 | |

يتضح من الجدول السابق أن الوزن النسبي الكلي لاتجاهات النخبة الإعلامية نحو التزام المواقع الإخبارية بمسؤوليتها الاجتماعية بلغ (58.7%) مما يشير إلى اتجاهات محايدة تقترب من أن تكون ضعيفة، حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات هذا المجال (2.93) بانحراف معياري بلغ (0.51).

أما على صعيد فقرات هذا المجال فقد حصلت الفقرات (1) (2) (3) (4) (5)، على اتجاهات إيجابية، كانت أعلاها الفقرة رقم (1) "تحافظ على الهوية الثقافية للشعب الفلسطيني" على نسبة (74%)، فيما حصلت الفقرة رقم (5) "تنشر انتهاكات حقوق الإنسان على يد الجهات الفلسطينية المسؤولة" على نسبة (60%).

كما حصلت الفقرات (6) (7) (8) (9) (10) (11) (12) على اتجاهات محايدة، حيث كانت الفقرة رقم (6) "تمنحقضاياالرأيالعامالاهتمامالكافيوتعتنيبالفئاتالمهمشة" بنسبة (59%)، بينما حصلت الفقرة (12) "تعمل على نشر مبادئ الديمقراطية والحكم الصالح" على نسبة (53%).

وقد حصلت الفقرات (13) (14) على اتجاهات سلبية، حيث كانت الفقرة رقم (13) "تلتزم بمساءلة صناع القرار" بنسبة 49.5%، وحصلت الفقرة رقم (14) "لاتنقلكافةوجهاتالنظرالمتعلقةبالموضوع" على اتجاه سلبي بنسبة 45.8%.

**جدول (20)**

**المسؤولية القانونية للمواقع الإخبارية الفلسطينية**

يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لاتجاهات مجال التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بمسؤوليتها القانونية

| م | الفقرة | المتوسط | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تنشر انتهاكات حقوق الإنسان على يد الاحتلال | 4.33 | 1.125 | 86.6% | 1 |
| 2 | تلتزم بمتابعة القضايا الاجتماعية وتنشر القصص الإنسانية | 3.85 | 1.031 | 77.0% | 2 |
| 3 | لا تنشر أسماء الضحايا قبل التأكد من هوياتهم | 3.23 | 1.001 | 64.5% | 3 |
| 4 | تدافع عن حرية الصحافة وحقوق الصحفيين | 3.21 | 1.041 | 64.1% | 4 |

| م | الفقرة | المتوسط | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| 5 | تلتزم بعدم نشر صور وأسماء الأطفال الذين تعرضوا لانتهاكات، أو ارتكبوا أفعالا مخالفة للقانون | 3.12 | 1.051 | 62.4% | 5 |
| 6 | تطالب بإنشاء محكمة خاصة بقضايا النشر | 3.08 | 0.981 | 61.6% | 6 |
| 7 | ترفض كل أشكال الرقابة على الإعلام | 3.08 | 0.996 | 61.5% | 7 |
| 8 | تلتزم بعدم نشر صور الضحايا بطريقة تؤثر على مشاعر ذويهم | 2.95 | 0.765 | 58.9% | 8 |
| 9 | لا تمتنع عن نشر اعترافات متهمين قيد التحقيق، وتتحيز مع أو ضد المتهم | 2.94 | 0.767 | 58.7% | 9 |
| 10 | تحترم حق النقد وحرية الرأي والتعبير | 2.92 | 1.112 | 58.3% | 10 |
| 11 | لا تلتزم بحق الرد والتصحيح | 2.88 | 0.996 | 57.6% | 11 |
| 12 | تلتزم بضمان عدم التشهير والذم والقدح | 2.87 | 1.029 | 57.4% | 12 |
| 13 | تمتنع عن نشر كل ما يتعلق بعمل القضاء حتى صدور الأحكام النهائية، وتساند استقلال القضاء | 2.79 | 1.015 | 55.7% | 13 |
| 14 | تحترم خصوصية المواطن والموظف العام | 2.77 | 1.013 | 55.4% | 14 |
| 15 | لا تسعى للمطالبة بتطوير القوانين الفلسطينية | 2.74 | 1.052 | 54.8% | 15 |
| 16 | لا تلتزم بالقوانين الفلسطينية المتعلقة بالنشر والحصول على المعلومات | 2.56 | 1.013 | 51.1% | 16 |
| | المجموع | 3.08 | 0.385 | %61.6 | |

يتضح من الجدول (20) أن الوزن النسبي الكلي لاتجاهات النخبة الإعلامية نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بمسؤوليتها القانونية بلغ (61.6%) مما يشير إلى اتجاهات إيجابية تقترب من أن تكون سلبية، حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات هذا المجال (3.08) بانحرف معياري بلغ (0.385)، أما على صعيد فقرات هذا المجال فقد حصلت الفقرة رقم (1) "تنشر انتهاكات حقوق الإنسان على يد الاحتلال" على اتجاهات قوية جدًا بوزن نسبي 60.6%، كما حصلت الفقرات (2) (3) (4) (5) (6) (7) على اتجاهات إيجابية، حيث حصلت الفقرة رقم (2) "تلتزم بمتابعة القضايا الاجتماعية وتنشر القصص الإنسانية" على نسبة 77%، فيما حصلت الفقرة رقم (7) "تلتزم بضمان عدم التشهير والذم والقدح" على نسبة 57.6%.

كما حصلت الفقرات (8) (9) (10) (11) (12) (13) (14) (15) (16)، على اتجاهات محايدة، فقد حصلت الفقرة رقم (8) "تلتزم بعدم نشر صور الضحايا بطريقة تؤثر على مشاعر ذويهم" على نسبة 58.9%، فيما حصلت الفقرة (16) "لا تلتزم بالقوانين الفلسطينية المتعلقة بالنشر والحصول على المعلومات" على نسبة 51.1%.

**جدول (21)**
**المسؤولية المهنية للمواقع الإخبارية الفلسطينية**
**المتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لاتجاهات مجال التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بمسؤوليتها المهنية**

| م | الفقرة | المتوسط | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | لا تعتمد المصادر المجهولة | 3.63 | 0.983 | 72.6% | 1 |
| 2 | لا تنشر ما من شأنه التحريض على جماعة فكرية أو سياسية | 3.56 | 0.996 | 71.3% | 2 |
| 3 | تستخدم مسميات ومصطلحات فلسطينية لوصف الأحداث والأماكن التاريخية | 3.49 | 0.979 | 69.9% | 3 |
| 4 | لا تنشر ما من شأنه التحريض على العنصرية والطائفية | 3.17 | 1.065 | 63.4% | 4 |
| 5 | لا تفصل بين المادة الإعلانية والمادة التحريرية | 3.07 | 0.971 | 61.4% | 5 |
| 6 | تراعي المصلحة الوطنية | 3.06 | 1.024 | 61.2% | 6 |
| 7 | تلتزم بالنزاهة في تغطية الأحداث | 2.90 | 0.909 | 57.9% | 7 |
| 8 | لا تستند إلى مبدأ التوازن في موضوعاتها | 2.88 | 1.016 | 57.7% | 8 |
| 9 | تعتمد على تعددية مصادر المعلومات وتنوعها | 2.87 | 0.982 | 57.4% | 9 |
| 10 | تفرّق بين مضمون الخبر والرأي الخاص بالموقع | 2.84 | 1.067 | 56.9% | 10 |
| 11 | لا تلتزم بعرض الرأي والرأي الآخر | 2.82 | 1.115 | 56.5% | 11 |
| 12 | لا تشير إلى المصدر الذي نقلت عنه الخبر | 2.64 | 1.113 | 52.7% | 12 |
| 13 | تلتزم بعرض المعلومات دون تضخيم أو تجزئة | 2.63 | 0.921 | 52.6% | 13 |
| 14 | لا تحافظ على الدقة والموضوعية والمصداقية | 2.55 | 1.036 | 51.0% | 14 |
| 15 | تحافظ على سلامة اللغة العربية | 2.52 | 1.116 | 50.4% | 15 |
| | المجموع | 2.98 | 0.353 | %58.7 | |

يتضح من الجدول السابق أن الوزن النسبي الكلي لاتجاهات النخبة الإعلامية نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بمسؤوليتها المهنية بلغ (58.7%)، مما يشير إلى اتجاهات محايدة تقترب من أن تكون سلبية، حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات هذا المجال (2.98) بانحرف معياري بلغ (0.353).

أما فيما يتعلق بفقرات هذا المجال؛ فقد حصلت الفقرات (1) (2) (3) (4) (5) (6) على اتجاهات إيجابية، حيث حصلت الفقرة (1) "لا تعتمد المصادر المجهولة" على نسبة 72.3%، كما حصلت الفقرة رقم (6) "تراعي المصلحة الوطنية" على نسبة 61.2%.

كما حصلت باقي الفقرات على اتجاهات محايدة، حيث حصلت الفقرة رقم (7) "تلتزم بالنزاهة في تغطية الأحداث" على نسبة 57%، فيما حصلت الفقرة رقم (8) "لا تستند إلى مبدأ التوازن في موضوعاتها" على نسبة 57.7%، بينما جاءت الفقرة رقم (9) "تعتمد على تعدد مصادر المعلومات وتنوعها" بنسبة 57.4%، كما حصلت الفقرة رقم (10) "تفرّق بين مضمون الخبر والرأي الخاص بالموقع" على نسبة 56.9%، وجاءت الفقرة (11) "لا تلتزم بعرض الرأي والرأي الآخر" بنسبة 56.5%، ثم الفقرة (12) "لا تشير إلى المصدر الذي نقلت عنه الخبر" بنسبة

52.7%، تلتها الفقرة رقم (13) "تلتزم بعرض المعلومات دون تضخيم أو تجزئة" بنسبة 52.6%، وجاءت الفقرة (14) "لا تحافظ على الدقة والموضوعية والمصداقية" بنسبة 51%، وأخيرًا الفقرة (15) "تحافظ على سلامة اللغة العربية" بنسبة 50.4%.

**جدول (22)**

**يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لاتجاهات مجال أثر الانقسام السياسي على مدى التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة**

| م | الفقرة | المتوسط | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تجاوز بعضها أخلاقيات المهنة خلال أحداث الانقسام | .494 | .8500 | %89.7 | 1 |
| 2 | ساهم بعضها أثناء أحداث الانقسام في توتير الأجواء بين قطبي الانقسام | .474 | .8490 | %89.4 | 2 |
| 3 | يتأثر مستوى التزام بعضها بحالة الاستقطاب السياسي | .384 | .8490 | %87.7 | 3 |
| 4 | تزداد انتهاكات أخلاقيات المهنة في بعض المواقع الإخبارية الحزبية خلال فترات الاستقطاب السياسي | .234 | .9620 | %84.7 | 4 |
| 5 | لم يحاول بعضها حماية الجبهة الاجتماعية بعد الانقسام | .224 | .9090 | %84.4 | 5 |
| 6 | لا تزيد حالة الاستقطاب السياسي من تجاوزات بعض المواقع الإخبارية الفلسطينية لأخلاقيات المهنة | .503 | .2221 | %70.0 | 6 |
| 7 | أدى بعضها دورًا في الحفاظ على الجبهة الداخلية أثناء أحداث الانقسام | .962 | .1481 | %59.2 | 7 |
| 8 | عمل بعضها على تمتين الجبهة الداخلية على المستوى الاجتماعي بعد أحداث الانقسام | .802 | .0811 | %56.0 | 8 |
| 9 | لا يساهم التقارب السياسي في التزام المواقع الإخبارية بشكل أفضل بأخلاقيات المهنة | .772 | .2031 | %55.3 | 9 |
| | المجموع | 3.77 | 0.496 | %75.4 | |

يتضح من الجدول ( 22 ) أن الوزن النسبي الكلي لاتجاهات النخبة الإعلامية نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات فيما يتعلق بالانقسام بلغ (75.4) مما يشير إلى اتجاهات إيجابية، حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات هذا المجال (3.77) بانحرف معياري بلغ (0.496).

أما على صعيد فقرات هذا المجال، فقد حصلت الفقرات (1) (2) (3) (4) (5) على اتجاهات قوية، فقد حصلت الفقرة (1) "تجاوز بعضها أخلاقيات المهنة خلال أحداث الانقسام" على نسبة 89.7%، كما حصلت الفقرة (2) "ساهم بعضها أثناء أحداث الانقسام في توتير الأجواء بين قطبي الانقسام" على نسبة 89.4%، ثم جاءت نسبة الفقرة رقم (3) "يتأثر مستوى التزام بعضها بحالة الاستقطاب السياسي" على نسبة 87.7%، وكانت نسبة الفقرة رقم (4) "تزداد انتهاكات أخلاقيات المهنة في بعض المواقع الإخبارية الحزبية خلال فترات الاستقطاب السياسي" 84.7%، وحصلت الفقرة رقم (5) "لميحاول بعضها حماية الجبهة الاجتماعية بعدالانقسام" على نسبة 84.4%.

كما حصلت الفقرة رقم (6) "لاتزيد حالة الاستقطاب السياسي من تجاوزات بعض المواقع الإخبارية الفلسطينية لأخلاقيات المهنة" على نسبة 70%، وجاءت الفقرة رقم (7) "أدى بعضها دورًا في الحفاظ على الجبهة الداخلية أثناء أحداث الانقسام" بنسبة 59.2%، ثم الفقرة رقم (8) "عمل بعضها على تمتين الجبهة الداخلية على المستوى الاجتماعي بعد أحداث الانقسام" بنسبة 56%، وأخيرًا حازت الفقرة (9) "لايساهم التقارب السياسي في التزام المواقع الإخبارية بشكل أفضل بأخلاقيات المهنة" على نسبة 55.3%.

**جدول (23)**

**المتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لاتجاهات مجال أثر الصراع مع الاحتلال على مدى التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة**

| م | الفقرة | المتوسط | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | اصطف خلف المقاومة أثناء العدوان الإسرائيلي | 4.38 | 0.733 | %87.5 | 1 |
| 2 | بالغ بعضها في تقدير خسائر العدو الإسرائيلي لأسباب تتعلق برفع الروح المعنوية للجمهور | 4.16 | 0.836 | %83.2 | 2 |
| 3 | اعتبر بعضها أن الموضوعية هي الانحياز للحق الفلسطيني في مواجهة عدوان الاحتلال | 4.16 | 0.796 | %83.2 | 3 |
| 4 | عمل بعضها على ممارسة الدعاية الإعلامية لغايات مواجهة الإعلام المعادي | 4.08 | 0.805 | %81.6 | 4 |
| 5 | عملت على تغليب المصلحة الوطنية على المهنية أثناء تغطية الاعتداءات الإسرائيلية | 3.95 | 0.846 | %79.0 | 5 |
| 6 | راعى بعض المواقع الإخبارية في الترجمة عن الإعلام الإسرائيلي ما يعزز الرواية الفلسطينية | 3.86 | 0.864 | %77.3 | 6 |
| 7 | لا يعمل بعضها على تعزيز صمود الجبهة الداخلية أثناء اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي | 3.37 | 1.177 | %67.4 | 7 |
| 8 | راعى بعض المواقع عدم التسرع في نقل الأخبار أثناء اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي | 3.21 | 1.071 | %64.2 | 8 |
| | المجموع | 3.90 | 0.502 | %77.9 | |

يتضح من الجدول (23) أن الوزن النسبي الكلي لاتجاهات النخبة الإعلامية نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية فيما يتعلق بالصراع مع الاحتلال بلغ (77.9%)، مما يشير إلى اتجاهات إيجابية، حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات هذا المجال (3.90) بانحرف معياري بلغ (0.502).

على صعيد فقرات هذا المجال، فقد حصلت الفقرات الأربع الأولى على اتجاهات قوية، حيث حصلت الفقرة رقم (1) "اصطف تخلف المقاومةأثناءالعدوان الإسرائيلي" على نسبة 87.5%، بينما حصلت الفقرتان (2) (3) "بالغ بعضها في تقدير خسائر العدو الإسرائيلي لأسباب تتعلق برفع الروح المعنوية للجمهور" و"اعتبر بعضها أن الموضوعية هي الانحياز للحق الفلسطيني في مواجهة عدوان

الاحتلال" على نسبة 83.2%، تليهما الفقرة رقم (4) "عمل بعضها على ممارسة الدعاية الإعلامية لغايات مواجهة الإعلام المعادي" بنسبة 81.6%.

على مستوى آخر، حصلت باقي الفقرات على اتجاهات إيجابية، فقد حصلت الفقرة رقم (5) "عملت على تغليب المصلحة الوطنية على المهنية أثناء تغطية الاعتداءات الإسرائيلية" على نسبة 79%، كما حصلت الفقرة رقم (6) "راعى بعض المواقع الإخبارية في الترجمة عن الإعلام الإسرائيلي ما يعزز الرواية الفلسطينية" على نسبة 77.3%، ثم الفقرة رقم (7) "لايعمل بعضها على تعزيز صمود الجبهة الداخلية أثناء اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي" فقد حازت على 64.4%، وأخيرًا الفقرة رقم (8) "راعى بعض المواقع عد مالتسرع في نقل الأخبار أثناء اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي" بنسبة "64.2%.

ما الأسباب المؤدية إلى تجاوز بعض المواقع الإخبارية الفلسطينية لأخلاقيات المهنة؟

وفي السؤال حول الأسباب المؤدية لتجاوز بعض المواقع الإخبارية الفلسطينية لأخلاقيات المهنة كانت النتائج على النحو التالي:

**جدول (24)**

**يوضح الأسباب المؤدية لتجاوز بعض المواقع الإخبارية الفلسطينية لأخلاقيات المهنة**

| السبب | العدد | النسبة | الترتيب |
|---|---|---|---|
| الانقسام وحالة الاستقطاب السياسي | 140 | 90.9% | 1 |
| السياسة التحريرية والتبعية لاتجاه سياسي | 118 | 76.6% | 2 |
| افتقار الصحفي للمهنية والتدريب اللازم | 95 | 61.7% | 3 |
| عدم وجود قانون ينظم المواقع الإخبارية والإعلام الإلكتروني | 86 | 55.8% | 4 |
| عدم الالتزام بمواثيق الشرف الإعلامية | 72 | 46.8% | 5 |
| الوضع الحالي لنقابة الصحفيين | 65 | 42.2% | 6 |
| ضعف البيئة القانونية للعمل الصحفي | 63 | 40.9% | 7 |
| المنافسة حول السبق الصحفي | 63 | 40.9% | 8 |
| عدم تجديد وتطوير وتفعيل قانون المطبوعات والنشر | 51 | 33.1% | 9 |
| صعوبة الحصول على المعلومات وعدم وجود قانون يضمن حق الوصول للمعلومات | 41 | 26.6% | 10 |

يتضح من الجدول (24 ) المتعلق بوجهة نظر النخبة في الأسباب المؤدية إلى تجاوز المواقع الإخبارية لأخلاقيات المهنة، جاءت الفقرة رقم (1) "الانقسام وحالة الاستقطاب السياسي" باتجاه قوي جدًا بنسبة 90.9%.

على صعيد آخر جاءت الفقرتان (2) (3) باتجاه إيجابي، حيث حصلت الفقرة رقم (2) "السياسة التحريرية والتبعية لاتجاه سياسي" على نسبة 76.6%، والفقرة رقم (3) "افتقار الصحفي للمهنية والتدريب اللازم" حصلت على نسبة 61.7%.

على مستوى آخر، حازت الفقرة رقم (4) "عدم وجود قانون ينظم المواقع الإخبارية والإعلام الإلكتروني" على نسبة 55%، كما جاءت الفقرات (5) (6) (7) (8) (9) باتجاه سلبي، حيث حصلت الفقرة رقم (5) "عدم الالتزام بمواثيق الشرف

الإعلامية" على نسبة 46.8%، تلتها الفقرة رقم (6) "الوضع الحالي لنقابة الصحفيين" بنسبة 42.2%، ثم الفقرتان رقم (7) (8) "ضعف البيئة القانونية للعمل الصحفي"، "المنافسة حول السبق الصحفي" بنسبة 40.9%، والفقرة رقم (9) "عدمت جديد وتطوير وتفعيل قانون المطبوعات و النشر" بنسبة 33.1%. فيما حصلت الفقرة الأخيرة "تأسيس مجلس أعلى للصحافة" على اتجاه سلبي جدًا بنسبة 26.6%.

ما المشكلات المترتبة على عدم التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة؟

وفي السؤال حول المشكلات المترتبة على عدم التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة كانت النتائج على النحو التالي:

**جدول (25)**

**يوضح المشكلات المترتبة على عدم التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة**

| المشكلة | العدد | النسبة | الترتيب |
|---|---|---|---|
| عدم ثقة الجمهور بالإعلام المحلي | 121 | 78.6% | 1 |
| تسخير الإعلام في خدمة قوى سياسية | 110 | 71.4% | 2 |
| زيادة تفسخ النسيج الاجتماعي | 99 | 64.3% | 3 |
| غياب الحقيقة | 91 | 59.1% | 4 |
| غياب النزاهة الإعلامية | 91 | 59.1% | 5 |
| إهمال قضايا المواطنين التي تحتاج إلى تغطية | 84 | 54.5% | 6 |
| عدم مواجهة المسؤول الفاسد بالتالي استمرار الفساد | 84 | 54.5% | 7 |
| بحث الجمهور عن مواقع بديلة يجد فيها الحقيقة | 81 | 52.6% | 8 |
| انحراف المواقع الإخبارية عن مسؤوليتها الاجتماعية | 77 | 50.0% | 9 |
| غياب دور الإعلام في خدمة المجتمع | 69 | 44.8% | 10 |
| عدم قيام المواقع الإخبارية بدورها باعتبارها ضمير الرأي العام | 61 | 39.6% | 11 |
| قابلية المجتمع للاختراق إعلاميًا من خلال جهات معادية | 52 | 33.8% | 12 |

يتضح من الجدول ( 25) المشكلات المترتبة على عدم التزام المواقع الإخبارية بأخلاقيات المهنة، حيث جاءت النتائج إيجابية للفقرات الثلاث الأولى، وقد حصلت الفقرة رقم (1) "عدم ثقة الجمهور بالإعلام المحلي" على نسبة 78.6%، تلتها الفقرة رقم (2) "تسخير الإعلام في خدمة قوى سياسية" بنسبة 71.4%، ثم الفقرة رقم (3) "زيادةتفسخالنسيجالاجتماعي" بنسبة 64.3%.

كما حصلت الفقرات (4) (5) (6) (7) (8) (9)، على اتجاهات محايدة، حيث حازت الفقرتان رقم (4) و(5) "غياب الحقيقة" و"غياب النزاهة الإعلامية" على نسبة 59.1%، كما تقاسمت الفقرتان (6) و(7) "إهمال قضايا المواطنين التيت حتاج إلى تغطية" و"عدم مواجهة المسؤول الفاسد بالتالي استمرار الفساد" بنسبة 54.5%، ثم جاءت الفقرة رقم (8) "بحث الجمهور عن مواقع بديلة يجد فيها الحقيقة" بنسبة 52.6%، وأحرزت الفقرة رقم (9) "انحراف المواقع الإخبارية عن مسؤوليتها الاجتماعية" نسبة 50%.

وقد جاءت الفقرات الثلاث الأخيرة باتجاه سلبي، حيث أحرزت الفقرة رقم (10) "غيابدورالإعلامفيخدمةالمجتمع" بنسبة 44.8%، ثم الفقرة رقم (11) "عدمقيامالمواقعالإخباريةبدورهاباعتبارهاضميرالرأيالعام" بنسبة 39.6%، وأخيرًا "قابلية المجتمع للاختراق من خلال جهات إعلامية معادية" بنسبة 33.8%.

ما هي الإجراءات التي يمكن أن تساعد المواقع الإخبارية الفلسطينية على أن تكون أكثر التزامًا بأخلاقيات المهنة؟

**جدول (26)**

**يوضح الإجراءات التي يمكن أن تساعد المواقع الإخبارية الفلسطينية على أن تكون أكثر التزامًا بأخلاقيات المهنة**

| الاجراء | العدد | النسبة | الترتيب |
|---|---|---|---|

| | | | |
|---|---|---|---|
| تدريب الصحفيين العاملين في المواقع الإخبارية على أخلاقيات المهنة | 113 | 73.4% | 1 |
| التوافق على ميثاق شرف متطور برعاية مؤسسات إعلامية | 110 | 71.4% | 2 |
| تفعيل نقابة الصحفيين | 108 | 70.1% | 3 |
| الالتزام الذاتي من الصحفي تجاه المجتمع بالتغطية الأخلاقية | 105 | 68.2% | 4 |
| سن قوانين وتشريعات تنظم العمل الصحفي | 89 | 57.8% | 5 |
| حوار بين المواقع الإخبارية يهدف إلى المواءمة بين السياسة التحريرية وأخلاقيات المهنة | 74 | 48.1% | 6 |
| تضمين المزيد من المقررات الدراسية الخاصة بأخلاقيات المهنة لطلبة الإعلام | 66 | 42.9% | 7 |
| وضع كل مؤسسة لميثاق شرف داخلي يضبط السياسة التحريرية | 63 | 40.9% | 8 |
| وجود قانون يضمن حق الوصول إلى المعلومات العامة | 59 | 38.3% | 9 |
| تأسيس مجلس أعلى للإعلام | 51 | 33.1% | 10 |

يتضح من الجدول (26)أن أعلى نسبة في الإجراءات التي يمكن أن تساعد المواقع الإخبارية على أن تكون أكثر التزامًا بأخلاقيات المهنة، جاءت للفقرات الأربع الأولى باتجاه إيجابي، حيث جاءت الفقرة رقم (1) التي تنص على تدريب الصحفيين، بنسبة 73.3%، تليها الفقرة رقم (2) المتعلقة بالتوافق على ميثاق شرف متطور برعاية مؤسسات إعلامية بنسبة 71.4%، ثم الفقرة رقم (3) "تفعيل نقابة الصحفيين" بنسبة 70.1%، وجاءت الفقرة رقم (4) "الالتزام الذاتي من الصحفي تجاه المجتمع بالتغطية الأخلاقية" بنسبة 68.2%.

كما حصلت الفقرة رقم (5) "سن قوانين وتشريعات تنظم العمل الصحفي" باتجاه محايد بنسبة 57.8%، كما جاءت باقي الفقرات باتجاهات سلبية، حيث حصلت الفقرة رقم (6) "حواربين المواقع الإخبارية يهدف إلى المواءمة بين السياسة التحريرية وأخلاقيات المهنة" على نسبة 48.1%، وحازت الفقرة (7) "تضمين المزيد من المقررات الدراسية الخاصة بأخلاقيات المهنة لطلبة الإعلام" على نسبة 42.9%، تلتها الفقرة رقم (8) "وضع كل مؤسسة لميثاق شر فداخلي يضبط السياسة التحريرية" بنسبة 40.9%، ثم الفقرة رقم (9) "وجود قانون يضمن حق الوصول إلى المعلومات العامة" 38.3%، وأخيرًا الفقرة رقم (10) "تأسيس مجلس أعلى للإعلام" حصلت على النسبة الأدنى 33.1%.

# المبحث الثاني مناقشة النتائج والفرضيات

يناقش هذا المبحث نتائج الدراسة الميدانية وفروضها، وتلخيصًا لاتجاهات النخبة الإعلامية نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة، وتم تقسيم المبحث إلى مطلبين، كالآتي:

## المطلب الأول: مناقشة نتائج الدراسة والفرضيات

يناقش هذا المحور نتائج الدراسة الميدانية، وتلخيصًا لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة حول اتجاهات النخبة الإعلامية نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة، حيث يستعرض المحور اتجاهات المبحوثين نحو متابعة المواقع الإخبارية، والتزام المواقع الإخبارية بالمسؤولية الاجتماعية والقانونية والمهنية، وكذلك أثر الانقسام الداخلي والصراع مع الاحتلال على هذا الالتزام، وصولًا إلى مناقشة المشكلات المترتبة على عدم الالتزام والإجراءات التي يمكن أن تسهم في تعزيز أخلاقيات المهنة.

### أولًا- السمات العامة لمجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة الميدانية من النخبة الإعلامية في قطاع غزة، وهم أساتذة أقسام الصحافة والإعلام في الجامعات والكليات، إضافة إلى الصحفيين الذين أمضوا أكثر من 15 عامًا في المهنة، والمتواجدين على رأس عملهم في مؤسساتهم الإعلامية، وبلغ مجموع العينة 75 أكاديميًا و79 صحفيًا، بما مجموعه 154 مبحوثًا.

كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن جميع المبحوثين يتابعون المواقع الإخبارية الفلسطينية لفترات زمنية متفاوتة، حيث جاءت النسبة الأعلى لصالح المتابعة ما بين ساعة إلى أقل من ثلاث ساعات يوميًا بواقع 148.%، تليها المتابعة ما بين 3 إلى أقل من 6 ساعات بواقع 722.%، وثالثًا جاءت نسبة من يتابعون لأقل من ساعة بواقع 519.%، وأخيرًا من يتابعون أكثر من 6 ساعات يوميًا بنسبة 79.%.

ترى الباحثة أن هذه النسب منطقية، فالنسبة الأولى كافية لمن يعملون في مجال الصحافة للاطلاع على أهم وأبرز الأخبار التي تحتاج إلى تغطية ومتابعة، كما أنها تناسب الأكاديميين الذين يحصلون على متابعة لآخر المستجدات، أما النسبة الثانية فهي تتعلق بشكل أكبر بالصحفيين الذين يهتمون بالأخبار اليومية والميدانية، ما يجعل متابعتهم للمواقع أعلى نسبيًا، أما المتابعة لأقل من ساعة والتي بلغت 519.% فتتعلق بمن يعملون مع وسائل إعلام خارج قطاع غزة، أما المتابعة لأكثر من 6 ساعات

فهي مناسبة لمن يعملون مع وسائل إعلام خارجية يهمهم متابعة ما يكتبه الإعلام المحلي.

كشفت الدراسة فيما يتعلق بمتابعة المواقع الإخبارية حسب الأولوية، أن النخبة تعطي الأولوية للمواقع الإخبارية غير الحزبية على حساب المواقع الحزبية، حيث حظيت وكالة معًا كموقع إخباري لا يتبع لطرفي الانقسام بالنسبة الأعلى من بين المواقع، بوزن نسبي 593.%، وهذا يدلل على أن النخبة ترى في الموقع أنها تتسم بالموضوعية والمصداقية في التعاطي مع الأخبار التي يتم نشرها فيه، ثم جاء موقع دنيا الوطن في المرتبة الثانية كموقع إخباري مستقل كذلك، في حين كانت المواقع التي تتبع طرفي الانقسام وهي: (صفا) و(وفا) و(فلسطين الآن) و(أمد)، وهي جميعها مواقع تتبع طرفي الانقسام في مراتب متأخرة، من حيث الأولوية، وهذا يدلل على فقدان الثقة من قبل المتابع النخبوي الفلسطيني بمصداقية إعلام طرفي الانقسام في التعاطي مع الأحداث، وهو ما يدفعه بالتالي للبحث عن مواقع مستقلة وأكثر حيادية لمتابعة الأخبار على صفحاتها.

جاءت وكالة (سما) في المرتبة الرابعة، نتيجة أسبقية الوكالات الأخرى لها في متابعة الخبر العاجل وتحديدًا وكالة (صفا).

**ثانيًا- أسباب متابعة المواقع الإخبارية الفلسطينية من وجهة نظر النخبة الإعلامية:**

أصبحت المواقع الإلكترونية في السنوات الأخيرة بمثابة المصدر الأساسي للأخبار بالنسبة للكثيرين، وساعد في ذلك منع توزيع الصحف اليومية في قطاع غزة في سنوات ما بعد الانقسام، بحيث شكلت المواقع الإخبارية بديلًا عنها، وجاءت أسباب المتابعة وفقًا للدراسة الحالية في إطارها المنطقي، سواء في متابعة الأخبار أو التطورات في الوضع السياسي والتعرف على الواقع الفلسطيني، خاصة في ضوء سرعة النقل التي تمتاز بها المواقع الإخبارية.

ويتفق رأي الباحثة في هذا السياق مع ما ورد في دراسة خالد معالي[1]، التي أكـــــــــــــــــدت أن الصـــــــــــــــــحافةالإلكترونيةمنحت فرصةجيدةلأفرادالصفوةالفلسطينيةلمتابعةالأحداثفي الضفة وغزة فور وقوعها، لما تتمتع به من سمات مميزة عنبقية وسائل الإعلام التقليدية، وخصوصًا فيما يتعلق بالتحديث المتواصل أولًا بأول، والسرعة، وهامش المساحة الكبيرة، والتفاعلية، كما يدعم ذلك أيضًا الرأي الذي أورده أمين أبو وردة[2] في دراسته التي أكد فيها أن

---

(1) خالد معالي، **أثر الصحافة الإلكترونية على التنمية السياسية في فلسطين من عامي** 1996-2006-، رسالة ماجستير غير منشورة (نابلس: جامعة النجاح الوطنية 2008)، ص 126.

(2) أمين أبو وردة، **مرجع سابق**، ص92.

المواقع الإلكترونية أصبحت تتفوق على غيرها من وسائل الإعلام الأخرى في اعتبارها مصدرًا للأخبار خاصة بالنسبة للطلاب والشباب والنخب.

أما فيما يتعلق بقراءة التحليلات المتعلقة بالأحداث اليومية الإخبارية والإنسانية، فجاءت النسب متدنية إلى حد ما، ويرجع هذا إلى قلة تلك القراءات والتحليلات على هذه المواقع، والتي تغطي الأحداث والتطورات في الوضع السياسي الفلسطيني.

ويمكن ملاحظة تدني نسبة متابعة النخبة الإعلامية للشأن العربي في المواقع الإخبارية الفلسطينية، وهذا ناجم عن وجود مواقع أخرى يمكن أن تغطي أخبار الواقع العربي بشكل أكثر دقة من المواقع الفلسطينية التي تقوم فقط بعملية النقل عن تلك المواقع، أما فيما يتعلق بالتسلية والترفيه فإن طبيعة النخب الإعلامية لا تبحث بشكل أو بآخر عن التسلية والترفيه، وبالتالي لا تهتم بالتعاطي معها.

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع ما ورد في دراسة ماجد تربان[1] "استخدامات الصفوة الفلسطينية للصحف المطبوعة والإلكترونية"، والتي أكدت أن دوافع معرفة الأخبار والأحداث الجارية تأتي على رأس قائمة أولويات الصفوة في متابعة الصحافة الإلكترونية والمطبوعة بنسبة 722.%، والحاجة إلى تفاصيل عن الأخبار بنسبة 812.%، والحاجة إلى التحليلات المعمقة بنسبة 512.%.

## مميزات المواقع الإخبارية الفلسطينية:

أكدت آراء النخبة ما ذهب إليه تحليل النتائج بأن سرعة الوصول للخبر والقرب من تطورات الوضع الميداني في تغطية الواقع الاجتماعي الفلسطيني هما السبب المباشر والدافع الأساس لمتابعة المواقع الإخبارية في فلسطين، فجاءت أعلى النسب من حيث ترتيب هذه المميزات في المواقع تتعلق بالسرعة في المتابعة وتغطية الأحداث.

يتفق ذلك مع ما ورد في دراسة ثائر تلاحمة[2] "حراسة البوابة والتفاعلية في المواقع الإخبارية على شبكة الإنترنت"، الذي أكد أن أهم مميزات المواقع الإخبارية الفلسطينية إحاطتها ومتابعتها للأحداث الجارية على الساحة الفلسطينية.

تعتبر السرعة والفورية في نقل المعلومات والأحداث من أهم المميزات التي يتمتع بها الإعلام الإلكتروني، وهو ما يميزه عن الصحافة التقليدية.[1]

---

(1) ماجد تربان، استخدامات الصفوة الفلسطينية للصحف الإلكترونية والمطبوعة والإشباعات المتحققة، **بحث غير منشور**،(غزة: جامعة الأقصى، 2012).

(2) ثائر تلاحمة، "حراسة البوابة الإعلامية والتفاعلية في المواقع الإخبارية الفلسطينية على شبكة الإنترنت- طلبة جامعة النجاح الوطنية أنموذجًا"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (رام الله: جامعة الشرق الأوسط، قسم الإعلام، كلية الآداب، 2012).

اللافت للنظر تدني نسبة الميزة المتعلقة بالوصول للمسؤول وعرض المواقف، والتي بلغت 314.% فقط، وهي تدل على قلة الإمكانات وضعف المصادر لدى المواقع الإخبارية الفلسطينية في تقديم تحليلات للموقف السياسي، وهذا برأي الباحثة ناتج عن اهتمام المسؤولين بالاتصال بالمواقع غير الفلسطينية (العربية والأجنبية) على حساب المواقع الفلسطينية، من باب توجيه الخطاب الإعلامي للآخر على حساب الداخل الفلسطيني، ومن ناحية أخرى ترى الباحثة أن التجاوب ما بين المسؤول والموقع الإعلامي يتم حسب اللون السياسي لكليهما، وليس بغرض وضع المتصفح في صورة المشهد برُمته.

ويتفق ذلك مع ما ورد في نفس دراسة ثائر تلاحمة[2]، الذي أكد أن من ميزات المواقع الإخبارية الفلسطينية استضافتها لشخصيات قيادية ومسؤولة، وإن وجدت هذه الميزة بشكل محدود، كذلك اهتمامها بالشأن الفلسطيني، مما يعطيها عنصر جاذبية للجمهور.

وأظهرت نتائج الدراسة أن ميزة نشر القصص الإنسانية حصلت على اتجاه سلبي، وترى الباحثة أن هذا يعود لقلة التركيز على نشر القصص الإنسانية في المواقع الإخبارية التي تعاني من نقص الموارد المالية مما ينعكس على أدائها، وهو ما تؤكده النتيجة اللاحقة والتي تحدثت عن أن ميزة انتشار مراسليها في كل فلسطين حصلت على نسبة سلبية جدًا، فمع انخفاض الموارد المالية للمواقع لا يمكن تشغيل عدد كبير من المراسلين، كما أنها تعتمد غالبًا على صحفيين يحصلون على رواتب متدنية نسبيًا.

## ثالثًا- المسؤولية الاجتماعية لدى المواقع الإخبارية الفلسطينية:

كشفت نتائج الدراسة أن الوزن النسبي الكلي لاتجاهات النخبة الإعلامية نحو التزام المواقع الإخبارية بمسؤوليتها الاجتماعية بلغ (758.%)، مما يشير إلى اتجاهات محايدة تقترب من أن تكون ضعيفة، حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات هذا المجال (932.) بانحراف معياري بلغ (510.).

ترجع الباحثة أسباب اقتراب الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من الحيادية إلى تغليب الهموم السياسية لدى المواقع الإخبارية الفلسطينية على الهموم المجتمعية، وهو ما أدى إلى الإضرار بحقوق المواطنين سواء في الحصول على المعلومة أو معرفة الجهة المسؤولة عن جملة الهموم المجتمعية التي يعيشها المواطن، وبالتالي

---

(1) محمود علم الدين، **الصحافة الإلكترونية**، مرجع سابق، ص188.
(2) ثائر تلاحمة، **نفس المرجع**.

قصّرت في إظهار جوانب العجز لدى الجهات المسؤولة عن تلك القضايا، حيث رأى 953.% من المستطلعة آراؤهم أن هذه المواقع تساهم في كشف الفساد، وهي نسبة منخفضة جدًا مقارنة بالدور الطبيعي للإعلام كسلطة رابعة في مراقبة ومحاسبة المسؤولين.

نتج عن ذلك، برأي الباحثة، أن هذه المواقع لا تتمكن من وضع الحقائق كاملة أمام الجمهور، ولا تؤدي دورًا كافيًا في الدفاع عن الحريات العامة وكشف الفساد ومساءلة صناع القرار.

تؤكد نظرية المسؤولية الاجتماعية أنه من واجب وسائل الإعلام في المجتمع المعاصر القيام بوظائف تقديم تقرير صادق وشامل وذكي عن الأحداث اليومية؛ وأن تكون منبرًا لتبادل الآراء، وتقديم صورة للجماعات المتنوعة التي يتكون منها المجتمع، وأن توفر معلومات كاملة عما يجري يوميًا[1].

أدى واقع المجتمع الفلسطيني إلى ابتعاد الكثير من الصحفيين عن التعرض للقضايا المثيرة للجدل، مثل سفاح القربى وقضايا التطرف الديني، حتى وصل الأمر إلى أن الأخبار التي يعرفها الصحفيون أكثر بكثير من تلك التي يتم نشرها، كما أن تغطية استغلال الأطفال وامتهان حقوقهم ما تزال مبهمة بالنسبة للكثيرين، ولم تحصل قضايا اضطهاد النساء والعنف بحقهن على التغطية الكافية، حيث ما يزال تناول هذا النوع من القضايا المعقدة يجرّ على من يحاول الاقتراب منها المتاعب، ناهيك عن قضايا الاعتداء على المال العام والفساد السياسي والإداري والأخلاقي[2].

جاء استئثار المحافظة على الهوية الثقافية للشعب الفلسطيني بالنسبة الأعلى في المحور المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، دليلًا على الانحياز الإعلامي بمفهومه الإيجابي تجاه القضية الوطنية الفلسطينية، حيث راعت المواقع الإخبارية عدم نشر ما يخالف الآداب العامة، وحافظت على حق الجمهور في المعرفة.

يدعم رأي الباحثة ما جاء في مقال الكاتب طلال عوكل[3] (من كتاب النخبة): "لمتكن الدبكة، والسامر، والميجنا، ودل عونا وجفرا، ولميكن الزي الفلسطيني الشعبي، ولاطقوس التقاليد الاجتماعية، لم يكن كل ذلك قائمًا على أساس الدين، إنهنت

---

(1) خلدون عبد الله، **الإعلام وعلم النفس**، ط1( عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010)، ص 100.

(2) وليد العمري، **الإعلام الفلسطيني ثلاث مطارق وسندان**، ط1 (رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان)، ص126.

(3) طلال عوكل، **لا خوف على الهوية الوطنية ولكن**، مقال في صحيفة الأيام منشور بتاريخ 20152/7/م.

http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=f7f34d9y259994841Yf7f34d9

اجال تفاعل الكيميائي بين كل العناصر التي تشكل الهوية وهي الأرض و الشعب و التاريخ".

حيث رأى 845.% من المستطلعة آراؤهم أن المواقع لا تنقل كافة وجهات النظر المتعلقة بالموضوع، وهي نسبة مرتفعة جدًا تدلل على واقع الانحياز الإعلامي تجاه ألوان سياسية على حساب الصالح العام.

## رابعًا- المسؤولية القانونية في المواقع الإخبارية الفلسطينية

يبدو حصول الفقرة المتعلقة بنشر انتهاكات حقوق الإنسان على يد الاحتلال على الترتيب الأول منطقيًا للغاية، وبرغم أنه يمكن أن يُقال بأن هذا البند لم يرد ضمن القوانين التي تحكم العمل الصحفي، إلا أن أساس التعامل مع مسألة انتهاكات حقوق الإنسان يظل جوهرها قانونيا، وصحيح أن الإعلامي يمكنه فضح الانتهاكات، ولكن الذي يترتب على هذه الانتهاكات التزامات قانونية، هي الجهات المشتغلة بالقانون، وهو أمر دفع الباحثة إلى وضع الفقرة برمتها ضمن المسؤولية القانونية، فالقانون بوجهه الأول مجموعة حقوق، وبوجهه الثاني مجموعة التزامات، والتزام الصحافة المسؤولة هنا هو بالكشف عن الانتهاكات تمهيدًا لمساءلة من قاموا بها، وصحيح أنه لا يوجد نص قانوني يُلزم المواقع الإخبارية بأن تنشر انتهاكات حقوق الإنسان على يد سلطات الاحتلال، إلا أنها تظل مسؤولية قانونية على الموقع الإخباري الالتزام بها.

وشهد العام 2014 العديد من الاعتداءات على الحرية الشخصية للصحفيين، ورصدت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان سلسلة من أنماط الانتهاكات من تقييد للحريات ومحاصرة للعمل الصحفي في الضفة الغربية وقطاع غزة وتتمثل في الاعتقال والملاحقة بصورة غير قانونية بصورة تتعارض مع القوانين الفلسطينية والاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان[1].

وينبغي أن نعرف أن المقصود بالتزام المواقع الإخبارية بمتابعة القضايا الاجتماعية ونشر القصص الإنسانية، وهي التي حصلت على الترتيب الثاني من وجهة نظر المبحوثين، هو التزام المواقع بالقضايا ذات الطابع القانوني التي تحمل صبغة اجتماعية، مثل قضايا الميراث في المحاكم، وقضايا الأحوال الشخصية، وقضايا العنف المجتمعي وغيرها، ويترتب على الصحافة المسؤولة –قانونًا- أن تتابع هذه الموضوعات من خلال نشر القصص الإنسانية المرافقة لوقوع الحدث الذي تطلب تدخلًا قضائيًا أو قانونيًا، وصحيح أن القانون لا يُلزم المواقع الإخبارية بنشر هذا النوع من القضايا لكنها تظل في نطاق المسؤولية ذات الطابع التثقيفي القانوني.

---

(1) وضع حقوق الإنسان في فلسطين، **التقرير السنوي العشرون**1 كانون الثاني – 31 كانون الاول 2014م، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ديوان المظالم، ص109.

ويترتب على نشر الموقع الإخباري أسماء الضحايا قبل التأكد من هوياتهم مسؤولية قانونية، وهو أمر تدفع الصحف والمواقع الإخبارية ثمنًا باهظًا عند ارتكاب أي خطأ فيه، وتعد المسألة جرمًا بالمعنى القانوني والأخلاقي، فالأصل هو التأكد من هوية الضحية، ومن ثم التأكد من أن أهله قد جرى إعلامهم، ومن ثم يتم النشر وفق ضوابط محددة، ومن هنا جاءت الفقرة في المرتبة الثالثة وبنسبة معقولة.

يعد دفاع المواقع الإخبارية عن حرية الصحافة وحقوق الصحفيين بمثابة التزام قانوني، حيث يلزمها كي تتحصل على رخصة العمل أن تنتسب لنقابة الصحفيين، وتوافق على ميثاقها، ومن هنا جاءت الفقرة في المرتبة الرابعة لتصبح مسؤولية الدفاع عن حرية الصحافة وحقوق الصحفيين إلزامية وليست عملًا تطوعيًا، فالأصل في الانتساب إلى الجسم النقابي أن يكون هناك إيمان بمبادئه والتزام بقواعد العضوية والعمل الجاد من أجل ضمان حرية العمل الصحفي والحقوق التي رتبها القانون للصحفيين، وهذا ما أكدت عليه المادة رقم (4)[1] من قانون المطبوعات والنشر رقم (9) لسنة 1995.

يمكن القول إن التزام المواقع الإخبارية بعدم نشر صور وأسماء الأطفال الذين تعرضوا لانتهاكات، أو ارتكبوا أفعالًا مخالفة للقانون هو التزام نسبي، وصحيح أن النخبة ترى في غالبيتها أن هناك التزامًا في هذا الجانب، إلا أن الأغلبية البسيطة التي حصلت عليها الفقرة في المرتبة الخامسة تدلل على أن بعض المواقع خالفت أو تخالف هذا الالتزام القانوني، حيث يجري تصوير الأطفال تعرضوا لانتهاكات، سواء كان الانتهاك من طرف سلطات الاحتلال أو على يد جهة فلسطينية.

ولا تتوقف معظم وسائل الإعلام المستقلة في فلسطين عن المطالبة بإنشاء محكمة خاصة بقضايا النشر، وهو مطلب جماعي لكل وسائل الإعلام عدا الحزبية منها، ولما كانت معظم المواقع الإخبارية ذات هوية حزبية، فقد تراجعت هذه المطالبة إلى المرتبة السادسة وبنسبة متواضعة، لا تكاد تبلغ الحد الذي يتوجب أن تكون عليه.

وينطبق الأمر ذاته على رفض كل أشكال الرقابة على الإعلام، فالأساس القانوني الذي رتب لهذه الرقابة هو كذلك مرفوض من أغلبية العاملين في وسائل الإعلام، ومع ذلك، ونتيجة للهوية الحزبية للمواقع، لم يعد هذا المطلب ملحًا على هيئات التحرير، ومن هنا تراجع المطلب إلى المرتبة السابعة في الأولويات القانونية للمواقع الإخبارية الفلسطينية من وجهة نظر النخبة الإعلامية.

ويعد الالتزام بعدم نشر صور الضحايا بطريقة تؤثر على مشاعر ذويهم بمثابة مسؤولية قانونية لا ينبغي تجاوزها أو انتهاكها تحت أي ظرف أو مبرر، ويعرف

---

(1) قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني لعام 1995 مادة (4).

الصحفيون أن المخاطرة بالقيام بعمل كهذا يترتب عليها مسؤولية أمام كل الجهات القضائية، ومع ذلك، ونتيجة المواجهات الدائمة بين أهالي قطاع غزة وقوات الاحتلال الإسرائيلي، تندفع وسائل الإعلام، بدافع الحس الوطني، إلى نشر الصور أولًا بأول، على الرغم من أنها صور تبدو في بعض الأحيان مروعة، ولا يكاد يحتملها من يشاهدها، فما بالك بعائلات الضحايا وذويهم، ومع ذلك توسط هذا الالتزام أولويات المسؤولية القانونية للمواقع الإخبارية، وجاء في المركز الثامن.

وعلى الرغم أن نص القانون واضح بمسؤولية وسائل الإعلام القانونية في حال عدم الامتناع عن نشر اعترافات متهمين قيد التحقيق، أو تحيزها مع أو ضد المتهم، إلا أن بعض المواقع الإخبارية الفلسطينية تنشر من وقت لآخر أسماء متهمين بعد احتجازهم وقبل انتهاء التحقيق، وبعضها يناصر صاحب قضية حتى قبل أن تقول الجهات القضائية رأيها، بما يخالف نص المادة رقم (39)[1] من قانون المطبوعات والنشر رقم (9) لسنة 1995، ومن هنا تراجعت نسبة من يعتقد من النخب الإعلامية بأن المواقع الإخبارية الفلسطينية تلتزم بهذا الأمر، وبدا الأمر أقرب إلى عدم الثقة في قدرة المواقع الإخبارية الفلسطينية على ضبط نفسها تجاه هذه المسؤولية التي تلقي بظلالها على سمعة الناس ومستقبلهم، لتتراجع هذه الفقرة إلى المركز التاسع وبنسبة متدنية.

وكان من الطبيعي أن تظهر الفقرة الخاصة باحترام حق النقد وحرية الرأي والتعبير في المرتبة العاشرة، وهي مرتبة متأخرة نسبيًا، حيث تسود الحزبية في المواقع الإخبارية، خصوصًا في ظل الاستقطاب وحالة الاصطفاف التي فرضتها ظروف الانقسام السياسي في فلسطين، وبالتالي غاب الرأي الآخر وغابت معه حرية الرد وحق النقد في المواقع الإخبارية الفلسطينية، باستثناء المواقع "المستقلة"، وحتى هذه المواقع المستقلة فإن الجغرافيا الوطنية تلعب دورًا في هامش حرية النقد وحرية الرأي والتعبير لديها، وفقًا لحسابات القائمين عليها.

وبدت النخبة الإعلامية لا تلتزم بحق الرد والتصحيح من وجهة نظر النخبة الإعلامية، وهي ظاهرة في المواقع الإخبارية الفلسطينية، حيث يقوم معظمها بنسخ الأخبار والتقارير من المواقع الأخرى ولصقها في موقعها، وبالتالي يفقد الشخص المعني أو الجهة المعنية الحق في الرد والتصحيح، لأن الخبر بالأساس منسوخ أو منقول، وهو خطأ قانوني ومسؤولية تترتب عليها تبعات كبيرة، وبذلك يخالف بعض المواقع الإخبارية المادة رقم (25)[2] والمادة رقم (26) من قانون المطبوعات والنشر رقم (9) لسنة 1995.

---

(1) قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني لعام 1995 مادة 39

(2) قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني لعام 1995 مادة 2526-

وترى النخبة الإعلامية أن المواقع الإخبارية الفلسطينية تلتزم بضمان عدم التشهير والذم والقدح، ولكن بنسبة متواضعة، وهو أمر تفسره ظروف الانقسام السياسي والتناحر الحزبي وحالة الاصطفاف، حيث تقوم المواقع ذات الطابع الحزبي بالتشهير والذم والقدح بصورة دورية وبسِمة سائدة، بل إن المتنحي الوحيد هو ألا تقوم بالتشهير والذم والقدح، وذلك خلافًا لنص المادة (37)[1] من قانون المطبوعات والنشر رقم (9) لسنة 1995، وخلافًا لنص المواد (201) و(202) و(203) و(204) من قانون العقوبات الفلسطيني[2]، والمشكلة أن المواقع لا ترى أنها ترتكب مخالفات قانونية، باعتبار أن ما تفعله يجد قبولًا من الجهات التي تدير شطري الوطن، بينما يمكن مساءلة المواقع التي تخالف -تنظيميًا- الجهات الحاكمة عندما يكون هناك عنوان محدد أو شخصية محددة يمكن الوصول إليها من المشرفين على الموقع الإخباري.

وتقع المواقع الإخبارية الفلسطينية في خطيئة عدم الامتناع عن نشر كل ما يتعلق بعمل القضاء حتى صدور الأحكام النهائية، ومساندة استقلال القضاء، فقد جرت العادة أن تبدي هذه الجهات رأيها في الأحكام القضائية، خصوصًا تلك المتعلقة بممارسات قضائية تتبع أحد طرفي الانقسام، ناهيك عن غياب ثقافة احترام استقلال القضاء واحترام أحكامه، في مجتمع ما تزال تحكمه العصبيات القبلية والجهوية والفئوية، وذلك في مخالفة واضحة لنص المادة رقم (39) من قانون المطبوعات والنشر رقم (9) لسنة 1995.

ويعد انتهاك خصوصية المواطن والموظف العام جريمة يعاقب عليها القانون، وهو أمر لا يقبل التأويل في كل النظم القانونية، ولا يمكن تبريره، وذلك بنص المادة رقم (37)[3] من قانون المطبوعات والنشر رقم (9) لسنة 1995، لكن المواقع الإخبارية الفلسطينية تمارس بصورة دائمة هذا الانتهاك القانوني الفاضح، ويعود السبب الرئيس لهذه الانتهاكات إلى ظروف الانقسام السياسي التي أتاحت لكل موقع إخباري ذي هوية حزبية أن يتطاول على الآخرين ويتهمهم ويحاول سبر أغوار حياتهم الخاصة بحثًا عن كل ما من شأنه أن يعكر صفو حياة هؤلاء المسؤولين، كما تتزايد حالات انتهاك خصوصية المواطن من خلال استخدام ما يعيشونه في حياتهم اليومية ضمن القصص الإخبارية التي لا تكاد تميز بين ما ينبغي وما لا ينبغي نشره بخصوص حياة المواطنين.

---

(1) قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني لعام 1995 مادة 39.

(2) قانون العقوبات الفلسطيني لعام 1936، مادة رقم 203204–

(3) قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني لعام 1995 مادة 37

ولا تمارس المواقع الإخبارية الفلسطينية أي أنشطة لها علاقة بالمطالبة بتطوير القوانين الفلسطينية المتعلقة بالنشر وحرية التعبير، وهذا يبدو من الاتجاهات السلبية للنخبة الإعلامية نحو هذه الفقرة التي جاءت في الترتيب الخامس عشر، فمنظومة القوانين ترتبط أساسًا بما يتعرض له المشرعون من ضغوط من قبل وسائل الإعلام والنخب الاجتماعية، وطالما لم تتوفر أدوات الضغط في ظل صمت الإعلام، فمن الطبيعي أن ينشغل المشرّع باهتمامات أخرى، وهو تقصير قانوني واضح من طرف وسائل الإعلام الفلسطينية، بما فيها المواقع الإخبارية.

ويمكن القول إن المواقع الإخبارية الفلسطينية لا تلتزم بالقوانين المتعلقة بالنشر والحصول على المعلومات، حيث يمارس معظمها عمليات سرقة منظمة للمعلومات والأخبار والتقارير من بعضها البعض، ولا تراعي حتى الجانب الأخلاقي المرتبط بالإشارة إلى مصدر الخبر أو المعلومة، كما أنها تقدم موادَّ إعلامية تتنافى مع القوانين الفلسطينية والأعراف المجتمعية لأسباب إعلانية وأغراض إرضاء بعض الجهات، في مخالفة صريحة لأحكام مواد قانون المطبوعات والنشر رقم (9) لسنة 1995[1].

## خامسًا- المسؤولية المهنية في المواقع الإخبارية الفلسطينية:

بلغ الاتجاه العام لالتزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بمسؤوليتها المهنية، حسب نتائج الدراسة، من وجهة نظر النخبة ما نسبته (58.7%) ما يشير إلى اتجاهات محايدة تقترب من أن تكون سلبية، وبلغ متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات هذا المجال (982.) بانحراف معياري (3530.).

ويتضح من خلال نتائج هذا المحور أن هناك العديد من الإشكاليات التي تعاني منها المواقع الإخبارية فيما يتعلق بالمسؤولية المهنية، حيث كشفت الدراسة أن المصادر المجهولة للخبر على هذه المواقع كانت مرتفعة للغاية، وبلغت نسبتها (672.%) وهذه دلالة على عشوائية تناول الخبر لدى المواقع الإخبارية، ما يفقدها واحدة من أهم المميزات المهنية وهي التأكد من مصدر المعلومة حتى لا تقع في سقطة التحريض وبث الإشاعات، وجاءت فقرة التحريض على جماعة فكرية أو سياسية لتؤكد ذلك، فقد أكد (371.%) من المبحوثين أن المواقع الإخبارية تعمل على التحريض ضد الجماعات الفكرية والسياسية، وهو ما يعني قصورها لجهة الموضوعية.

و خلا الإعلام الفلسطيني إلى حد كبير قبل الانتخابات التشريعية عام 2006 من التحريض، حيث انحاز إلى إبراز القواسم المشتركة وعظمة الشعب الفلسطيني، وانحدر بعد الانتخابات؛ حيث أصبح خطاب فتح مثقلًا بالهزيمة وخطاب حماس

(1) قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني لعام 1995

منتشيًا بالانتصار، ودخل الخطاب الإعلامي مرحلة استقطاب انتقلت معه الأجواء إلى الاحتقان بين الطرفين عوضًا عن الحديث عن انتهاكات الاحتلال، وأخذ الخطاب الإعلامي يستمد مفرداته من لغة الاتهامات.[1]

وأوجد انقسام الإعلام الفلسطيني ما بين الإعلام الرسمي والإعلام الحزبي، وعدم توحد سياساتهما، واختلاف الثقافة والرسالة الإعلامية والسياسية التي تحملها، انعدام مصداقية وحيادية وثقة الجمهور في الإعلام الفلسطيني، كما خلق حالة من عدم الرضا من قبل الطلبة تجاه أداء الإعلام الفلسطيني، فغال بيتهم ترى أنه لايعزز لغة التسامح واحترام التعددية، ولاينمّي الإيمان بالقضية الوطنية، ولايرسّخ الانتماء والولاء للوطن.

ويؤكد النتيجة ذاتها ما توصلت إليه دراسة حسن دوحان[2] بعنوان "العلاقة بين أخلاقيات النشر الصحفي والسياسات التحريرية في الصحف الإلكترونية الفلسطينية"، من تعدد أشكال انتهاكات أخلاقيات المهنة في المواقع الإلكترونية الفلسطينية، مع تفاوات في عدد هذه الانتهاكات من موقع لآخر وفقًا للتوجهات السياسية لهذه المواقع وانطلاقًا من سياساتها التحريرية، واشتركت صحف الدراسة في انتهاكها لمبادئ مصادر الأخبار.

وافتقدت هذه المواقع كذلك إلى التوازن في موضوعاتها، حسب نتائج هذه الدراسة، وعانت من أحادية الرأي، حيث أظهرت النتائج أنها لا تلتزم بعرض الرأي والرأي الآخر، مما أفقدها المصداقية والتوازن في طرح الموضوعات بشفافية وحياد، لدرجة أن محافظتها على الدقة والموضوعية والمصداقية بلغت (51%)، ووصلت نسبة تضخيم الخبر أو تجزئته إلى ما يعادل (474.%) من المبحوثين، في إشارة إلى غياب المهنية والشفافية في التعامل مع الخبر.

ويتضح في الجانب الآخر من هذا الاستبيان أن هذه المواقع لا تحافظ بشكل كبير على صفتها الوطنية من خلال استخدام المصطلحات الفلسطينية، وبلغت النسبة (261.%)، وهي نسبة متدنية، وعلى الرغم من ذلك فإنها كشفت إعلاء الرؤية الفئوية الحزبية الضيقة على حساب الكل الوطني، وهذا ما يؤكده الالتزام بالنزاهة في تغطية الأحداث حيث جاءت بنسبة (957.%) وهي نسبة متدنية.

---

(1) وليد العمري، **ورقة عمل بعنوان الآخر في الصحافة الفلسطينية**، من كتاب الآخر في الصحافة العربية، رام الله، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، الشبكة العربية للتسامح، 2010، ص 19.

(2) حسن دوحان، **العلاقة بين أخلاقيات النشر الصحفي والسياسات التحريرية في الصحف الإلكترونية الفلسطينية"**، رسالة دكتوراة غير منشورة، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإعلامية)، 2015.

ويرى المبحوثون أن المواقع الإخبارية الفلسطينية تتجاهل أو لا تشير إلى المصدر الذي نقلت عنه الخبر بنسبة (752.%)، مما يدلل على غياب الأمانة الصحفية في نسب الخبر لمصدره، وهذا ساهم في أن تكون المصادر مجهولة كما جاء في الفقرة أعلاه، وهذا ما أكدته أيضًا دراسة دوحان[1].

ترى هذه الدراسة أن هناك جملة من الأسباب جعلت النتائج تظهر بهذا الشكل، يمكن استعراضها على النحو الآتي:

1- هيمنة الرؤية الحزبية على عمل هذه المواقع، مما جعلها تفتقد للحيادية في طرح الرأي والرأي الآخر، وتتبنى خطابًا إعلاميًا من شأنه التحريض على الآخر (الجماعات الفكرية والسياسية المختلفة، لدرجة وصلت إلى التحريض على الآخر الفلسطيني بالقتل).

في ضوء حالة الاستقطاب الحزبي ما بين طرفي الانقسام، تم إبراز التناقض الثانوي على حساب التناقض الرئيس مع الاحتلال، وجاءت التصريحات والمواقف التي عبرت عنها المواقع الإخبارية دون أن يكون هناك إعلاء للحس الوطني والمصلحة الوطنية.

2- الفوضى العارمة في الوسط الإعلامي، حيث تتعدد المصادر المجهولة على مواقع التواصل الاجتماعي واليوتيوب، والتي غالبًا ما يستند إليها الموقع الإخباري في نشره للخبر.

3- سعْي الموقع الإخباري إلى السبق الصحفي على حساب الدقة في انتقاء الخبر أو تحريره، مما أوقع هذه المواقع في العديد من الأخطاء المهنية في تغطيتها للخبر.

4- التضخيم في اللغة المستخدمة من قبل الموقع في تناول الخبر، على حساب مضامين الخبر ذاته، بشكل يبعد القارئ عن إجابات التساؤلات الكلاسيكية الخاصة بالخبر، مما جعلها تفتقد للموضوعية والمهنية في طرح أخبارها.

5- قصور الأمانة المهنية (الصحفية) في نقل الخبر من موقع إخباري إلى آخر، وتعزيز المصادر المجهولة كنتيجة حتمية لهذا السلوك غير المهني.

ترى الباحثة أن اعتماد المواقع الإخبارية الفلسطينية على المصادر المجهولة يختلف بين حين وآخر تبعًا لحالة الاستقطاب أو التقارب السياسي، وهو ما يفسر اختلاف نتيجة الاستناد إلى هذه المصادر بين فترة وأخرى.

---

(1) حسن دوحان، **مرجع سابق**، ص 218.

وكشفت الدراسة ارتفاع نسبة التحريض على جماعة فكرية أو سياسية، بحيث بلغت (371.%)، وهي نسبة مرتفعة تعزوها الباحثة إلى حالة الاستقطاب السياسي الحاد، ومحاولة كل طرف من خلال وسائل الإعلام المقربة منه تبرير ممارساته مقابل فضح ممارسات الطرف الآخر.

ويدعم رأي الباحثة ما جاء في ورقة عمل جواد الدلو[1] بعنوان "لغة الخطاب الإعلامي في فلسطين"، التي أكد فيها أن لغة الخطاب في الإعلام الفلسطيني تتسم بالتخوين والتكفير في كثير من الأحيان، وأن بعض الصحفيين يقوم بفبركة بعض القصص والروايات من نسج خياله لتشويه صورة الطرف الآخر، كما لجأت القوى المتصارعة لحرب الشائعات، وأصبحت تمتلئ بها بعض وسائل الإعلام الحزبية التي أصبحت لا تتورع عن الكذب والتدليس والتحريف وتشويه الحقيقة.

ويتناقض ذلك مع ما ورد في ميثاق الشرف الصحفي[2] والذي أكد ضرورة الدفاع عن حرية الصحافة والالتزام بالقوانين ومصداقية المعلومات ونسب الأقوال إلى مصادرها، وتصحيح الأخطاء للمعلومات التي يتبين أنها خطأ.

وتتفق نتيجة هذا المحور مع ما ورد في دراسة أميرة العباسي[3] "رؤية الصحفيين في الصحف الخاصة المصرية لأخلاقيات الممارسة المهنية"؛ والتي رصدت وقوع الصحف المصرية في الكثير من التجاوزات المهنية، لكنها اختلفت في شكل هذه التجاوزات، ففي دراسة العباسي كان أبرزها عدم توثيق المعلومات ونشر أخبار مجهلة ومشوهة تخص شخصيات عامة أو فئات أو هيئات سياسية واقتصادية وفنية ورياضية، وعدم مراعاة الذوق العام.

## سادسًا- أثر الانقسام على التزام المواقع الإخبارية بأخلاقيات المهنة

كشفت الدراسة أن الاتجاه العام لالتزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة فيما يتعلق بالانقسام بلغ (475.%) مما يشير إلى اتجاهات إيجابية، حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات هذا المجال (773.) بانحراف معياري بلغ (4960.).

---

(1) جواد الدلو، **لغة الخطاب الإعلامي في فلسطين ماذا نريد؟ وكيف نحقق ما نريد؟** ورقة عمل مقدمة ورشة عمل بعنوان الخطاب الإعلامي الفلسطيني.. كيفية إصلاحه، منتدى الإعلاميين الفلسطينيين، 2008م.

(2) ميثاق الشرف الصحفي، المواد 102/3/4/.

(3) أميرة العباسي، **رؤية الصحفيين في الصحف الخاصة المصرية لأخلاقيات الممارسة المهنية**، بحث منشور، (القاهرة: جامعة القاهرة، بحث علمي مقدم للمؤتمر العلمي السنوي التاسع، الجزء الأول، مايو 2003، ص 4.

وترى الباحثة أن الانقسام السياسي وما تبعه شهد تراجعًا حادًا في درجة المصداقية بالنسبة للإعلام الفلسطيني، انعكس على مجمل أخلاقيات المهنة، حيث سادت لغة التكفير والتخوين والتحريض على الآخر، وساهمت المواقع الإخبارية الفلسطينية كغيرها من وسائل الإعلام الفلسطيني في زيادة حدة التوتر بين قطبي الانقسام السياسي، وخاصة المواقع المقربة من حركتي فتح وحماس.

(صعّد الطرفان من هجمتهما الإعلامية تجاه بعضهما،فابتعدا عن الموضوعية والصدق والأمانة الإعلامية في نقل المعلومات، والأهم أنهما ابتعدا عن الخطاب الوحدوي الوطني،واهتما بالخطاب الفئوي الحزبي ضيق الأفق،والذي شرخ الشعب الفلسطيني إلى شطرين عن طريق الرسالة التالية (الذي لا يقف معيفهو ضدي!!. كلا الخطابين لحركتي فتح وحماس أوغلا في التطرف، كل تجاه الآخر، إلى درجة وصلت حد وصف حماس لمجموعة من الفتحاويين بالعملاء و(الصهيوأمريكيين)، ووصفت فتح حركة حماس بأنها حركة ظلامية شيعية تابعة لإيران..ومن المستفيد ؟!!)[1].

وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة خالد معالي[2] بأن المواقع الإلكترونية لفتح وحماس كانت تخوض معركة حقيقية من خلال الصحافة الإلكترونية التابعة لهما ووسائل إعلام أخرى، فكل طرف كان يسعى لإثبات أنه على صواب.

يؤكد رأي الباحثة ما كشفته الدراسة الميدانية، حيث أفاد ما نسبته (789.%) و(489.%)، (باتجاه قوي) من النخبة الإعلامية بأن بعض المواقع الإخبارية تجاوز أخلاقيات المهنة خلال أحداث الانقسام السياسي وما بعدها، وأنها ساهمت في توتير الأجواء بين قطبي الانقسام، وأن الانتهاكات ازدادت خلال فترات الاستقطاب السياسي.

ويدعم رأي الباحثة ما أكده أحمد أبو السعيد[3] في كتابه "الإعلام الفلسطيني نشأته ومراحل تطوره"، بأن الإعلام في ظل الانقسام سادت فيه مصطلحات أبعدته عن المهنية والحيادية والموضوعية وأدخلته في أتون تحيزات حزبية ومصالح شخصية أدت إلى عدم وجود قواسم مشتركة ساهمت في تأليب الجمهور الفلسطيني، وإخفاء الحقيقة أو تشويهها، ومن هذه المصطلحات الميليشيا السوداء، عصابات حماس، أجهزة أمن عباس، التيار الانقلابي، التيار الدحلاني وغيرها...

---

(1) عاطف سلامة، **الإعلام الفلسطيني وخطاب الردح**، مقال منشور بتاريخ 20077/9/م.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=108316

(2) خالد معالي، **مرجع سابق**.

(3) أحمد أبو السعيد، الإعلام الفلسطيني نشأته ومراحل تطوره، **مرجع سابق**، ص231.

وترى الباحثة كذلك أن تجاوزات أخلاقيات المهنة تتأثر في المواقع الإخبارية الفلسطينية بحالة الاستقطاب السياسي صعودًا وهبوطًا، فمثلًا عند حدوث تقارب في وجهات النظر ولو بشكل طفيف بين حركتي فتح وحماس، تنزع المواقع إلى تخفيف الهجوم على الطرف الآخر، فتختفي المفردات التي يقصد منها الإهانة والتجريح بين الطرفين، لكنها سرعان ما تعود للظهور من جديد مع تجدد الاحتقان بين الطرفين.

اللافت في نتائج هذا المحور تدني دور المواقع الإخبارية في الحفاظ على الجبهة الداخلية خلال أحداث الانقسام وبعدها، حيث جاءت النسب محايدة (259.%) و(56%) (باتجاه محايد أقرب إلى السلبي) وهي نسب متدنية جدًا بالقياس لأهمية الحفاظ على الجبهة الداخلية في كل الظروف، وهو الدور الطبيعي الذي يفترض على كل وسائل الإعلام الالتزام به.

وعمّق الانقسام الشرخ الاجتماعي، ومع توالي الأحداث أصبحنا نفقد السلم الأهلي ومرتكزاته في الحياة الاجتماعية والسياسية، ورغم التنبيه لخطورة استمرار الانقسام على المجتمع الفلسطيني إلا أن واقع السلم الأهلي ظل يشهد تراجعًا حيث اعتبرت هذه المرحلة من أخطر المراحل التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، وانعكست نتائجها على كل جوانب الحياة فيه[1].

تؤكد الباحثة أن الانتكاسات التي شهدها الإعلام الفلسطيني خلال أحداث الانقسام وما تبعها، أثرت سلبًا على النسيج الاجتماعي الفلسطيني، ما أدى إلى تعزيز حالة التعصب الحزبي بين المواطنين وأثر على العلاقات الاجتماعية.

ويدعم رأي الباحثة ما أكدته دراسة موسى طالب[2] بعنوان "دور الإعلام الفلسطيني في تعزيز الوحدة الوطنية لدى طالبات الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة "، حيث أكد 460.% من المستطلعة آراؤهم أن وسائل الإعلام الفلسطينية غير قادرة على تعزيز الوحدة الوطنية، ورأى 620.%،أنها قادرة على تعزيز الوحدة الوطنية، ورأى 19% أنها أحيانا تكون قادرة على تعزيز الوحدة الوطنية، وأن الإعلام المستقل أكثر حرصًا على تعزيز الوحدة من الإعلام الحزبي.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة منال جراد[3] التي أكدت أن المواقع الإلكترونية التابعة لحركتي حماس وفتح ساهمت في تأجيج الانقسام الفلسطيني، وأنها افتقرت في

---

(1) ندوة بعنوان **"مستقبل العلاقات الفلسطينية الداخلية على السلم الأهلي"**، (نابلس: المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات والأبحاث)، http://www.aljazeera.net/

(2) موسى طالب، **دور الإعلام الفلسطيني في تعزيز الوحدة الوطنية لدى طالبات الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة**، دراسة منشورة (غزة: مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 1).

(3) منال جراد، **مرجع سابق**، ص56-.

موادها الإعلامية إلى آليات وبرامج لتعزيز المصالحة الوطنية،وأنها تتجه في موادها الإعلامية نحو تعزيز الفصائلية لدى أتباعها.

وذات النتيجة يؤكدها أمين أبو وردة[1]: "إن المتابع لوسائل الإعلام الفلسطينية المختلفة في هذه المرحلة – يقصد مرحلة الانقسام-يمكنه الجزم بأن الصحافة الفلسطينية هي جزء من الأزمة بشكل واضح وصريح، وخاصة الرسمية منها".

يؤكد النتيجة ذاتها ما جاء في دراسة محمد لبد[2] التي جاء فيها أن المواقع الإلكترونية ساهمت بشكل كبير في تعزيز الانقسام وساهمت بشكل ضعيف في الوحدة الوطنية.

أكدت الدراسة أن حالة التقارب السياسي تساهم بشكل كبير في الالتزام بأخلاقيات المهنة، حيث يتقلص حينها مبرر الخروج عن أخلاقيات المهنة، وتتقلص أسباب التجاوز لأغراض الاستقطاب، لتعود الموضوعية بشكل نسبي أداة قياس للجهد الإعلامي، وتتراجع حالة المزاجية الحزبية، ما يمكن تفسيره بأن مطالبة الإعلام الفلسطيني سواء كان حزبيًا أو غير حزبي بالموضوعية أمر قابل للتحقق والقياس.

## سابعًا- أثر الصراع مع الاحتلال في التزام المواقع الإخبارية بأخلاقيات المهنة:

كشفت الدراسة أن اتجاهات النخبة الإعلامية نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة فيما يتعلق بالصراع مع الاحتلال بلغت (.977)، مما يشير إلى اتجاهات إيجابية، حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات هذا المجال (3)90. بانحراف معياري بلغ (0.502).

ترى الباحثة أن هذه النسبة منطقية، فمراحل الصراع مع الاحتلال عادة تشهد حالة من التوحّد خلف الهدف الأكبر وهو دعم الحق الفلسطيني، فوسائل الإعلام الفلسطيني تصطف عادة خلف المقاومة في مواجهة عدوان الاحتلال.

يتجسد الاصطفاف خلف المقاومة من خلال نقل أخبار العمليات التي تنفذها المقاومة، ونشر أخبار أولًا بأول عن خسائر الاحتلال الإسرائيلي أثناء الصراع، كما تختفي إلى حد كبير لغة التجاذب الحزبي وخاصة بين قطبي الانقسام عبر مواقع إعلامهم.

يتفق ذلك مع ما ورد في ورقة عمل للباحث عماد محسن[1] أكد فيها أن الحرب مجنونة على قطاع غزة، وأدى الإعلاميون الفلسطينيون دورهم تجاهها بشكل رائع،

---

(1) أمين أبو وردة، **الحرب الإعلامية الإلكترونية وجه من وجوه الانقسام الفلسطيني**، 3 أغسطس، 2010م.

https://alqudstalknet.wordpress.com/2010/08/03/

(2) محمد لبد، **مرجع سابق**، ص 133.

خصوصًا وأننا نتحدث عن صحفيين ليس وامراسلين حربيين، ولميُدرّبوا على التعامل مع الأحداث وقت الحرب، قاموا بواجبهم المهني على أكمل وجه في حدود الظروف الأمنية والإمكانيات التقنية الموجودة.

نلاحظ، مع العديد من المراقبين للإعلام الفلسطيني الرسمي والخاص والحزبي، أنه نا كتقدمًا عند وسائل الإعلام الفلسطينية؛ من حيث السبق الصحفي، والتغطية الشاملة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتوثيقه، ولوحظ أيضا عدم وجود تحليل عميق لأسباب العدوان، وأهدافه، وتداعياته على الوضع الفلسطيني الغار قف يالانقسام. وأنه لميت طرق إلى توفي رأي فرصة لرأب الصدع وتجسيد الوحدة الوطنية. وهذه الآراء على تباياتها تقر ضمنا، أو بشكل مباشر بالتطور الحاصل للتجربة الإعلامية الجديدة[2].

ترى الباحثة أن الإعلام الفلسطيني انحاز خلال الصراع مع الاحتلال للحق الفلسطيني، من خلال دعم الرواية الفلسطينية ومواجهة إعلام الاحتلال، بحيث برز بشكل كبير تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية، كما نقلت عن الإعلام الإسرائيلي ما يعزز الرواية الفلسطينية، وسعت إلى توحيد الجبهة الداخلية خلف المقاومة.

يؤكد ذلك ما قاله الباحث حسن عبد الله[3] بأن الإعلام الفلسطيني خلال العدوان الإسرائيلي اتسم بالديناميكية والصدق في نقل وقائع المعركة، واستبسل الإعلاميون في الميدان، فبرز فريق من الإعلاميين المهنيين الذين التحموا بالميدان ونقلوا ما يجري مباشرة.

وأكد الخبير الإعلامي فريد أبو ضهير، أن الإعلام الفلسطيني حقق نجاحًا كبيرًا في هذا الصدد، على مستوى الحفاظ على معنويات المواطن الفلسطيني والعربي وحشد الرأي العامضد (إسرائيل)[4].

---

(1) عماد محسن، **التغطية الإعلامية للحرب ودور الإعلام في فضح جرائم إسرائيل ضد الإنسانية في عدوانها الأخير على قطاع غزة**، غزة، جامعة الأقصى، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الجغرافيا، يوم دراسي بعنوان (قطاع غزة_ آثار الحرب وإمكانيات التعمير)، 7 أبريل، 2009م، ص 2.

(2) عماد موسى، **التغطية الإعلامية الفلسطينية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة** ،مركز الأبحاث شؤون فلسطينية، غير واضح التاريخ بالضبط، 2014، http://www.shuun.ps/page-666-ar.html

(3) حسن عبد الله، **أداء الإعلام الفلسطيني خلال العدوان على قطاع غزة**، مجلة تسامح، العدد 46، تشرين أول 2014، تصدر عن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.

(4) مقابلة صحفية مع الخبير فريد أبو ضهير: **الإعلام الفلسطيني حقق نجاحًا كبيرًا خلال الحرب على غزة**، 25 نوفمبر 2012م، http://felesteen.ps/details/news/82074

ترى الباحثة أنه يؤخذ على الإعلام الفلسطيني خلال الصراع مع الاحتلال تجاوزه أحيانًا لأخلاقيات المهنة، من خلال التسرع في نقل الأخبار في كثير من الأحيان، فأحداث انتفاضة القدس 2015 شهدت في كثير من الأحيان تداول أسماء شهداء، يتبين فيما بعد أن الاسم خطأ، وأن الاسم المتداول على قيد الحياة، أو التسرع في نقل خبر استشهاد أحد يتبين فيما بعد أنه على قيد الحياة، كذلك نشر صور شهداء بصورة تتنافى مع أخلاقيات المهنة.

**ثامنًا- الأسباب المؤدية إلى تجاوز بعض المواقع الإخبارية الفلسطينية لأخلاقيات المهنة:**

كشفت الدراسة تعدد الأسباب التي أدت إلى تجاوز المواقع الإخبارية الفلسطينية لأخلاقيات المهنة، من وجهة نظر النخبة الإعلامية، وترى الباحثة أن الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، كان المسبب الأكبر في وقوع تجاوزات لأخلاقيات المهنة، حيث سعت بمعظمها لتبرير الكثير من الانتهاكات التي تعرض لها المواطنون، انطلاقًا من الاتجاه السياسي للموقع، مما أبعدها عن المسؤولية الاجتماعية التي تفرض عليها التزامًا بمتابعة قضايا المواطنين.

تؤكد الباحثة أن المواقع الأقرب لأطراف الانقسام كانت الأكثر انتهاكًا، كونها سعت لعرض وجهة نظر الحزب الذي تتبنى رؤيته، انطلاقًا من السياسة التحريرية للموقع وتبعيته لاتجاه سياسي، بعيدًا عن المهنية والموضوعية التي تفرضها المسؤولية الاجتماعية.

تعزو الباحثة الكثير من أسباب وقوع المواقع الإخبارية في تجاوزاتٍ إلى الاعتماد على صحفيين غير مدربين بشكل مناسب، هنا تبرز أهمية التدريب المتواصل من أجل صقل المهارات ونقل الخبرات، لعل ذلك لا ينفصل عن السياسة التحريرية التي يمثلها رأس الهرم في المؤسسة الصحفية الذي يفترض به تعديل مسار الصحفيين الشباب حال وقوعهم في هذا الخطأ، لكن الواضح أن السياسة التحريرية تعطي شرعية لهذه التجاوزات بحيث تصبح أمرًا واقعًا في المواقع الإخبارية.

ترى الباحثة كذلك أن ضعف بيئة الأخلاقيات والتشريع أيضًا لعب دورًا مهمًا في هذه التجاوزات، فقانون المطبوعات والنشر المعمول به تم إقراره عام 1995 وهو لم يأخذ بالاعتبار كل التطورات التي حدثت منذ ظهور الإعلام الإلكتروني والمرئي والمسموع، بالتالي فإن غياب التشريع الذي يوضح جرائم النشر وغياب ميثاق شرف صحفي متطور يترك فراغًا يؤدي لوقوع وسائل الإعلام الفلسطيني في هذه التجاوزات.

إن البيئة القانونية للعمل الصحفي تنطلق بالدرجة الأولى من القانون الأساسي الفلسطيني الذي ينص في مادته الـ19 على حرية الرأي والتعبير.

**تاسعًا- المشكلات المترتبة على عدم التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة:**

أظهرت نتائج دراسة هذا المحور أن هناك العديد من المشكلات المترتبة على تجاوز المواقع الإخبارية الفلسطينية لأخلاقيات المهنة، حيث جاء في مقدمتها عدم ثقة الجمهور الفلسطيني بالإعلام المحلي، والتي حصلت على نسبة (678.%) من آراء المبحوثين، وترى الباحثة أن هذه النسبة منطقية عند الأخذ بالاعتبار نتائج المحاور السابقة (المسؤولية الاجتماعية-القانونية-المهنية).

ترى النخبة كذلك أن ثاني المشكلات هي تسخير الإعلام لخدمة قوى سياسية بنسبة (471.%)؛ وذلك راجع إلى التبعية السياسية للمواقع الإخبارية الفلسطينية ما جعلها تقدّم مصلحة الحزب السياسي على مصلحة المواطن وقضاياه وهمومه.

ترى الدراسة أن إحدى أهم المشكلات الناجمة عن تجاوز المواقع الإخبارية لأخلاقيات المهنة زيادة تفسخ النسيج الاجتماعي، وهذا مردّه خطاب الكراهية الذي ساد الإعلام الفلسطيني عمومًا بسبب الانقسام السياسي الذي انعكس بدوره على الأداء المهني للمواقع الإخبارية.

تتفق هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة موسى طالب[1] التي أكدت أن وسائل الإعلام الفلسطينية لها تأثير كبير على الجمهور من خلال ما تقدمه وحسب الإطار الذي تقدم به المعلومات، فنتيجة لتركيزها على القضايا العدائية واستخدام مصطلحات غير مقبولة فإنها تعزز حالة من الكراهية والعداء لدى الجمهور الفلسطيني.

تؤكد النتيجة ذاتها دراسة أمل طومان[2]، "ساهمت الثقافة التي حملتها وسائل الإعلام الفلسطيني في نشر الكراهية والبغضاء والانقسام بين أفراد المجتمع، وأوجدت فجوة كبيرة بين المنتسبين للأحزاب، بالتالي فإن دور الرسالة الإعلامية التي وجهتها وسائل الإعلام الفلسطينية أثناء فترة الانقسام تركت أثرًا سلبيًاعلى المجتمع الفلسطيني وعلى طلبة الجامعات في قطاع غزة، حيث أكدت الغالبية العظمى أن أداءوسائل الإعلام خلال الانقسام السياسي ساهم بشكل كبير في انقسام المجتمع الفلسطيني".

ظهرت مشكلة غياب الحقيقة، فسعى كل موقع إلى تبرير ممارسات القيادات السياسية، وعمل على تغطية الأخبار بما فيها تلك التي تنضوي على انتهاكات لحقوق الإنسان من وجهة نظر حزبية، فغابت الحقيقة والنزاهة الإعلامية وهما جوهر أي جهد إعلامي.

برز كذلك إهمال قضايا المواطنين التي تحتاج إلى تغطية كإحدى المشكلات المترتبة على عدم الالتزام بأخلاقيات المهنة التي حصلت على نسبة 554.%، وهو

---

(1) موسى طالب، **مرجع سابق**، ص 6

(2) أمل طومان، **مرجع سابق**.

اتجاه محايد، فالمتابع يلحظ تركيز المواقع الإخبارية على تغطية القضايا ذات الشأن العام (سياسية-اقتصادية) على حساب القضايا الاجتماعية، فزاوية المحليات تقتصر على أخبار المؤسسات الأهلية وفعالياتها، في حين يندر وجود التقارير والتحقيقات الصحفية التي تعالج الهم اليومي للمواطن إلا في إطار موسمي مثل قضية الكهرباء التي تبرز إعلاميًا مع عودة جدول الساعات الست وتختفي في الأوقات الأخرى، ويتساوى معها في النسبة عدم مواجهة المسؤول الفاسد، بالتالي استمرار الفساد، وهذه النتيجة مردّها أن متابعة الفاسدين مرهونة من ناحية بمصالح الأحزاب السياسية، ومن ناحية ثانية ضعف بيئة عمل الصحافة الاستقصائية. يؤكد هذه النتيجة مقياس النزاهة الفلسطيني[1] الذي أكد في نتائج دراسته لعام 2014م؛ أن وسائل الإعلام والصحفيين يمارسون قيودًا ذاتية على نشر قضايا الفساد وخاصة التحقيقات الصحفية المتعلقة بالفساد.

ظهر "بحث الجمهور عن مواقع بديلة يجد فيها الحقيقة" كإحدى المشكلات الناجمة عن عدم التزام المواقع الإخبارية بأخلاقيات المهنة، وهذه نتيجة طبيعية لحالة التضخيم أو التقزيم في تحرير المادة الصحفية، وحالة التسييس التي تغلب على الإعلام الفلسطيني، وفي كثير من الأحيان قد تكون هذه البدائل تعود للاحتلال، وهذا ما أكدته نتائج دراسة نسمة الشيخ علي[2] بأن غالبية الجمهور الفلسطيني من فئة الشباب، حيث بلغت 40%، وأن أكثرها استخدامًا المواقع الإلكترونية والتلفزيون.

تكشف الدراسة أن إحدى أهم المشكلات المترتبة على انحراف المواقع الإخبارية عن مسؤوليتها الاجتماعية التي ظهرت بنسبة 50%، وهي نتيجة طبيعية لانشغال المواقع الإخبارية بالهمّ السياسي وتجاوزها لأخلاقيات المهنة في إطار المسؤولية الاجتماعية، انعكس ذلك على دور المواقع الإخبارية تجاه المجتمع، حيث أكد 844.% من المبحوثين غياب دورها في خدمة المجتمع، وهي نسبة مرتبطة بشكل مباشر بانشغال المواقع الإخبارية بملاحقة الخبر السياسي، تؤكد هذه النتيجة دراسة محمد لبد[3] التي بينت أن المواقع الإخبارية تلبي حاجة الشباب بنسبة

---

(1) الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، **مقياس النزاهة الفلسطيني** 2014م، دراسة منشورة، رام الله، بدون دار نشر، آذار 2015م، ص 37.

(2) نسمة الشيخ علي، استخدام الجمهور الفلسطيني لوسائل الإعلام الإسرائيلية والإشباعات المتحققة منها، دراسة تطبيقية على حربي 20122008–م، **رسالة ماجستير غير منشورة** (غزة: جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ماجستير دراسات شرق أوسط)، 2015م، ص 50102–.

(3) محمد لبد، اتجاهات الشباب الفلسطيني نحو دور المواقع الإلكترونية في ترتيب أولوياتهم نحو القضايا المحلية، **رسالة ماجستير غير منشورة** (غزة:الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، قسم الصحافة والإعلام، 2014م)، ص 133.

متوسطة، وأنها تساهم في معالجة المشاكل الاجتماعية أيضًا بنسبة متوسطة وأنها تسهم نسبيًا في توجيه الشباب لحل مشاكلهم.

نتج عن المشكلات السابقة أن المواقع الإخبارية لا تقوم بدورها كضمير للرأي العام بنسبة 639.% وهي نسبة متدنية تعزوها الباحثة إلى أن المواقع الإخبارية تقدم أحيانًا معالجات صحفية تعالج هموم وقضايا المواطن ولكن بنسب منخفضة قياسًا بقضايا الشأن العام، لتنخفض بشكل كبير نسبة قابلية المجتمع للاختراق إعلاميًا من خلال جهات معادية إلى 833.% فالقضية الفلسطينية كما يعيها الفلسطينيون هي مسألة حق تاريخي وليست حالات اعتداء فقط.

## عاشرًا- الإجراءات التي يمكن أن تساعد المواقع الإخبارية الفلسطينية على أن تكون أكثر التزامًا بأخلاقيات المهنة:

أظهرت نتائج الدراسة في هذا المحور أن هناك حاجة ملحة إلى إجراءات ينبغي القيام بها لتصويب مسار المواقع الإخبارية لجهة الالتزام بأخلاقيات المهنة، وكان أول الاقتراحات التي انحازت لها النخبة الإعلامية تتمثل في أهمية تدريب الصحفيين العاملين في المواقع الإخبارية على أخلاقيات المهنة، بنسبة بلغت 473.%.

يعرّف التدريب المهني بأنه[1] "نشاط مخطط له يهدف إلى إحداث تغييرات في الفرد والجماعة من ناحية المعلومات والخبرات والمهارات ومعدلات الأداء"، وهذا يعني أن هدف المدرب هو تغيير السلوك العام للشخص عن طريق تغيير معلوماته ومهاراته واتجاهاته، وهذا ما يستند إليه الإعلام المهني.

أبرزت الدراسة أن ثاني الإجراءات التي يمكن أن تسهم في التزام الإعلام الفلسطيني بوجه عام بأخلاقيات المهنة، هو التوافق على ميثاق شرف صحفي برعاية مؤسسات إعلامية بنسبة 471.%، وهذا يؤكد أهمية أدوات التنظيم الذاتي في ضبط العمل الصحفي. يرتبط بهذه النسبة كذلك من يؤيدون تفعيل نقابة الصحفيين، التي بلغت 170.%، فميثاق شرف صحفي متطور يتطلب إعادة الاعتبار لنقابة الصحفيين ودورها باعتبارها الإطار الجامع لكل الصحفيين.

يدعم رأي الباحثة ما جاء في مقال للكاتب طلال عوكل[2]: "نقابة الصحفي ينبما هي عليه، مجرد إطار معنوي، تغيب عنه الكفاءات الوطنية، والأسماء المرموقة في دنيا الإعلام والعمل الصحفي، إذ إن هؤلاء يستنكف و نحتى عن

---

(1) محمد حسين، **الإعلام المهني**، بدون طبعة (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011)، ص161.

(2) طلال عوكل، **أين قامات الإعلام والصحافة في بلادنا**، 20154/5/م

http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=f30afd4y254848980Yf30afd4#sthash.hCER1HA4.dpuf

الحصول على بطاقة النقابة، ويبتعدون عن نشاطاتهم، لقد مضى وقت أطول من اللازم، على الانتخابات الأخيرة، التي أنتجت نقابة من ممثلي الفصائل، الذين لايملكون الأهلية، أوالرصيد الذي يساهم في حماية النقابة، والارتقاء بدورها، حتى تتمكن من حماية المنتسبينلها.

أظهرت الدراسة خيار الالتزام الذاتي من قبل الصحفي تجاه المجتمع بالتغطية الأخلاقية بنسبة 268.% وهي نسبة إيجابية تقترب من الحياد، ترى الباحثة أن هذه النسبة منخفضة إذا افترضنا أن جوهر العمل الصحفي هو الالتزام الذاتي من قبل الصحفي، لكن انخفاض هذه النسبة مردّه أن الصحفي نفسه يلتزم السياسة التحريرية لمؤسسته الإعلامية، والتي تتعارض غالبًا في الحالة الفلسطينية مع أخلاقيات المهنة، وهذا يدعم الخيار الأول المؤكد على ضرورة تدريب الصحفيين ليكونوا أكثر التزامًا بأخلاقيات المهنة.

كشفت الدراسة أن 857.% من النخبة يؤيدون سن قوانين وتشريعات تنظم العمل الصحفي، وهي نسبة محايدة تقرب من أن تكون سلبية، وهذا يعكس تخوّف (حذر) النخبة من أن يؤدي سن المزيد من القوانين إلى تقييد حرية الصحافة التي ينشدونها، والتي يمكن أن تضمنها بشكل أفضل أدوات التنظيم الذاتي، لكن الباحثة ترى ضرورة إجراء تعديلات مهمة على القوانين المتعلقة بالعمل الصحفي وخاصة قانون المطبوعات والنشر لعام 1995م، والذي يخلو تمامًا من كل التطورات الحديثة التي شهدها العمل الصحفي خلال السنوات اللاحقة لعام صدوره.

أجمع مختصون[1] في ورشة عمل للمعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية على أن القيود والعقوبات التيي تضمنها قانون النشرو المطبوعات لعام1995، تحدّ بشكل واضح من حرية الصحافة، ويتناقض القانون مع ماورد في القانون الأساسي (الدستور المؤقت) من مواد، خاصة المادة19، التي تنص على حرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير و الاعتقاد.

يؤكد الباحث محمود الفطافطة[2] أنه في ظل افتقار وسائل الإعلام الفلسطينية إلى السياسات التحريرية المناسبة، ومع ترافق ذلك بغياب الوعي المهني والإعلامي لدى عدد لا بأس به من الإعلاميين فإن الاطلاع على هذه المواثيق والمدونات -على أقل تقدير- قد يساعد هؤلاء الإعلاميين على انتهاج ممارسات

---

(1) القيود والعقوبات في قانون المطبوعات والنشر سيف مسلط على الرقاب، خبر منشور على الصفحة الإلكترونية للمعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية، بتاريخ 8 يوليو 2013 م، http://www.picd.ps/news/.

(2) محمود الفطافطة، **السياسة التحريرية في الصحف الفلسطينية وتأثيرها على حرية الرأي والتعبير**، دراسة منشورة (رام الله: مركز مدى للدراسات الإعلامية، 2013) ص35.

تقترب من الموضوعية والدقة والحيادية في عملهم، وإن تحقق هذا الأمر بشكلٍ فردي ومحدود.

يقول محمد سعد إبراهيم[1] في دراسة بعنوان "جرائم الصحافة وإشكالية التوظيف السياسي للتشريعات" إن الأصل في القاعدة القانونية أنها قاعدة اجتماعية لتنظيم السلوك الظاهري للإنسان ومن ثم فلا دخل لها بالنوايا والأفكار، كما أنها قاعدة عامة مجردة عن الوقائع والأشخاص ولا تحدد بواقعة بعينها ولا تتعلق بشخص بذاته.

انخفضت النسبة المؤيدة للحوار بين المواقع الإخبارية بهدف المواءمة بين السياسة التحريرية وأخلاقيات المهنة إلى 148.%، وهذا انخفاض منطقي في ظل هيمنة الحزب السياسي على السياسة التحريرية للموقع وليس القائم بالاتصال، في حين حصلت الفقرة "تضمين المزيد من المقررات الدراسية الخاصة بأخلاقيات المهنة لطلبة الإعلام" على اتجاه سلبي بنسبة 942.% ترى الباحثة أن هذا يعود من وجهة نظر النخبة إلى كفاية المواد التي يتم تدريسها، إلا أن المشكلة تبقى في الممارسة والتطبيق والخبرة المهنية التي ستولد الإحساس بشكل أفضل بالممارسة المهنية، يليها "وضع كل مؤسسة لميثاق شرف داخلي يضبط سياستها التحريرية بذات النسبة، وهذا عائد إلى التزام كل مؤسسة إعلامية نحو حزبها السياسي.

أبرزت الدراسة انخفاض نسبة المؤيدين لوجود قانون يضمن حق الحصول على المعلومات إلى 338.%، وتأسيس مجلس أعلى للصحافة بنسبة 133.%، وتُرجع الباحثة سبب هذا الانخفاض إلى استمرار الجدل بشأن جدوى وجود قانون حق الحصول على المعلومات، أو مجلس أعلى للصحافة.

يوصي الباحث محمد داود[2] في دراسة بعنوان "الصراع السياسي وأثره على حرية الصحافة في الضفة الغربية وقطاع غزة"، "يجبتر كمسألة معالجة المخالفات فيم جالال إعلام للقضاء، بدون أيتدخل من أية سلطة مهما كانت، وتوفير الحماية الكاملة للصحفي ووسائل الإعلام، لكي يمارس العمل الصحفي بكل حرية بدون رقابةأو قيود سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية أوأمنية أوتجارية، وهذا يقتضي وضع أنظمة وقوانين لابد منه التنظيم عمل الصحافة. والعمل على إلغاء

---

(1) محمد سعيد إبراهيم، **جرائم الصحافة وإشكالية التوظيف السياسي للتشريعات"** دراسة تحليلية للتدخلات التشريعية، بحث منشور، (القاهرة: جامعة المنيا، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 33، يوليو 1999، ص 209.

(2) محمد داود، الصراع السياسي وأثره على حرية الصحافة في الضفة الغربية وقطاع غزة، 20062008–م، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (غزة: كلية الآداب جامعة الأزهر، 2011)، ص 236220–.

وزارة الإعلام و الاستعاضة عنها بمجلس مستقل للإعلام بهدف توحيد مصادر المعلومات ووضع حد لنشر الشائعات. إن حرية الصحافة، وحرية الإعلام –عمومًا- ترتكز إلى منظومة متكاملة من المقومات الأساسية التي إذا غاب أحد مكوناتها أصبحت المنظومة كلها مهددة بأخطار شتى. وهذه المقومات الرئيسة هيحرية الوصول إلى المعلوماتو الحصول عليها وتداولها.

# المطلب الثاني

# مناقشة فروض الدراسة

يستعرض هذا المبحث أهم نتائج الفروض لدراسة اتجاهات النخبة الإعلامية والأكاديمية الفلسطينية نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بأخلاقيات المهنة خلال الفترة المحددة بالدراسة:

**الفرض الأول:**

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين اتجاهات النخبة الإعلامية والأكاديمية الفلسطينية نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بالمسؤولية الاجتماعية:

ولاختبار صحة هذا الفرض استخدمت الباحثة اختبار t لعينة One-Sample T Test والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول(27)

نتائج اختبار t لدلالة الفروق في اتجاهات النخبة الإعلامية والأكاديمية نحو التزام المواقع الإخبارية بالمسؤولية الاجتماعية

| المجال | المتوسط | الانحراف المعياري | قيمة t | درجات الحرية | الفرق في الوسطين | قيمة الدلالة | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المسؤولية الاجتماعية | 2.94 | 0.510 | 10.628 | 153 | 0.437 | 0.00 | دالة |

يتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات النخبة الإعلامية والأكاديمية الفلسطينية نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بالمسؤولية الاجتماعية.

يعني هذا أنه يوجد اختلاف في اتجاهات النخبة الاعلامية والأكاديمية بشكل عام نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بالمسؤولية الاجتماعية، ويدل هذا الاختلاف على الفرق الجوهري بين من يمارس العمل الصحفي كمهنة، ومن يتعامل مع الصحافة كمسألة علمية ونظرية بحتة، وبدا هذا واضحًا في رؤية الأكاديميين الذين اعتبروا المواقع الإخبارية غير ملتزمة بالمسؤولية الاجتماعية أو أن الالتزام كان بنسبة متواضعة أقرب إلى السلبية، على عكس الصحفيين الذين اعتبروا أنها قريبة من الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية باعتبار أن الميدان يفرض نفسه على مهنة الصحافة ويجعل النظر إليها من بعيد مختلفًا عن رؤيتها واقعًا عمليًا على مدى اليوم واللحظة.

**الفرض الثاني:**

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين اتجاهات النخبة الإعلامية والأكاديمية الفلسطينية نحو التزام المواقع الإخبارية بالمسؤولية القانونية:

وكما في الفرض الأول لاختبار صحة هذا الفرض فقد استخدمت الباحثة اختبار t لعينة One-Sample T Test والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول(28)

نتائج اختبار t لدلالة الفروق في اتجاهات النخبة الإعلامية والأكاديمية نحو التزام المواقع الإخبارية بالمسؤولية القانونية

| المجال | المتوسط | الانحراف المعياري | قيمة t | درجات الحرية | الفرق في الوسطين | قيمة الدلالة | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المسؤولية القانونية | 3.08 | 0.385 | 18.754 | 153 | 0.582 | 0.00 | دالة |

يتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات النخبة الإعلامية والأكاديمية الفلسطينية نحو التزام المواقع الإخبارية بالمسؤولية القانونية.

هذا يعني أنه يوجد اختلاف في اتجاهات النخبة الإعلامية والأكاديمية بشكل عام نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بالمسؤولية القانونية.

يعني هذا أنه يوجد اختلاف في اتجاهات النخبة الإعلامية والأكاديمية بشكل عام نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بالمسؤولية القانونية، ويدل هذا الاختلاف تارة أخرى على الفروق الجوهرية بين من يمارس العمل الصحفي كمهنة، ومن يتعامل مع الصحافة باعتبارها علمًا يتم تدريسه في قاعات المحاضرات نظريًا، وبدا هذا منطقيًا باعتبار أن الأكاديميين الذين تفرض عليهم قيمهم العلمية أن يقيموا السلوكيات الصحفية بمنتهى الحزم، وبالتالي اعتبروا أن المواقع الإخبارية غير ملتزمة بالمسؤولية القانونية أو أن الالتزام كان بنسبة متواضعة أقرب إلى السلبية، على عكس الصحفيين الذين اعتبروا أنها أقرب إلى الالتزام بالمسؤولية القانونية ولكن مع شيء من التذمر بسبب ما يعتقدون أنه سطوة القانون عليها، باعتبار أن مهنيتهم تفرض عليهم أحيانًا أن يحدثوا تجاوزات قانونية ولكنها تصب في معرفة الناس للحقيقة عبر ما يسمونه استقصاءً، وبالتالي تبدو الأمور من وجهة نظرهم مختلفة عن رؤية غيرهم ممن لا يعايشون العمل الصحفي ميدانيًا.

**الفرض الثالث:**

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين اتجاهات النخبة الإعلامية والأكاديمية الفلسطينية نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بالمسؤولية المهنية:

وكما في الفروض السابقة لاختبار صحة هذا الفرض فقد استخدمت الباحثة اختبار t لعينة One-Sample T Test والجدول التالي يوضح ذلك:

**جدول(29)**

**نتائج اختبار t لدلالة الفروق في اتجاهات النخبة الإعلامية والأكاديمية نحو التزام المواقع الإخبارية بالمسؤولية المهنية**

| المجال | المتوسط | الانحراف المعياري | قيمة t | درجات الحرية | الفرق في الوسطين | قيمة الدلالة | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المسؤولية المهنية | 2.98 | 0.354 | 19.694 | 153 | 0.476 | 0.00 | دالة |

يتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات النخبة الإعلامية والأكاديمية نحو التزام المواقع الإخبارية بالمسؤولية المهنية.

وهذا يعني أنه يوجد اختلاف في اتجاهات النخبة الإعلامية والأكاديمية بشكل عام نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بالمسؤولية المهنية.

يعني هذا أنه يوجد اختلاف في اتجاهات النخبة الإعلامية والأكاديمية بشكل عام نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بالمسؤولية المهنية، ويدل هذا الاختلاف للمرة الثالثة على الفروق الجوهرية بين ممارسة الصحافة كمهنة، والتعامل معها باعتبارها مجموعة نظريات ملزمة وقوانين ثابتة، وبدا هذا منطقيًا باعتبار أن الأكاديميين يلتزمون بالقيم العلمية التي تجبرهم على تقييم الممارسة المهنية بشيء من الحزم، وبالتالي اعتبروا أن المواقع الإخبارية غير ملتزمة بالمسؤولية المهنية أو أن هذا الالتزام كان بنسبة متواضعة أقرب إلى السلبية، على عكس الصحفيين الذين اعتبروا أنها أقرب إلى الالتزام بالمسؤولية المهنية، ولكن دون التقيد بالواجبات التي تفرضها النظريات العلمية، ليس تحقيرًا لها أو عدم اقتناع بجدواها بقدر ما أنهم يتعاطون مع الصحافة كواقع له مستجداته، وقوانين السوق التي تحكمه، وأن عدم التزامهم بالمهنية المطلقة لا يعني تخليهم عن القيم الأساسية في العمل الصحفي، وبالتالي تبدو الأمور من وجهة نظرهم مختلفة عن رؤية غيرهم ممن لا يتعاطون مع الصحافة إلا من خلال الكتب والنظريات العلمية.

**الفرض الرابع:**

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بالمسؤولية الاجتماعية وحالة الانقسام السياسي في المجتمع الفلسطيني:

ولإجراء هذا الفرض فقد استخدمت الباحثة اختبار t لمتوسطين Paired-Samples T Test والجدول التالي يوضح ذلك:

**جدول(30)**
**نتائج اختبار t لدلالة الفروق بين التزام المواقع الإخبارية بالمسؤولية الاجتماعية وحالة الانقسام السياسي**

| المجالات | فرق المتوسط | الانحراف المعياري | قيمة t | درجات الحرية | معامل الارتباط | قيمة الدلالة | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المسؤوليةالاجتماعية وحالة الانقسام السياسي | 0.832 | 0.604 | 17.096 | 153 | 0.279 | 0.00 | دالة |

يتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التزام المواقع الإخبارية بالمسؤولية الاجتماعية وحالة الانقسام السياسي الفلسطيني.

يعني هذا أن هناك علاقة مباشرة بين ظروف الانقسام السياسي الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية وتراجع مستوى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية لدى المواقع الإخبارية الفلسطينية، على اعتبار أنه فيما لو كان الوطن موحدًا لكان مستوى الالتزام أعلى بكثير، ففي ظروف الانقسام وتعاطي المواقع الإخبارية ذات الهوية الحزبية مع الموضوعات ارتباطًا بوجود الانقسام نفسه، يجد العاملون في هذه المواقع أنْ لا غضاضة في أن يتجاوزوا هموم الناس وقضاياهم لمصلحة قضايا الانقسام نفسه، فعلى سبيل المثال يصبح هم هذه المواقع من يدير معبر رفح البري ويتجاهلون الآثار الاجتماعية المترتبة على إغلاقه، ويمكن القياس على ذلك في مختلف القضايا التي تمثل اهتمامًا مجتمعيًا.

**الفرض الخامس:**

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بالمسؤولية المهنية وحالة الصراع مع الاحتلال:

ولإجراء هذا الفرض فقد استخدمت الباحثة اختبار t لمتوسطين Paired-Samples T Test والجدول التالي يوضح ذلك:

**جدول(31)**
**نتائج اختبار t لدلالة الفروق بين التزام المواقع الإخبارية بالمسؤولية المهنية وحالة الصراع مع الاحتلال**

| المجالات | فرق المتوسط | الانحراف المعياري | قيمة t | درجات الحرية | معامل الارتباط | قيمة الدلالة | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المسؤولية المهنية وحالة الصراع مع الاحتلال | 0.920 | 0.494 | 23.118 | 153 | 0.375 | 0.00 | دالة |

يتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التزام المواقع الإخبارية بالمسؤولية المهنية وحالة الصراع مع الاحتلال.

يعني هذا أن هناك علاقة جوهرية بين وجود الاحتلال الإسرائيلي وبين عدم الالتزام بالمسؤولية المهنية لدى المواقع الإخبارية الفلسطينية، فوجود هذا الاحتلال يترتب عليه أن تحدث تجاوزات لهذه المسؤولية في إطار ما يسميه الصحفيون الفلسطينيون بالانتماء الوطني والحس الوطني، التي تجعل الفلسطيني يسمي بعض الأحداث أو السلوكيات بتسميات تتواءم مع الخطاب الوطني العام وتتناغم مع المزاج الشعبي للمواطنين حتى لو كان ما يقوم به غير مهني بالمعنى الحرفي للتعبير، فتسمية من تقوم قوات الاحتلال بقتله شهيدًا هو أمر غير مهني باعتبار أن التسمية تعتبر غير موضوعية، لكنها تسمية تستجيب لوطنية هذه المواقع التي تعتبر كل سلوك في مواجهة المحتل هو سلوك مشروع وقانوني ووطني ولا يترتب عليه أي مسؤوليات من وجهة نظر القانون الفلسطيني، بل تتمتع هذه المواقع بمزيد من الجماهيرية كلما كان اصطدامها مع المحتل أكبر.

# المبحث الثالث

# أهم النتائج والتوصيات

**أولًا- أهم النتائج المتعلقة بالدراسة الميدانية:**

1- كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن النخبة الإعلامية يتابعون المواقع الإخبارية بواقع ساعة إلى أقل من 3 ساعات بنسبة 148.%، بينما يتابعها 722.% منهم بواقع 3 إلى أقل من 6 ساعات يوميًا.

2- احتلت وكالة معًا الإخبارية المستقلة المركز الأول كأكثر المواقع متابعة من قبل النخبة الإعلامية بواقع 593.%، يليها موقع دنيا الوطن بواقع 883.%، وهي مواقع مستقلة، واحتلت وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، ووكالة (سما) المركزين الثالث والرابع، وفي المركز الخامس وكالة الأنباء الرسمية الفلسطينية (وفا)، ثم تراجعت مواقع وكالة فلسطين اليوم وموقع فلسطين الآن وموقع أمد للإعلام إلى مراكز متأخرة من حيث المتابعة.

3- أظهرت الدراسة في أسباب متابعة النخبة الإعلامية للمواقع الإخبارية أن متابعة الأخبار بشكل منتظم جاء كأولوية بالنسبة للنخبة، ثم تطورات الوضع السياسي، والتعرف على الواقع الفلسطيني والدولي، وبنسبة أقل جاءت قراءة التحليلات المتعلقة بالأحداث اليومية ومتابعة التقارير الإنسانية، ثم جاء التعرف على أساليب التغطية ومتابعة أخبار الوطن العربي بنسب متدنية، وبنسبة قليلة جدًا للتسلية والترفيه.

4- كشفت الدراسة أن أهم مميزات المواقع الإخبارية من وجهة نظر النخبة هي، الوصول للأخبار بسرعة، وقربها من تطورات الوضع الميداني، والسرعة في متابعة الأخبار.

5- كشفت الدراسة الميدانية تدني نسبة مراعاة المواقع الإخبارية الفلسطينية مسؤوليتها الاجتماعية بواقع 758.%، فهي تحافظ بشكل عام على الهوية الثقافية للشعب الفلسطيني، ولا تنشر الصور المنافية للآداب العامة، حيث جاءت آراء مجتمع الدراسة إيجابية بنسبة 170.% في هذا المحور، كما أنها تراعي حق الجمهور في المعرفة.

6- بينت نتائج الدراسة انخفاض نسبة اهتمامها بنشر انتهاكات حقوق الإنسان على يد الجهات الفلسطينية المسؤولة حيث بلغت 60%، ولا تهتم بالشكل الكافي بقضايا الرأي العام ووضع كل الحقائق أمام الجمهور حيث بلغت

نسبتهما59% و57% على التوالي، وحماية الأطفال من المواد التي تؤثر على نموهم النفسي، حيث حصلت هذه المحاور على نسب محايدة.

7- أظهرت الدراسة أن المواقع الإخبارية الفلسطينية لا تدافع عن الحريات العامة بالشكل المطلوب وانخفضت نسبة مساهمتها في كشف الفساد ونشر مبادئ الديمقراطية والحكم الصالح ومساءلة صناع القرار.

8- دلت نتائج الدراسة على تدني التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بمسؤوليتها القانونية حيث بلغت 661.%، وهي نسبة محايدة، فسجلت انتهاكات فيما يتعلق بنشر صور لأطفال تعرضوا لانتهاكات أو ارتكبوا مخالفات قانونية، ونشر صور ضحايا بطريقة تؤثر على مشاعر ذويهم.

9- سجلت المواقع الإخبارية اتجاهًا محايدًا فيما يتعلق برفض كل أشكال الرقابة على الإعلام، ونشر اعترافات متهمين قد التحقيق، وانخفضت نسبة احترام حق النقد وحرية الرأي والتعبير وحق الرد والتصحيح.

10- أكدت الدراسة الميدانية انخفاض نسبة مراعاة المواقع الإخبارية لمسؤوليتها المهنية حيث بلغت 758.%، فأظهرت أنها وبنسبة مرتفعة تعتمد المصادر المجهولة وتمارس التحريض.

11- دلّت نتائج الدراسة انخفاض نسبة التزامها بالنزاهة والمصداقية والموضوعية والدقة في خرق واضح لأخلاقيات المهنة حيث بلغت 49%، إضافة إلى ضعف التزامها بالتفريق بين الخبر والرأي الخاص بالموقع بنسبة 56% وعرض كل الآراء المتعلقة بالموضوع، كما تدنت نسبة مراعاتها لعرض الأخبار دون تضخيم أو تجزئة.

12- أظهرت الدراسة أن الانقسام أثر سلبًا على التزام المواقع الإخبارية بأخلاقيات المهنة، بنسبة 475.%، فأكدت أنها تجاوزت أخلاقيات المهنة خلال أحداث الانقسام وساهمت في توتير الأجواء بين قطبي الانقسام، كما تزداد نسبة انتهاكات أخلاقيات المهنة خلال فترات الاستقطاب السياسي.

13- دلّت نتائج الدراسة على أن دور المواقع الإخبارية كان ضعيفًا في الحفاظ على الجبهة الداخلية أثناء أحداث الانقسام بنسبة 56%، كما فشلت في الحفاظ عليها مع حدوث الانقسام الفعلي.

14- أثبتت نتائج الدراسة دورًا إيجابيًا للمواقع الإخبارية الفلسطينية في تغطيتها للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بنسبة 977.، فظهر أنها وبنسبة عالية اصطفت خلف المقاومة الفلسطينية، وعملت على رفع الروح المعنوية للشارع الفلسطيني، وانحازت للحق الفلسطيني في مواجهة عدوان الاحتلال.

15- بينت الدراسة أن المواقع الإخبارية الفلسطينية مارست الدعاية الإعلامية في مواجهة إعلام الاحتلال بنسبة 81%، وغلّبت المصلحة الوطنية بنسبة 79%،

وراعت نقل ما يعزز الرواية الفلسطينية في ترجمتها عن إعلام الاحتلال بنسبة 77%، ولكن انخفضت نسبة مراعاتها لعدم التسرع في نقل الخبر العاجل إلى 264.% وهي نسبة مرتفعة عند الأخذ بالاعتبار أننا في حالة تعرض لعدوان.

16- كشفت الدراسة أن أبرز أسباب تجاوز أخلاقيات المهنة هو الانقسام السياسي أولًا بنسبة 90%، ثم السياسة التحريرية والتبعية السياسية للمواقع بنسبة 79% وافتقار الصحفي للتدريب اللازم بنسبة 61%، ثم عدم وجود قانون ينظم المواقع الإخبارية والإعلام الإلكتروني بنسبة 55%.

17- بينت نتائج الدراسة أن أبرز المشكلات المترتبة على عدم التزام المواقع الإخبارية بأخلاقيات المهنة عدم ثقة الجمهور بالإعلام المحلي بنسبة 78%، ثم تسخير الإعلام في خدمة القوى السياسية بنسبة 71%، وزيادة تفسخ النسيج الاجتماعي بنسبة 64% وغياب الحقيقة والنزاهة الإعلامية، وإهمال قضايا المواطن بنسبة 59%.

## ثانيًا- النتائج المتعلقة بالفروض:

1- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات النخبة الإعلامية والأكاديمية الفلسطينية نحو التزام المواقع الإخبارية الفلسطينية بالمسؤولية الاجتماعية لصالح النخبة الأكاديمية.

2- أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات النخبة الإعلامية والأكاديمية الفلسطينية نحو التزام المواقع الإخبارية بالمسؤولية القانونية.

3- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات النخبة الإعلامية والأكاديمية نحو التزام المواقع الإخبارية بالمسؤولية المهنية.

4- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التزام المواقع الإخبارية بالمسؤولية الاجتماعية وحالة الانقسام السياسي الفلسطيني.

5- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التزام المواقع الإخبارية بمسؤوليتها المهنية وحالة الصراع مع الاحتلال، وهذا يعني تغليب المصلحة الوطنية لدى المواقع الإخبارية وهو أمر أخلاقي ووطني.

## ثالثاً- التوصيات:

بناء على ما تقدّم خلصت الدراسة إلى التوصيات الآتية:

**أ- التوصيات المتعلقة بالمواقع الإخبارية:**

1- ضرورة إعادة النظر في السياسات التحريرية للمواقع الإخبارية الفلسطينية بحيث توازن بين سياستها ومسؤوليتها الاجتماعية والقانونية والمهنية، ووضع ضوابط داخلية واضحة تراعي هذه المسؤوليات.
2- تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية بشكل أكبر من خلال توسيع الاهتمام بتغطية القضايا ذات البعد التراثي والتركيز على إطلاق المسميات الفلسطينية على الأماكن والأحداث.
3- مراعاة حق الجمهور في المعرفة من خلال طرح الأخبار مع مراعاة التفاصيل الآتية "الموضوعية، المصداقية، الدقة، الشمولية، التوازن، التضخيم أو التجزئة، والاهتمام بشكل أكبر في معالجة قضايا الفساد.
4- العمل على نشر انتهاكات حقوق الإنسان أيًا كان مرتكبها ومنح قضايا الرأي العام الاهتمام الكافي، والدفاع عن حرية الصحافة والحريات العامة.
5- ضرورة التزام القانون بشكل أفضل في التغطية الصحفية واحترام حق النقد وحق الرد والتصحيح، والتوقف عن نشر اعترافات متهمين قيد التحقيق.
6- الحدّ من اعتماد المصادر المجهولة، والتفريق بين الخبر المجرّد والرأي الخاص بالموقع، والتوقف عن الارتهان لحالة الاستقطاب السياسي، والقيام بدور فاعل في جهود المصالحة المجتمعية.
7- مراعاة عدم التسرع في نقل الاخبار وتحديد أماكن القصف أثناء الاعتداءات الإسرائيلية حفاظًا على الجبهة الداخلية.

**ب- التوصيات الخاصة بالعمل الصحفي:**

1- بتطوير قانون للإعلام ينقسم إلى جزء خاص بالإعلام المكتوب (الصحف والمواقع الإلكترونية)، وآخر متعلق بالمرئي والمسموع.
2- تطوير ميثاق شرف صحفي يأخذ بالاعتبار كل المتغيرات الراهنة سواء تلك المتعلقة بالعلاقات الفلسطينية الداخلية أو دخول وسائل إعلام جديدة وكذلك حالة الصراع مع الاحتلال.
3- الدفاع عن حرية الصحافة وحرية الزملاء الصحفيين.
4- عقد المزيد من الدورات التدريبية للصحفيين الفلسطينيين في كل وسائل الإعلام الفلسطينية، بحيث يتمكنون من تحقيق الالتزام الذاتي تجاه أخلاقيات المهنة.
5- إعادة تفعيل نقابة الصحفيين والتوافق على ميثاق شرف صحفي يتناسب مع متغيرات الوضع الراهن ويتجاوز ضيق ومحدودية الميثاق الحالي.
6- المطالبة

7- تخصيص جائزة سنوية لأكثر وسائل الإعلام التزامًا بأخلاقيات المهنة بحيث تشعل حالة من التنافس الإيجابي بين مختلف وسائل الإعلام.

**ج- التوصيات الخاصة بالبحث العلمي:**

1- إجراء المزيد من الدراسات التحليلية المقارنة على مختلف وسائل الإعلام الفلسطينية.
2- إجراء دراسات علمية متخصصة حول المصداقية والموضوعية في المواقع الإخبارية الفلسطينية.
3- دراسات حول دور وسائل الإعلام في معالجة قضايا الفساد.
4- إجراء دراسة علمية حول اتجاهات الصحفيين نحو ميثاق الشرف الصحفي وقانون النشر والمطبوعات لمعرفة الاقتراحات التي يتوجب طرحها في أي قانون أو ميثاق جديدين.
5- تنفيذ دراسة حول القائم بالاتصال في وسائل الإعلام الفلسطينية وعلاقتهم بالمسؤولين السياسيين وأثر ذلك على التغطية الصحفية.
6- إجراء دراسة علمية حول جرائم النشر في وسائل الإعلام الفلسطينية.
7- دراسة حول أثر وسائل الإعلام في تعزيز قيم التسامح.

# قائمة الكتب والمراجع

- **القرآن الكريم.**

**أولاً- الأبحاث والدراسات العلمية غير المنشورة:**


1- أمل طومان، وسائل الإعلام الفلسطيني وأثرها في الانقسام السياسي 2009-2006م، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية قسم العلوم السياسية، 2010م.

2- أمين أبو وردة، أثر المواقع الإلكترونية الإخبارية الفلسطينية على التوجه والانتماء السياسي- طلبة جامعة النجاح أنموذجًا- (2000-2007)، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا، 2008.

3- إياد الأطرش، معالجة المواقع الإخبارية الإلكترونية لواقع الأقباط في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: جامعة الأزهر، برنامج ماجستير الشرق الأوسط، 2012.

4- ثائر تلاحمة، حراسة البوابة الإعلامية والتفاعلية في المواقع الإخبارية الفلسطينية على شبكة الإنترنت، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: جامعة الشرق الأوسط،

5- حسام حمدان، المواقع الإخبارية العربية دراسة وصفية لموقع الجزيرة والعربية على شبكة الإنترنت، رسالة ماجستير غير منشورة، الدنمارك: كلية الآداب التربية، الأكاديمية العربية المفتوحة، 2014م.

6- حسن دوحان، العلاقة بين أخلاقيات النشر الصحفي والسياسات التحريرية في الصحف الإلكترونية الفلسطينية، رسالة دكتوراة غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الإعلامية، 2014م.

7- حماد المطيري، "اتجاهات الشباب الجامعي الكويتي نحو الصحافة الإلكترونية والصحافة الورقية-دراسة مقارنة "، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: جامعة الشرق الأوسط، 2011.

8- خالد معالي، أثر الصحافة الإلكترونية على التنمية السياسية الفلسطينية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، رسالة ماجستير غير منشورة، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2008).

9- صدقي موسى، "اتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية نحو التغطية الإعلامية لقناة فلسطين الفضائية للأحداث الداخلية، "رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: جامعة الشرق الأوسط، 2009).

10- عبد الله المجالي، "اتجاهات الصحفيين الأردنيين نحو قضايا الفساد الإداري"، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن: كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، 2010-2011.
11- عبد الله النفيسة، "اتجاهات الشباب السعودي في الجامعات نحو نشر أخبار الجريمة في الصحافة المحلية وعلاقتها بخصائصهم الاجتماعية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العلوم الاجتماعية، 2009.
12- كامل الدليمي، "اتجاهات التغطية الإخبارية لصحيفتي الرأي والعرب اليوم إزاء الاحتلال الأمريكي للعراق- دراسة تحليلية لصحيفتي الرأي والعرب اليوم"، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: جامعة الشرق الأوسط، 2008م.
13- ماجد تربان، استخدامات الصفوة الفلسطينية للصحف المطبوعة والإلكترونية والإشباعات المتحققة، بحث غير منشور، غزة، جامعة الأقصى بدون سنة نشر.
14- ماجد حبيب، "التفاعلية في المواقع الإلكترونية للصحف اليومية الفلسطينية- دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: الجامعة الإسلامية، 2014م.
15- محمد حسين أبو عرقوب، "اتجاهات الصحفيين الأردنيين إزاء ميثاق الشرف الصحفي"، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن: قسم الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، 2010م.
16- محمد داود، الصراع السياسي وأثره على حرية الصحافة في الضفة الغربية وقطاع غزة، 20062008-م، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: كلية الآداب جامعة الأزهر، 2011.
17- محمد لبد، اتجاهات الشباب الفلسطيني نحو دور المواقع الإلكترونية في ترتيب أولوياتهم نحو القضايا المحلية، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، قسم الصحافة والإعلام، 2014م.
18- محمود الرجبي، "اتجاهات الخطاب الإسلامي في المواقع الإلكترونية الإخبارية-تحليل مضمون موقع البوصلة"، بحث ماجستير غير منشور، عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الإعلام، 2012م.
19- محمود خلوف، استخدامات الصفوة الفلسطينية للصحافة الإلكترونية لمتابعة الأحداث الجارية والإشباعات المتحققة، رسالة ماجستر غير منشورة، جامعة القاهرة، ديسمبر، كانون أول 2006م.

20- منال جراد، معالجة المواقع الإخبارية لحركتي فتح وحماس لأزمة الانقسام السياسي "دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: جامعة الأزهر- كلية الآداب والدراسات والبحث العلمي برنامج دراسات الشرق الأوسط، 2013م .
21- منال قدواح، "اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو استخدام الصحافة الإلكترونية- دراسة ميدانية "، رسالة ماجستير غير منشورة، قسنطينة: جامعة منتوري، 2008م.
22- نداء الدريملي، اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية في الفترة ما بين 20062013-، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، قسم الصحافة والإعلام، 2015م.
23- نسمة الشيخ علي، استخدام الجمهور الفلسطيني لوسائل الإعلام الإسرائيلية والإشباعات المتحققة منها، دراسة تطبيقية على حربي 20122008-م، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ماجستير دراسات شرق أوسط، 2015م.
24- نشوى اللواتي، تأثير التعرض للمواقع الإخبارية الإلكترونية في تشكيل اتجاهات الجمهور المصري نحو القضايا السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية الآداب، 2011م.
25- هدى الغرباوي، "دور الصحف في تشكيل اتجاهات الصفوة المصرية نحو القضايا السياسية في مصر بالتطبيق على أزمة القضاء"، رسالة ماجستير غير منشورة، المنصورة: جامعة المنصورة، قسم الإعلام، 2010م.

**ثانيًا: الأبحاث والدراسات العلمية المنشورة:**

1- أحمد العبد أبو السعيد، الصورة الذهنية للرئيس ياسر عرفات لدى النخبة الإعلامية الفلسطينية، بحث منشور، غزة: جامعة الأقصى، المؤتمر العلمي الدولي– ياسر عرفات ذاكرة وطن ومسيرة شعب، نوفمبر، 2005.
2- أميرة العباسي، رؤية الصحفيين في الصحف الخاصة المصرية لأخلاقيات الممارسةالمهنية، بحث منشور، القاهرة: جامعة القاهرة، بحث علمي مقدم للمؤتمر العلمي السنوي التاسع، الجزء الأول، مايو 2003.
3- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، مقياس النزاهة الفلسطيني، 2014م، دراسة منشورة، رام الله، بدون دار نشر، آذار 2015م.
4- جواد راغب الدلو، "اتجاهات الجمهور نحو قراءة الصفحات المحلية في الصحف الفلسطينية- دراسة ميدانية على عينة من محافظة خانيونس"، بحث منشور، غزة: الجامعة الإسلامية، 2002.

5- جواد راغب الدلو، "الصحافة الإلكترونية واحتمالات تأثيرها على الصحف المطبوعة- دراسة ميدانية"، بحث منشور، القاهرة: جامعة الأزهر، مجلة كلية اللغة العربية، العدد 20، 2003م.
6- جواد راغب الدلو، "انتهاكات حرية الصحافة في السلطة الوطنية الفلسطينية 2006-2010"، بحث منشور، غزة: مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد العشرون، العدد الثاني، يونيو 2012 .
7- حسن الزويني، رؤية الإعلام بين المرغوبية الاجتماعية وتحديد خيارات القائم بالاتصال، ط1 ، بغداد: كلية الإعلام جامعة بغداد، مجلة كلية الآداب، العدد 99، منشورة على الموقع الإلكتروني بتاريخ 5/201512/ .
8- حسين صديق، الاتجاهات من وجهة نظر علم الاجتماع، بحث منشور، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28- العدد 3+4، 2012.
9- راضي حسن وإيثار خليل، "البرامج الحوارية ودورها في تشكيل اتجاهات الرأي العام من وجهة نظر طلبة الإعلام "برنامج ولكم القرار أنموذجًا"، بحث منشور، بغداد: الجامعة العراقية، كلية الإعلام، مجلة كلية التربية، العدد73، 2012م.
10- رشاد توام، التنظيم القانوني لحرية الإعلام في فلسطين، دراسة منشورة، رام الله: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية مدى، 2011م.
11- سليمان صالح، الأمبودسمان ودوره في تحقيق علاقة متوازنة بين وسائل الإعلام والجمهور دراسة مقارنة، دراسة منشورة، جامعة القاهرة: المجلة المصرية لبحوث الإعلام، دورية علمية محكمة تصدر عن كلية الإعلام، العدد السابع، 2000م.
12- السيد بخيت، حقوق وواجبات الصحفيين في مواثيق الشرف في العالم، دراسة مقارنة منشورة، القاهرة: المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2001م.
13- عبد المجيد عزام وهاديا كاتبي، "اتجاهات الأردنيين نحو الأداء الإعلامي- دراسة استطلاعية"، دراسة منشورة، دمشق: مجلة جامعة دمشق، المجلد 26- العدد الثالث والرابع، 2010.
14- ماجد تربان، "فن التقرير الصحفي في المواقع الإلكترونية الإخبارية الفلسطينية، بحث منشور، غزة: مجلةجامعةالأقصى، المجلدالسادسعشر،العددالثاني، 2010م.
15- محمد سعيد إبراهيم، جرائم الصحافة وإشكالية التوظيف السياسي للتشريعات "دراسة تحليلية للتدخلات التشريعية"، بحث منشور، القاهرة: جامعة المنيا، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 33، يوليو 1999.

16- محمود الفطافطة، "تأثير الانتهاكات على الرقابة الذاتية لدى الإعلاميين الفلسطينيين"، بحث منشور، رام الله: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية مدى 2010م.
17- محمود الفطافطة، السياسة التحريرية في الصحف الفلسطينية وتأثيرها على حرية الرأي والتعبير، دراسة منشورة، رام الله: مركز مدى للدراسات الإعلامية، 2013م.
18- مناور الراجحي، المسؤوليات الأخلاقية والقانونية للمحررين البرلمانيين في الصحافة الكويتية من منظور القائم بالاتصال، دراسة منشورة، الكويت، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الرابعة والثلاثون، 2014م.
19- موسى طالب، دور الإعلام الفلسطيني في تعزيز الوحدة الوطنية لدى طالبات الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، دراسة منشورة، غزة: مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، 2011، المجلد 13، العدد 1.

**ثالثا: الكتب العربية:**

1- نبيل زكي، صحافة وصحفيون يوميات في بلاط صاحبة الجلالة، ط1، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010م.
2- ابن منظور، لسان العرب، نسخة جديدة مصححة اعتنى بها أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، الجزء السابع، بيروت، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، مؤسسة التاريخ العربي، ط3، 1999.
3- إجلال خليفة، اتجاهات حديثة في فن التحرير الصحفي، ط2، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1981.
4- إحسان عسكر، الخبر ومصادره، بدون طبعة، القاهرة: عالم الكتب، بدون سنة نشر.
5- أحمد العبد أبو السعيد، الإعلام الفلسطيني نشأته وتطوره، ط2، غزة: مكتبة الأمل للنشر والتوزيع، 2012.
6- أحمد زارع، فن التحرير الصحفي، ط1، غزة: مكتبة الطالب الجامعي جامعة الأقصى، 2006م.
7- أشرف خوخة، الإخراج الصحفي والصحافة الإلكترونية، ط1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، بدون سنة.
8- بسام المشاقبة، فلسفة التشريعات الإعلامية، ط1، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011م.
9- تيسير أبو عرجة، قضايا ودراسات إعلامية، ط1، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع 2006.

10- جان شابمان ونيك نوتال، ترجمة أحمد المغربي، الصحافة اليوم، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2012م.
11- جورج صدقة، الأخلاق الإعلامية بين المبادئ والواقع، ط1، بيروت: برنامجدعمالأبحاثالعلميةفيالجامعةاللبنانية، 2008.
12- جون ماكسويل هاملتون وجورج كريمسكي، ترجمة أحمد محمود، صناعة الخبر في كواليس الصحف الأمريكية،ط2، القاهرة: دارة الشروق، 2002.
13- جين فوريمان، ترجمة محمد صفوت حسن، أخلاقيات الصحافة، الطبعة العربية الأولى، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2012م.
14- حسن مكاوي، أخلاقيات العمل الإعلامي دراسة مقارنة، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1995.
15- حسن مكاوي، نظريات الإعلام، القاهرة، ط1، القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، 2009.
16- حسنين شفيق، الإعلام الإلكتروني بين التفاعلية والرقمية،ط1، دون بلد نشر: دار رحمة برس للنشر للطباعة والنشر.
17- حسنين شفيق، مهارات ادارة الحوار الاعلامي، ط1، بدون بلد نشر: دار فكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.
18- خلدون عبد الله، الإعلام وعلم النفس، ط1، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.
19- ربحي عليان وإيمان السامرائي، النشر الإلكتروني، ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
20- رجب عبد الحميد، التشريعات المنظمة للصحافة، ط1، القاهرة: دار أبو المجد للطباعة بالهرم، 2012م.
21- روبرت شمول، ترجمة الفرد عصفور، مسؤوليات الصحافة، ط1، عمان: مركز الكتب الأردني 1990 .
22- زيد سليمان، الصحافة الإلكترونية، ط2، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013.
23- سبع أبو لبدة، مبادئ القياس النفسي والتقويم التربوي، ط3، عمان: الجامعة الأردنية، 1982م.
24- سعاد جابر سعيد، سيكولوجية الاتصال الجماهيري، ط1، عمان - إربد جدارا للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث 2008.
25- سعد إبراهيم، حرية الصحافة دراسة في السياسة التشريعية وعلاقتها بالتطور الديمقراطي، بدون طبعة، القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1997م.

26- سليمان الشمري، الصحافة والقانون في العالم العربي والولايات المتحدة، ط1،القاهرة: الدار المصرية للنشر والتوزيع، 1993م.
27- سليمان صالح، أخلاقيات الإعلام، ط2، القاهرة: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2005.
28- سليمان صالح، أزمة حريةالصحافة في النظم الرأسمالية دراسة تحليلية نقدية للتجربة البريطانية، القاهرة: دار النشر للجامعات المصرية، مكتبة الوقار، ط1، 1995.
29- سمير محمد حسين، دراسات في مناهج البحث العلمي - بحوث الإعلام، بدون طبعة، القاهرة: عالم الكتب، 1974م.
30- سؤدد الألوسي، أيدلوجيا صحافة الإنترنت، ط1 عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012.
31- السيد بخيت، الإنترنت: وسيلة اتصال جديدة الجوانب الإعلامية والصحفية والتعليمية والقانونية، ط1، العين: دار الكتاب الجامعي،2004 .
32- شرف الدين خليل، الإحصاء الوصفي، ط1، الأكاديمية العربية في الدنمارك: مكتبة الدراسات والأبحاث الاقتصادية، بدون سنة طباعة.
33- شريف اللبان، تكنولوجيا الاتصال للمخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية، ط1، القاهرة: الدارالمصرية اللبنانية، 2000.
34- شريف اللبان، دراسات في التفاعلية وتصميم المواقع، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005.
35- شيرين موسى، المواقع الإخبارية دراسة في المفاهيم والمصداقية، ط1، القاهرة: دار العالم العربي، 2014.
36- عباس حسن، الصحفي الإلكتروني،ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2012.
37- عباس محمود الحسن، الصحافة الاستقصائية مهنة المتاعب والأخطار، ط1، عمان دار زهران للنشر والتوزيع، 2012.
38- عباس مصطفى صادق، الإعلام الجديد المفاهيم والتطبيقات، ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008.
39- عبد الأمير الفيصل، الصحافة الإلكترونية في الوطن العربي، ط1، عمان: دار الشروق، 2005.
40- عبد الحليم حمود، الصحافة الاستقصائية الفضيحة الكاملة، بدون طبعة، بيروت: مركز الدراسات والترجمة، 2011م.
41- عبد الرزاق الدليمي، الإعلام الجديد والصحافة الإلكترونية، ط1،عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،2011.

42- عبد الرزاق الدليمي، الخبر في وسائل الإعلام، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012.
43- عبود مصطفى عبود، كيف نكتب الخبر الصحفي، ط1، القاهرة: دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، 2008.
44- عبير محمود، التحقيق الصحفي، ط1، عمان: دار البداية للنشر والتوزيع، 2012م.
45- عيسى عبد الباقي، الصحافة الاستقصائية، ط1، القاهرة: دارالعلوم للنشر والتوزيع، 2013م.
46- غالبة النوايسة، الإنترنت والنشر الإلكتروني الكتب الإلكترونية والدوريات الإلكترونية، ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، بدون سنة نشر.
47- فاروق أبو زيد، فن الخبر الصحفي دراسة مقارنة بين الصحف في المجتمعات المتقدمة والنامية، ط1، القاهرة: دار الرؤية للنشر والتوزيع، 1981م.
48- فتحي عامر، المسؤولية القانونية والأخلاقية للصحفي، ط1، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014م.
49- فتحي عامر، علم النفس الإعلامي، ط1، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2012.
50- فضل دليو، الاتصال مفاهيمه نظرياته وسائله، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003م.
51- فيصل أبو عيشة، الإعلام الإلكتروني، ط1،(عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع)، 2010م.
52- كاظم المقدادي، الإعلام الدولي والجديد وتصدع السلطة الرابعة، ط1، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013.
53- كامل خورشيد مراد، الاتصال الجماهيري والإعلام، التطور- الخصائص - النظريات، ط1، عمان: دار المسيرة، 2011م.
54- ليلى عبد المجيد، التشريعات الإعلامية، ط1، القاهرة: غير واضح اسم المركز،، 2005م.
55- ليلى عبد المجيد، تشريعات الصحافة في الوطن العربي، الواقع وآفاق المستقبل، ط1 القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2001م.
56- ليونارد راي تيل ورون تيلور ترجمة حمدي عباس، مدخل إلى الصحافة، ط1، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1990م.
57- ماجد تربان، الإنترنت والصحافة الإلكترونية رؤية مستقبلية، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

58- محمد حجاب، المعجم الإعلامي، ط1، القاهرة: دار الفجر العربي للنشروالتوزيع، 2004م.
59- محمد حجاب، مدخل إلى الصحافة، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشرو التوزيع، 2010م.
60- محمد حسام الدين، المسؤولية الاجتماعية للصحافة، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003م.
61- محمد حسين، الإعلام المهني، بدون طبعة، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011م.
62- محمد سعد إبراهيم، حرية الصحافة دراسة في السياسة التشريعية وعلاقتها بالتطور الديمقراطي،، بدون رقم طبعة، القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع1997م.
63- محمد سعيد إبراهيم، أخلاقيات الإعلام والإنترنت، ط1، القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2007م.
64- محمد عبد الغني المصري، أخلاقيات المهنة، ط1، عمان: مكتبة الرسالة الحديثة 1986م.
65- محمد منير حجاب، نظريات الاتصال، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2010م.
66- محمود إسماعيل، مناهج البحث الإعلامي، ط1، مدينة نصر: دار الفكر العربي، 2011.
67- محمود خضر، الإعلام والإنترنت، ط1، عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، 2012.
68- منال مزاهرة، بحوث الإعلام الأسس والمبادئ، ط1، عمان: دار كنور المعرفة، 2010م.
69- نعمات عتمان، الخبر ومصادره في العصر الحديث، بدون طبعة بدون مدينة، دار المعرفة الجامعية، 2008.
70- هويدا مصطفى، الإعلام والأزمات المعاصرة، بدون طبعة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009م.
71- وليد العمري، الإعلام الفلسطيني ثلاث مطارق وسندان، ط1، رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2010م.

**رابعًا: المنشورات وأوراق العمل:**

1- جواد الدلو، لغة الخطاب الإعلامي في فلسطين ماذا نريد؟ وكيف نحقق ما نريد؟ ورقة عمل مقدمة ورشة عمل بعنوان الخطاب الإعلامي الفلسطيني.. كيفية إصلاحه، منتدى الإعلاميين الفلسطينيين، 2008م.

2- حسن أبو الهنود، تقرير حول التشريعات الفلسطينية وآلية سنها في السلطة الوطنية الفلسطينية، دراسة تحليلة، رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، بدون سنة نشر
3- حسن عبد الله، أداء الإعلام الفلسطيني خلال العدوان على قطاع غزة، مجلة تسامح، العدد 46، تشرين أول 2014، تصدر عن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.
4- عماد محسن، التغطية الإعلامية للحرب ودور الإعلام في فضح جرائم إسرائيل ضد الإنسانية في عدوانها الأخير على قطاع غزة، غزة: جامعة الأقصى، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الجغرافيا، يوم دراسي بعنوان (قطاع غزة_ آثار الحرب وإمكانيات التعمير)، 7 أبريل، 2009م.
5- وضع حقوق الإنسان في فلسطين، التقرير السنوي العشرون 1 كانون الثاني – 31 كانون الأول 2014م، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ديوان المظالم.
6- وليد العمري، ورقة عمل بعنوان الآخر في الصحافة الفلسطينية، من كتاب الآخر في الصحافة العربية، رام الله، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، الشبكة العربية للتسامح، 2010، ص 19.

**خامساً- روابط الإنترنت:**

1- إدريس الكريني، النخبة السياسية وأزمة الإصلاح في المنطقة العربية، الحوار المتمدن، العدد 2160، 41-1-2008،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=121611
2- أمين أبو وردة، الحرب الإعلامية الإلكترونية وجه من وجوه الانقسام الفلسطيني، 3 أغسطس، 2010م.
https://alqudstalknet.wordpress.com/2010/08/03
3- إسماعيل عزام، مجالس الصحافة: خلق آلية لمراقبة أخلاقيات المهنة، مقال منشور في شبكة الصحفيين الدوليين بتاريخ 6-2-2014،
https://ijnet.org/ar/stories/249925
4- أرشيف الصحافة والإعلام، أخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف، منشور بتاريخ 6/201015،
http://www.startimes.com/f.aspx?t=23926753
5- القيود والعقوبات في قانون المطبوعات والنشر سيف مسلط على الرقاب، خبر منشور على الصفحة الإلكترونية للمعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية، بتاريخ 8 يوليو 2013 م،
http://www.picd.ps/news./
6- الشبكة العربية لدعم الإعلام، بحث في مسألة الأخلاقيات في مهنة الصحافة، مقال منشور بتاريخ 19 نوفمبر 2012 http://asahnetwork.org/

7- طلال عوكل، أين قامات الإعلام والصحافة في بلادنا، 5/20154/م
http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=f30afd4y254848980Yf30afd4#sthash.hCER1HA4.dpuf
8- عاطف سلامة، الإعلام الفلسطيني وخطاب الردح، مقال منشور بتاريخ 9/20077/م
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=108316
9- طلال عوكل، لا خوف على الهوية الوطنية ولكن، مقال في صحيفة الأيام منشور بتاريخ 7/20152/م
http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=f7f34d9y259994841Yf7f34d9
10- عماد موسى، التغطية الإعلامية الفلسطينية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، مركز أبحاث شؤون فلسطينية، غير واضح التاريخ بالضبط، 2014،
http://www.shuun.ps/page-666-ar.html
11- مقابلة صحفية مع الخبير فريد أبو ضهير: الإعلام الفلسطيني حقق نجاحًا كبيرًا خلال الحرب على غزة، 25 نوفمبر 2012م،
http://felesteen.ps/details/news/82074
12- ندوة بعنوان "مستقبل العلاقات الفلسطينية الداخلية على السلم الأهلي"، (نابلس: المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات والأبحاث)،
http://www.aljazeera.net

**سادساً- القوانين والوثائق:**

1- القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2005، المادة 19.
2- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 19.
3- قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني 1995.
4- ميثاق الشرف الصحفي الفلسطيني.
5- قانون العقوبات الفلسطيني لعام 1936.

**سابعاً- المقابلات:**

1- محمود خلوف، أستاذ الإعلام في جامعة بيرزيت، مقابلة عبر البريد الإلكتروني، مايو 2015م.
2- حسين أبو شنب، عميد كلية الاتصال والإعلام في جامعة غزة، مقابلة في مكتبه، مايو 2015.
3- فريد أبو ضهير، أستاذ الإعلام في جامعة النجاح، مقابلة عبر البريد الإلكتروني، مايو 2015.

**ثامناً- قائمة المراجع الأجنبية:**

1- Bernier, Marc - François. «Ethiqueet déontologie du journalisme». Ed. esresses de l'Université Laval. Canada, 2004.
2- Bill Moyers, Media and Democracy, The Nation (Editorial), December 15, 2003
3- Cornu, Daniel. "Ethique de l'information". Ed. PUF. Paris 1999. Coll. «Quesais-je?», (2eme édition).
4- Dean, Catherine. Strathmore University Ethics Conference, 2006 (see page 11 'Harm limitation principle (Retrieved on June-09-2009
5- Dennis MaQuail, Mass Communication Theory, An Introduction, 3rd ed (London; Sage Publication, 2000)
6- Keeble Richard "Ethics For Journalist", London, Roatedge,2001
7- Osbory Bradley, Ethics and Credibility in Online Journalisam, (United States: Tennessee, The University Memphis, 2001)
8- Straubhar Josph & lafose Robert, Media New ; Communications Media in the information Ag, Belmond wadsworth Thomson Learning,2002
9- Werkers, E. Valcke, P. Paulussen, S. Geens D. and Vandenbrande, K. Ethics and rights for online journalists: inseparable and obligatory?, (UK, Luton: International Journalism Conference, Centre for International Media Analysis, 2008).